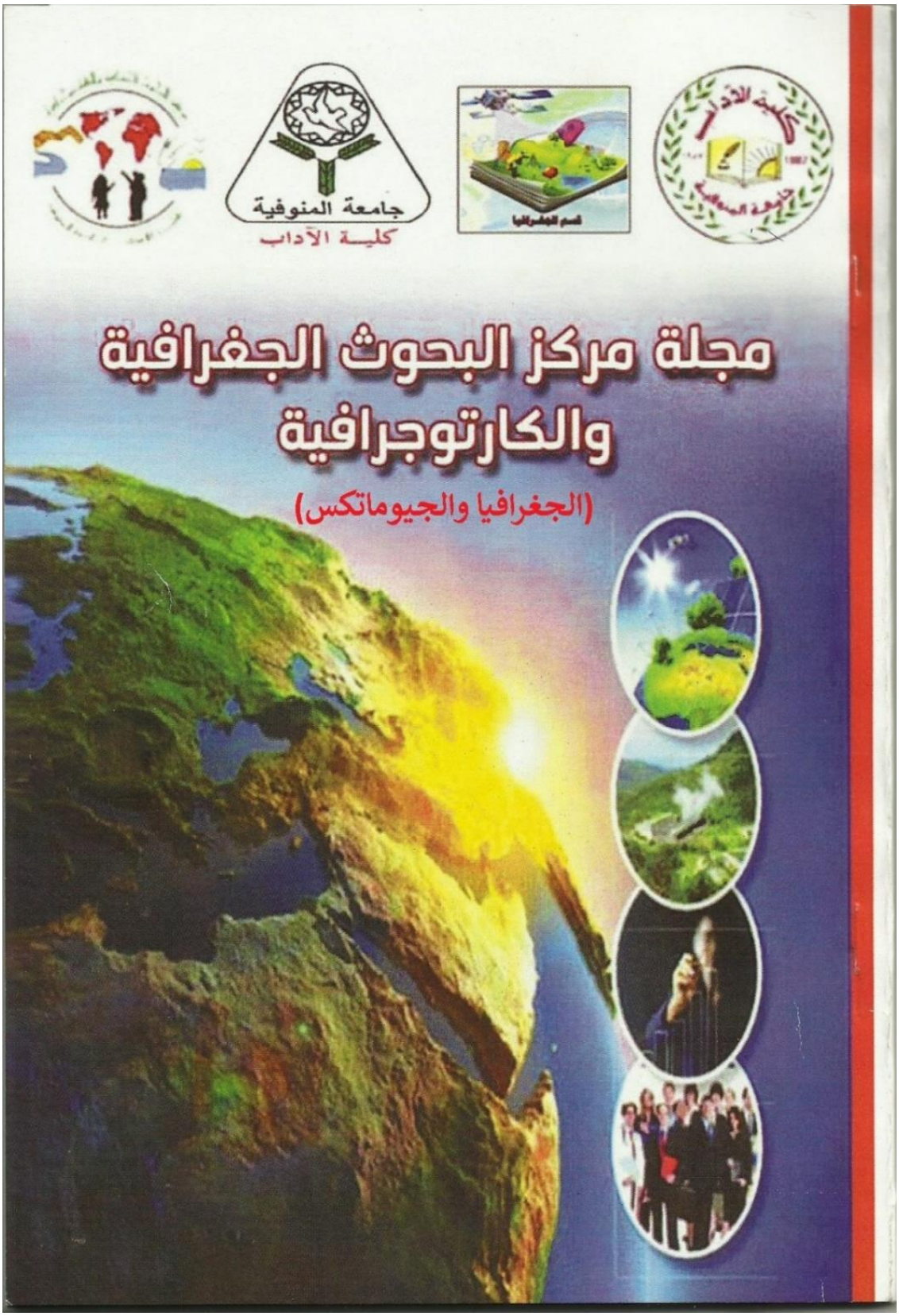
جامعة المنوفية
كلية الآداب
مجلة مركز البحوث الجغرافية
والكارتوجرافية
(الجغرافيا والجيوماتكس)

Journal homepage: https://mkgc.journals.ekb.eg/
ISSN: 2357-0091 (Print) 2735-5284 (Online)

Egyptian Knowledge Bank
بنك المعرفة المصري

مجلة مركز البحوث الجغرافية والكارتوجرافية

بكلية الآداب – جامعة المنوفية

مجلة علمية مُحَكَّمَة

هيئة التحرير للمجلة	
أ.د/ عواد حامد محمد موسي	رئيس التحرير
أ.د/ إسماعيل يوسف إسماعيل	نائب رئيس التحرير
أ.د/ عادل محمد شاويش	مساعد رئيس التحرير
أ.د/ عبد الله سيدي ولد محمد أبنو	السادة أعضاء هيئة التحرير
د/ سالم خلف بن عبد العزيز	
د/ محمد فتح الله محمد النتيفة	
د/ طوفان سطام حسن البياتي	
د/ سهام بنت صالح سليمان العلولا	
د/ محمود فوزي محمود فرج	
د/ صابر عبد السلام أحمد محمد	
د/ صلاح محمد صلاح دياب	سكرتير التحرير

موقع المجلة علي بنك المعرفة المصري: https://mkgc.journals.ekb.eg/

الترقيم الدولي الموحد للطباعة: ٢٣٥٧-٠٠٩١
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني: ٢٧٣٥-٥٢٨٤

تتكون هيئة تحكيم إصدارات المجلة من السادة الأساتذة المحكمين من داخل وخارج اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة والأساتذة المساعدين في جميع التخصصات الجغرافية

Journal homepage: https://mkgc.journals.ekb.eg/
ISSN: 2357-0091 (Print) 2735-5284 (Online)

بحث:

الأقاليم التخطيطية: إطار منهجي معاصر

إعداد

أ.د/ عمر محمد علي محمد*

* أستاذ الجغرافيا البشرية بقسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية كلية الآداب جامعة حلوان

ملخص البحث:

ظهرت الحاجة إلى التخطيط الإقليمي نتيجة الفروق الكبيرة بين أجزاء الدولة الواحدة ، ويرجع ذلك أساساً إلى التصنيع والتحضّر، فارتفاع معدلات التصنيع لا تؤدي فقط إلى إقامة المدن، بل إلى زيادة حجمها وتوسعها نتيجة ميل النشاط الصناعي إلى التركز في مناطق معينة، وبهذا ازداد الاختلاف وضوحاً في مستويات الدخل والمعيشة بين سكان المناطق الحضرية من جهة، والمناطق الريفية من جهة ثانية.

بدأ التخطيط الإقليمي في أول مراحل ظهوره تخطيطاً محلياً (لأقاليم معينة، غالباً ما تتمتع بموارد طبيعية غنية غير مستغلة، وأدى ذلك إلى تنشيط هذه الأقاليم وتنميتها، بل إنها أصبحت مراكز إضعاف لأقاليم أخرى أقل غنىً منها، مما دعا إلى النظر في ضرورة عمل تخطيط للأقاليم المجاورة. ولكن ذلك لم يكن حلاً كافياً، بسبب ظهور كثير من المتناقضات بين خطط أقاليمها المختلفة، ومن ثم كان لابد من التخطيط الإقليمي النابع من التخطيط القومي الشامل، باعتبار أن التخطيط القومي يحقق التنمية للدولة، بأقاليمها المختلفة، ويحقق التوازن بينها، ويكفل نموها وتنميتها بدون تعارض أو منافسة قد تضّر بها.

يمكن تصنيف أهم أنواع التخطيط وأنماطه حسب الأهداف والمجال والميدان والمدى بالنسبة للأهداف فيمكن أن يكون التخطيط بنائياً هيكلياً أو وظيفياً توجيهياً فى حالة التخطيط الهيكلي تتخذ مجموعة من القرارات والإجراءات السياسية التي تهدف إلي تغييرات عميقة بعيدة المدى فى التركيب الاقتصادي والاجتماعي للدولة خاصة فى بداية مسيرة التحديث والتنمية من أجل إقامة هيكل اقتصادي جديد مغاير للسابق بنظم جديدة تقوم عليها المجتمع والدولة.

الكلمات الافتتاحية: أسس تقسيم الأقاليم– مستويات أقاليم التخطيط – أنواع الأقاليم التخطيطية – الأنماط المكانية– التصنيف المقترح للأقاليم– الاستراتيجية المقترحة –الاتجاهات المعاصرة في التخطيط الاقليمي.

مقدمة:

تعد الأقاليم التخطيطية الإطار الشامل للمقومات الجغرافية من طبيعية وما تتضمنه من مقومات فرعية جيولوجية وتضاريسية ومناخية وحيوية، ومن مقومات جغرافية بشرية واقتصادية مختلفة المكونات ، وهذا المفهوم شديد الشبه بمفهوم الإقليم الجغرافي عند المقدسي ، وطبيعي أن لا تتفق حدود الإقليم الجغرافي مع الحدود الإدارية والسياسية في حالات كثيرة ، فبلاد الشام بمدلولها الإقليمي الجغرافي، هي إقليم جغرافي صرف له خصائصه الطبيعية والبشرية السكانية والاقتصادية والاجتماعية التي تميزه من الإقليم الجغرافي لوادي النيل ، وفي الحالتين لا تتفق الحدود السياسية لدول الإقليمين مع حدود الأقاليم الجغرافية .

و على الرغم من أن التخطيط هو تخطيط في أي زمان ومكان إلا أنه جرت العادة على تقسيمه إلى أنواع أو تجزئته إلى مسميات خاصة، ويتوقف هذا التقسيم أو التجزئة على الغرض أو الهدف المقصود من وراء عملية التخطيط ، ومن ثم تأتى عملية التخطيط بتسمية التخطيط أو تسمية أنواعه أو أهدافه ، فالغرض الذى يهدف من وراء التقسيم هو الأساس الذى يبنى عليه التصنيف ، وبالتالي التسمية ، فقد يكون الغرض من وراء التقسيم معرفة شمولية التخطيط أو امتداده الزمنى أو درجة إلزاميته

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى :

- تحقيق أفضل حالة ممكنة لاستعمال إمكانات الإقليم فى توفير شبكة خدمات عامة مفيدة اقتصادياً له ، وذلك من خلال التنسيق التام بين النشاطات الاقتصادية والاجتماعية لأجزاء الإقليم الواحد وفيما بين الأقاليم .
- المشاركة المباشرة فى صياغة الآراء والقرارات التخطيطية فى ضوء الخطة العامة للدولة ، أي أن التغيرات الهيكلية المستهدفة من خلال التنمية تكون ثلاثية الأهداف وهي : الأهداف الاقتصادية الأهداف الاجتماعية الأهداف التنظيمية .
- تنظيم شبكة المواصلات والاتصالات التي تربط بين مختلف أقاليم الدولة وكذا الأقاليم خارج الدولة والتي يكون لها تأثير إيجابي على مختلف العلاقات الإقليمية والنشاطات القائمة بينها حيث يساعد ذلك على تدفق المعلومات واستثمار الوقت.
- دراسة مختلف الجوانب الاقتصادية ، الاجتماعية والثقافية للإقليم من تنمية عمرانية وإقامة وحدات إنتاجية ، خدماتية صحية (مستشفيات ومراكز صحية) وتعليمية ، ولهذا يجب على الخطة الإقليمية أن تكون مرتبطة بالخطة القومية لتحقيق التنمية المحلية في مختلف الهياكل الاقتصادية والاجتماعية .
- التعرف على مختلف الحاجات والرغبات الحقيقية للمجتمع من خلال المؤسسات والإدارات الإقليمية التي لها اتصال مباشر مع أفراد وسكان الإقليم ، لذا تقوم هذه الأخيرة بالمشاركة في التخطيط الإقليمي بتوجيه الموارد الإقليمية لأنها الإداري بما يحتويه إقليمها نحو إشباع حاجات المجتمع لتحقيق التنمية المحلية ، وبالتالي المشاركة في تحقيق التنمية القومية في ظل التنمية المستدامة .
- الحد من حالة اللاتوازن القائمة بين الأقاليم والمحافظات بتحقيق الإنماء المتوازن والمستدام على المستوى (الوطني ، الإقليمي ، المحلى).
- تعزيز منهج اللامركزية والإدارة الإقليمية والمحلية ، وذلك ببناء إدارة حكومية رشيدة تتمتع بكفاءة وفعالية وخاضعة للمسائلة.

مناهج البحث:
اعتمد البحث منهجية خاصة تتلاءم المقارنة والتقويم وفق المنهج العلمي لتحقيق مضمون البحث ومنها :

- **المنهج الوصفي التحليلي :** واستخدام لإبراز الاختلافات المكانية لخلق نوع من التوازن والتخلص من الاختلال الإقليمي عن طريق تضييق الفجوات بين المناطق على الحيز المكاني لذلك الإقليم ، تعني تغيرات هيكلية اقتصادية واجتماعية وتنظيمية من أجل رفع مستوى المعيشة وتحسين الحياة .
- **المنهج التطبيقي :** واستخدم في معظم جوانب البحث ، ولاسيما لما له من أهمية كبرى في مجال الدراسات الجغرافية الحديثة لمعالجة الظواهر الحيوية والمهمة المرتبطة بالتغيرات الهيكلية المستهدفة من خلال التنمية تكون ثلاثية الأهداف لتحقيق عملية الربط بين إمكانات الإقليم وموارده وأهدافه وواقعه وإمكاناته التنموية والأهداف الاقتصادية وبين الإطار العمراني وبنيته التحتية والبشرية وصولاً إلى تحقيق أهداف التطوير والتنمية المستدامة ، بالإضافة إلى إزالة كافة الفوارق ، أياً كان نوعها وشكلها.

أولاً : معايير تحديد الإقليم
يؤخذ بعين الاعتبار عند الدراسة الإقليمية العديد من المعايير والاعتبارات لتحديد الأقاليم التخطيطة على النحو التالي :

١. تعريف الإقليم
الإقليم عبارة عن رقعة من الأرض يسودها عناصر طبيعية محددة تميزه عما يجاوره من أقاليم أخرى ، كما تسكنه جماعات من السكان لها خصائصها المميزة سواء من حيث عددهم أو كثافتهم أو تركيبهم أو توزيعهم الجغرافي أو عاداتهم وتقاليدهم وتاريخهم أو نشاطهم الاقتصادي ومستواهم الحضاري إلى غير ذلك من الخصائص البشرية والاقتصادية.
وقد يشغل الإقليم رقعة واسعة من الأرض بحيث يكون قارة أو جزءاً من قارة أو دولة، وفى هذه الحالة تتعدد فيه الملامح الطبيعية وتتباين المظاهر البشرية ، وقد يكون على العكس من ذلك صغير المساحة بحيث يتألف من دولة صغيرة المساحة جداً أو جزء من دولة، وفى هذه الحالة غالباً ما تتجانس فيه المظاهر الطبيعية والبشرية على السواء ، لذلك تختلف الأقاليم وتتباين فيما بينها حتى فى داخل الدولة الواحدة بل وفى داخل الوحدة الإدارية ، مما أدى إلى ضرورة دراسة الأقاليم دراسة تفصيلية لتحديد خصائصه وإبراز مشاكله وتقرير أهميته ودوره (Wooldridge, 1952, p.P: 140-160) .

٢. مفهوم الإقليم
يظل تحديد الإقليم مشكلة رئيسية عند اتخاذ قرار بالتخطيط سواء من حيث المساحة أو الخصائص الطبيعية أو الاقتصادية أو الاجتماعية وارتباطها بأهداف الخطة الإقليمية ، ومن الصعب التخطيط بين دور الجغرافيين المهتمين بالفكر الإقليمي ومفهوم الإقليم من منظور التخطيط الإقليمي ، فكثير من الأقاليم التي أشار إليها الجغرافيون أو حتى البعض الآخر فى تخصصات أخرى مثل : فون ثنن وكريستلر ويمكن الاستفادة منها في الإعداد للخطة الإقليمية (أيمن عبدالحميد عبدالخالق : ٢٠١٧، ١٤).

Journal homepage: https://mkgc.journals.ekb.eg/
ISSN: 2357-0091 (Print) 2735-5284 (Online)

الإقليم هو حيز مكاني مترامي الأطراف ذو حدود واضحة سواء أكانت طبيعة أو من صنع البشر يتوافر به قدر كبير من الخصائص : البيئية والطبيعية المشتركة كما يتواجد به مجموعات اجتماعية متجانسة وأنشطة اقتصادية متكاملة تسكن مجموعة من التجمعات العمرانية ذات الأحجام المختلفة وتربطها مجموعة من العلاقات المتبادلة (شفيق العوضى الوكيل: ٢٠٠٦، ٦٩) .

يعتبر مفهوم الإقليم أقدم المفاهيم الجغرافية ، فمنذ أكثر من ألفى عام والجغرافيا تركز على وصف الأرض ، يدلنا على ذلك المحاولات العديدة لتقسيم الأرض إلى أقاليم مساحية يتميز كل منها بصفات وخصائص معينة ، ومن بين تلك المحاولات ما قام بها بطليموس والخوارزمى ، ومحاولات (رتر) الذى دعا إلى الجغرافية الإقليمية ، واستمت المحاولات الجغرافية لتصنيف الأقاليم على يد كريستولر والاقتصادي لوش وغيرهم (عوض يوسف الحداد : ١٩٩٨ ، ١٧٣).

١) يتعدد مفهوم الإقليم ويتنوع بتنوع الإقليم وتقسيمها سواء أكانت من ناحية جغرافية أو سياسية أو إدارية أو اقتصادية أو غيرها ، والإقليم هو قطعة من الأرض تكون جزء من مساحة أكبر سواء أكانت دولة أو غيراها. فالإقليم قد يكون إقليمياً جغرافياً بمعنى أن يكون إقليمياً مناخياً تتشابه أجزاؤه فى مظاهرها المناخية أو إقليمياً نباتياً أو تضاريساً أو إقليماً طبيعياً تتجانس فيه مجموعة من العناصر الطبيعية ، وكل هذه العوامل تنعكس على سكان الإقليم (فؤاد محمد الصقار : ١٩٩٤ ، ١٢).

٢) قد لا نجد تعريفاً موحداً للأقاليم التى تقسم الدولة أو الوحدة السياسية إليها بفرض إعداد خطة إقليمية لها ، لذا نجد أن الحدود التى تفصل إقليم وآخر قد تكون طبيعية أو بشرية أو اقتصادية أو اجتماعية أو إدارية أو سياسية أو تخطيطية بحسب الظروف الخاصة لكل بنية أو كل مجتمع (عايدة نسيم بشارة : ١٩٦٦ ، ٣٧).

٣) الإقليم لابد أن يكون قطعة من الأرض له حدود متميزة ومظاهر خاصة به من ناحية الموقع والتضاريس والمناخ والنباتات الطبيعية والموارد المائية وما إليها ، وكذلك من ناحية السكان عددهم وكثافتهم وتوزيعهم ونشاطهم ، لكل هذا تختلف الأقاليم فيما بينها فى داخل الدولة الواحدة وأحياناً داخل القسم الإداري الواحد مما يجعل دراسة الأقاليم دراسة تفصيلية أمراً ضرورياً لمعرفة الإقليم ومشاكله (فؤاد محمد الصقار : ١٩٩٤ ، ١٤).

وتتدخل مجموعة من العوامل الجغرافية فى الإقليم ، فتجعله متباين مكانياً وزمانياً ، مما يساعد على خلق أقاليم متعددة جغرافياً ، إلا أنها محددة مساحياً بظروف مميزة وسكان يتواجدون مكانياً فى هذه الرقعة المساحية ، وتأسيساً على ما سبق نورد هنا أراء بعض المختصين حول مفهوم الإقليم :

- عرف **فؤاد الصقار** الإقليم بأنه : " قطعة متميزة من الأرض " ولا تعنى شيئاً غير ذلك ، إلا إذا أضيفت إليها صفة أخرى ، لأنها في هذه الحالة ستعطى مفهوماً آخر ، فإذا كان المقصود تعريف الإقليم المناخي على سبيل المثال حينها يصبح تعريفه : هو عبارة عن قطعة من الأرض تتشابه أجزاءها في مظاهرها المناخية العامة، وهى فى نفس الوقت تختلف عن غيرها من المناطق المجاورة فى تلك المظاهر المناخية ، ويضيف الصقار أن هناك تحديداً آخر للأقاليم ، يتمثل فى الحدود التى طها الإنسان سواء كانت تلك الحدود حدوداً سياسية أو إدارية (فؤاد محمد الصقار : ١٩٩٤، ١٧) ، وهى حدود تقسم العالم أو أحد مناطقه إلى دول ومحافظات ، وقد تتفق الحدود الطبيعية منه الحدود الإدارية وقد يتألف الإقليم من مساحات شاسعة من الأرض بحيث تشكل قارة أو دولة ، أو قد تكون المساحة التى يشغلها الإقليم صغيرة تألف دولة صغيرة أو جزء من دولة

بحيث تتجانس فيه الظاهرات البشرية والطبيعية (محسن عبد الصاحب المظفر : ٢٠٠٢ ، ٣١).

- اتجه **ميتشل و ممفورد** اتجاها جغرافياً فى تعريفهما للإقليم الذى اعتبراه حيزاً على سطح الأرض له خصائص جغرافية بما فى ذلك السطح والمناخ والموقع وأضاف ممفورد أنه بين القرية والمدينة توجد منطقة قد تكبر أو تصغر يعبر عنها بالإقليم البشرى المتميز (محمد خميس الزوكة : ٢٠٠٣ ، ٢٥).
- أكد **ديكنسون** على الخصائص الطبيعية المميزة للإقليم التى توضح ملامحه وعلى وجود سكان ومزروعات متنوعة بالإقليم ، وغير هؤلاء هناك من أضاف إلى جانب المساحة والخصائص الطبيعية الاجتماعية والثقافية التى تميز إقليم عن غيره أو قد تجعله مشتركاً فى بعض منها.

ويفرق البعض بين الأقاليم الخاصة والتي يكون فيها كل إقليم فريداً فى نوعه، والأقاليم المركبة أو العامة والتي تمسى أحياناً بالأقاليم المتجانسة وهى التي تحتوى على عدة أقاليم ثانوية من نوع واحد ، والحد الفاصل بين إقليم وآخر فى الغالب يكون طبيعياً وعليه فإن كل إقليم يمثل وحدة جغرافية محددة.

٣. مكونات الإقليم

يتضمن الإقليم الجغرافي المكونات التالية:

أ- **الأرض :** وهى مساحة اليابس المحددة التى تقطنها جماعة من البشر يطلق عليهم السكان وتتضمن الأرض ما يقع عليها وتحتها من ثروات ومصادر طبيعية ولا يشترط في الأرض أن تكون متصلة بل يمكن أن تكون مجزأة ، كما في حالة بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

ب- **الفضاء الخارجي :** وهى المساحة الجوية التي تعلو الأرض دون وجود قيود معينة على مقدار هذا الارتفاع ، وإنما يرتبط هذا الارتفاع بما تتمتع به الدولة من مقدرات عسكرية وتكنولوجية تستطيع بها الدفاع عن فضائها الخارجي.

ت- **المساحة المائية :** ويقصد بها الأنهار التي تجرى في أراضيها إلى جانب المساحة المائية الإقليمية التي يحددها القانون الدولي ب ١٢ ميلاً بحرياً.

ث- **المواطنون :** ويعرف المواطنين بأنهم مجموعة الأفراد التى تقطن رقعة أرضية معينة وتربطهم روابط الانتماء الوطني يتمخض عنها عادات وتقاليد ومصالح وأهداف مشتركة.

٤. أسس التحديد

وفيها يتم استخدام الأرقام لتحديد الإقليم قد أعطى لعلم الجغرافية الإقليمية ميزة تطبيقية مهمة وجميع هذه الأشياء قد أعطت أيضا في الحياة الواقعية قرارات تتخذ في الوقت الحاضر أنماطاً من التنمية الإقليمية بقرينة مكانية خصوصاً في الاقتصادية ، وقد اتخذت الدول الغربية والولايات المتحدة والدول الأخرى المخططة مركزياً من أقاليمها وما تمتاز به من خصائص واسطة لأجراء وتنفيذ مشاريع الخدمات ووضعها في الطريق الصحيح بعد أن كان الإقليم ودراساته لا تبتعد عن الجانب النظري والعقلي ، وهكذا نجد رجال الدولة المسؤولين قد اتخذوا من الإقليم واسطة لإجراء وتنفيذ الأعمال التنموية وتطبيق عدالة التوزيع المكاني للمشاريع الاقتصادية العامة وخدمة البيئة المحلية (عمر محمد علي محمد : ٢٠٢٠، ١٠٣).

٥. اختيار المعيار

وتستخدم عند دراسة الإقليم العلاقات المكانية التي ينتج عنها شكلا من أشكال الالتئام بين أجزائها عند تطبيق المعيار الخاص وتظهر تجانسها بمقدار المعيار الذي يطلق عليها فإذا أظهرت التوافق وتطابق العلاقة يظهر التجانس ويبرز الإقليم فمثلاً مقدار انحدار الأرض واكتشاف هذا المعيار من خلال الخرائط الكنتورية وبيان كيفية استثمار الأرض ومقدار تأثير التعرية الناشئة عن الانحدار .

٦. معايير التصنيف

وتقوم الطريقة الإقليمية باستعمال التصنيف وبجمع المعلومات وفقاً للمعايير الخاصة فيظهر التجانس فيما بينها ويبرز الإقليم بشكل واضح ، وقد ينظر إلى تصنيف الإقليم من الوجهة الجغرافية بوجود خصائص متعددة ومتجانسة وان توزيع تلك الخصائص لدليل يشير إلى وجود هذا التجانس ويطلق على هذا الإقليم الكبير والذي ويتضمن منطقة واسعة فيها مجموعة من الخصائص المميزة من النواحي المناخية والتضاريسية والنباتية بالإضافة إلى الناحية البشرية والاقتصادية .

٧. دراسة الخصائص

ويتم استخدامه عند استخدام معايير تخص حقائق من المنطقة تلك الحقائق التي يمكن الحصول عليها للملاحظة والاستقصاء وبعدها تتجه الدراسة نحو اكتشاف ظواهر موجودة .

٨. استخلاص العمليات والنتائج

بعد إجراء استخلاص العمليات والنتائج يخرج نحو التعميم بعد بيان الارتباطات القائمة بينها لغرض إلقاء الضوء على الصفات الإقليمية وأبعاد التفصيلات المربكة عن الدراسة الإقليمية وعند اختبار المعايير لاكتشاف خصائص الإقليم لابد أيضاً من اختيار المناطق المتباينة بما يعاكسها من المعايير التي تعتبر كذلك أخرى مميزة للإقليم مثال ذلك وحدة الإقليم وارتباط أبعاده وظواهره الموحدة به وإثارة التاريخية وتصنيفه حسب المقولة التي يعود إليها ورتبته وبيان مكانته في تسلسل ترتيبي (هيراركي) أما الرتب التي يتم بموجبها تصنيف الإقليم طبقياً فهي المحلية مثل قرية ريفية ومنطقه سكنية في مدينة ومنها المنطقة وميزتها البارزة في وحدتها الطبيعية حيث يظهر من صفات مترابطة لها التئام وظيفي متقارب أما الوحدة الإدارية حيث تجمع المناطق ضمن حدودها الخاصة وتمثل رتبة أعلى مثل المحافظة ومثل حوض باريس أما الإقليم الكبير فيمثل أقاليم متعددة من رتبة ولمنطقة واحده تمتلك تشابه كبير مع روابط وعلاقات متبادلة تجعل منها وحده واحدة مثل إقليم غرب أوربا أو إقليم البحر المتوسط (عمر محمد علي محمد : ٢٠٢٠، ١٠٤).

ثانياً : أسس تقسيم أقاليم التخطيط الإقليمي

تختلف أنواع الأقاليم الجغرافية تبعاً للخاصية المعتمدة في تحديد الأقاليم ، فهي تتنوع من أقاليم ذات خاصية واحدة إلى متعددة الخصائص اعتمادا على أسس ومعايير التقسيم ، كما أن عملية تحديد معالم الإقليم تتصل اتصالاً مباشراً بأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فالإقليم هو الإطار المكاني لعدد من المشاكل التي يرجى حلها في نطاقه .

كما تمثل الأقاليم الجغرافية الإطار المكاني لعدد من المصالح المترابطة التي يفضل إن يمنح الإقليم من خلالها نوعاً من الذاتية لغرض المساهمة في عملية اتخاذ القرارات المحلية ، وحل مشكلة لامركزية السلطة ، إن التقسيمات المستخدمة تقوم على أساس عدد من المعايير

والاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والتي من شأنها أن تميز الأقاليم عن بعضها ، وبذلك تسهل عملية التعامل مع كل إقليم حسب واقعة وظروفه الاقتصادية والاجتماعية و الموضوعية والمعايير التي يمكن اتخاذها أساسا لتحديد الرقعة الجغرافية لكل إقليم والتي تتآلف من عدة عناصر أبرزها : المعطيات المناخية وطبيعة الأرض وخصوبتها وتضاريسها ودرجة توافر المياه والمراعي والغابات وأنواع الموارد المعدنية ، ففي الكثير من الحالات يتم تحديد الإقليم على أساس كونه يتألف من حوض نهر معين ، أو سهول ذات خصوبة معينة (مثل إقليم نهر النيل ، وإقليم الفرات الأوسط ، وإقليم الاهوار ، وإقليم سهل الجزيرة بالسودان ، وإقليم نهر العاصي وغيرها) (عمر محمد علي محمد : ٢٠٢٠، ١٠٥).

ومن أسس التقسيم الهامة أن يرتكز الإقليم على مدينة كبيرة تكون قادرة على أن تلتحم التحاماً كاملاً بإقليمها ، إذ إن الإقليم لابد وأن يكون حيزاً جغرافياً متصل مع تجانس إقليمي داخلي كبير، ولابد بعد ذلك أن تكون الأقاليم متجاورة مكانياً بقدر الإمكان في الحجم والثقل ، سواء كان ذلك مساحة أم سكاناً أم مدناً أم موارد ، وذلك لكي تكون أقرب إلى التوازن فيما بينها من ناحية ، ولتحد من هيمنة أي منها ، من ناحية أخرى (صفوح خير : ٢٠٠٠، ٢١-٢٣) ، ومع كل هذا فقد لخص فوست Fawcett أسس تقسيم الأقاليم الجغرافية ومعايير تحديدها في ستة مبادئ ، وهي كما يأتي (Fawcett , 1991, 70-85):

١. ينبغي أن لا تتدخل الحدود في حركة السكان ونشاطهم اليومي ، فلا يكون هنالك فصل بين مكان العمل والسكن ، وان تتبع هذه الحدود خطوط أو مناطق تخلخل السكان لا كثافاتهم .
٢. ينبغي أن يكون لكل إقليم مركز حاسم ، وتكون بمثابة مركزاً للحياة الإقليمية و تتوسطها ، وذلك لتسهيل عملية الوصول إليها من كافة أجزاء المنطقة.
٣. ينبغي لأصغر منطقة أن تكون من الحجم بحيث تبرر الاكتفاء الذاتي ، فيجب أن تحتوي من الموارد والإمكانات والخبرات ، وهذا الحجم يتناسب بالطبع طردياً مع حجم السكان.
٤. لا ينبغي لأي منطقة أن تكون من الضخامة في عدد سكانها بحيث تسيطر على الدولة و مقدراتها .
٥. ينبغي للحدود أن تتبع خطوط تقسيم المياه لا مجاري الأنهار ، ولا أن تقطع الوديان .
٦. ينبغي للتقسيم أن يحترم المشاعر الإقليمية و التقاليد المحلية .

نستخلص من هذا التقسيم أن المطلوب هو أقاليم متوسطة الحجم ، ليست صغيرة جدا بحيث ينقصها التنوع والتعدد ، وليست كبيرة كالدولة المركزية بحيث تطغي على العلاقات ، وترفع تكاليف الإدارة ، وتقلل كفاءة التوزيع والاتصال ، ولذلك تفضل أن تكون متكافئة في الحجم قدر الإمكان .

تتم عملية تقسيم الأقاليم بالاعتماد على الغاية منها وعلى وفق أسس ومعايير محددة وبطرق متعددة ، وهذه من شانها أن تضع حدود حركية للأقاليم وبما يتلائم والغاية ، إذ أن بالإمكان تشبيه عملية التقسيم بالتجميع العنقودي (Clustering) للعوامل البيئية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والإدارية ، والسياسية ، ولامتداد مساحي يمكن معه التمييز الواضح لوجود الشخصية المنفصلة لذلك الامتداد ضمن الكل ، فعملية التقسيم يمكن إدراكها وتطويرها كأي ظاهرة تتكون وتأخذ شكلها (Misara , 1969 , 45-46) ، وبالإمكان استخدام عدد من الأساليب في عملية تقسيم الأقاليم المختلفة ، كما وأن عملية اختيار أي من الأساليب يكون مرتبط أساساً بالهدف من هذه التقسيمات الإقليمية ، كما أن المقياس المستخدم يرتبط أيضاً بالبيانات المتوفرة .

جدول رقم (١) أنواع الأقاليم حسب التحليل والتخطيط.

الأسلوب		الهدف	
		التحليل	التخطيط
المعيار	علاقة	إقليم علاقة	إقليم تخطيط
	تشابه	منطقة متجانسة	منطقة مبرمجة

المصدر: (صفوح خير : ٢٠٠٠ ، ٤٧).

وبما أن الأهداف الرئيسة لتقسيم الأقاليم تتلخص في التحليل والتخطيط فإن معايير تحديد الأقاليم ستعتمد على التجانس (Similarity) والعلاقة المتبادلة (Interdependency) ، وإذا ما جرى وضع هذين الهدفين أو المعيارين في جدول (١) فإن النتيجة هي أربعة أنواع من الأقاليم (صفوح خير :٢٠٠٠، ٤٨).

ثالثاً : مستويات أقاليم التخطيط الإقليمي

لا يقتصر التخطيط الإقليمي على حدود الدول وإنما يتعدى أكثر من ذلك حيث يوجد خمسة مستويات للتخطيط الإقليمي (Ralph von, 1968, p.P 1-4) .

١) **المستوى المحلي** Local**:** وهو على مستوى جزء من إقليم (منطقة أو مناطق إقليمية)
٢) **المستوى الإقليمي** Regional (sub national): وهو على مستوى أقاليم الدولة أو إقليم منها.
٣) **المستوى الوطني** National: أي على مستوى الدولة وأقاليمها جميعاً.
٤) **المستوى المتعدد الأقاليم** Sub-regional multi national: ويضم هذا النوع أكثر من وحدة سياسية.
٥) **المستوى القاري** Regional continental: يشمل هذا النوع جزءاً من قارة أو قارة بأسرها.

رابعاً : المراحل المقترحة للتخطيط الإقليمي

تختلف مراحل عملية التخطيط الإقليمي من وجهة نظر المتخصصين كل فى مجال تخصصه ، بمعنى أن هناك اختلاف فى وجهات النظر لمراحل التخطيط ما بين الاقتصاديين وغيرهم ، ولكن معظم الآراء كانت فى المراحل الآتية (عمر محمد علي محمد : ٢٠٢٠، ٥٦-٥٧):

١. المرحلة الأولي : تحديد المشكلة

التي هي هدف التخطيط أو مجموعة المشكلات التي ترتبط فيما بينها بعلاقات داخلية . وفي ضوء ذلك يتم تحديد الأهداف والتي تختلف باختلاف المشكلات واختلاف الرؤى فيها أيضاً تحديد الأهداف التي ترتكز على أساس القيم السائدة فى المجتمع ومن ثم وضع الخطط للتنمية الشاملة فى مختلف المجالات (اقتصادية – اجتماعية ، عمرانية وخلافها).

٢. المرحلة الثانية : المسح الجغرافي

يمكن اعتبارها أول خطوة فى عملية التخطيط بعد تحديد الأهداف ، وفيها تتم عملية المسح الجغرافي للإقليم بجوانبه المختلفة الطبيعية والسكانية والاقتصادية ، بالإضافة إلى بعض الجوانب المادية كقيم الأراضي ومستويات الأجور والتسهيلات الحكومية . ويشترط أن تكون البيانات التي يتم حصرها موجهة أساساً إلى الكشف عن الجوانب المختلفة للمشكلات موضوع الخطة الإقليمية (محمد الفتحي بكير محمد : ٢٠٠٨ ، ٣٥) .

ولا يعنى المسح الجغرافي أن يقتصر على مصدر واحد وهو الدراسة الحقلية ،بل يشمل مصادر أخرى مختلفة خاصة التقارير والجداول الإحصائية والمقابلات الشخصية والدراسات السابقة إن وجدت وبسبب أهمية المسح الجغرافي للخطة الإقليمية سوف يخصص فصل قائم بذاته لدراسته (محمد الفتحي بكير محمد : ٢٠٠٨ ، ٣٦) .

٣. المرحلة الثالثة : رسم السياسات العامة

وفي هذه المرحلة التي يتم فيها التحديد المبدئي لأهداف التنمية في المجالات المختلفة مع إعطاء أولويات تحقيق هذه الأهداف عن طريق وضع أوزان نسبية معينة لكل منها ، و تحديد السياسات والأساليب الفنية وصياغة المشاكل ، وكل ذلك يتطلب دراسة ومسح الموارد والإمكانيات بواسطة جمع المعلومات والبيانات عنها بهدف استكشافها وكيفية استغلالها واختبار الأهداف المراد تحقيقها عملية سياسية حيث تقوم السلطة السياسية العليا بتحديد الأهداف العامة للخطة بناء على الدراسات التي تقوم بها الهيئة العليا للتخطيط .

٤. المرحلة الرابعة : المسح الشامل

ويعني جمع البيانات والمعلومات والبحوث الميدانية بهدف الكشف عن الثروات الموجودة داخل الإقليم سواء الطبيعية أو البشرية و كيفية استغلالها. هذا إضافة إلى جمع المعلومات الخاصة بظروف الإقليم العامة ، ويشكل المسح الشامل القاعدة أو الأساس الذي ترتكز عليه خطط التنمية بمحاورها المختلفة ، كما يمكن من قياس مدى التغير الذي يحدث في الإقليم كنتيجة لتنفيذ الخطط التنموية بعد جمع المعلومات من مصادرها وتحليلها يتم وضعها فى برامج تخطيطية وتحديد الأهداف التفصيلية للأنشطة المختلفة.

٥. المرحلة الخامسة : إعداد الدراسات اللازمة

ففي هذه المرحلة تتم دراسة شاملة قومية لمختلف المجالات والمدخرات الكلية والاستثمارات ، تحديد الأهداف الأساسية العامة مع رسم السياسات العامة منها مستوى الدخل القومي والاستهلاك وصولاً إلى تحديد مختلف المتغيرات الكلية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية (أحمد عارف عساف ، وزميله :٢٠١١ ، ٢٤٧) .

تشمل هذه المرحلة دراسة مشاكل الإقليم سواء من ناحية السكان أو الإنتاج حيث من خلالها يتم معرفة عدد السكان ، توزيعهم المكاني ، كثافتهم ، تركيبهم النوعي والعمري والاقتصادي ومدى توافقه مع مساحة الإقليم ، أما إذا كانت الخطة الإقليمية خاصة بالتخطيط الزراعي فهنا يتم إحصاء تطور الأراضي والمحاصيل الزراعية بدراسة الخصائص المناخية والتربة ، مصادر المياه وشبكات الري ، وفيما يخص التخطيط الصناعي فيجب أن تتم دراسة حول مصادر المواد الخام (المعدنية ، الحيوانية ، النباتية) ، الموارد والقوى العاملة والمرافق العمومية وما تقدمها من خدمات (النقل والمواصلات).تعتبر هذه المرحلة ذات أهمية بالغة لأنه من أجل وضع خطة إقليمية هادفة يجب الاعتماد على معرفة شاملة لمختلف جوانب الإقليم (بوشارب سارة : ٢٠١٥ ، ٤٤) .

٦. المرحلة السادسة : تحليل البيانات

و تبدأ هذه المرحلة بتحليل البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها نظرياً . وتعد هذه المرحلة أولى مراحل وضع خطة التنمية الإقليمية عملياً حيث يتم فيها تحليل المعلومات والدراسات الخاصة بالإقليم والتي تحدد خطة التنمية وتوجهها ، ويقال أنه لا توجد طريقة

موحدة في الدراسات التمهيدية اللازمة لخطط التنمية يمكن تطبيقها كأساس لكل خطة إقليمية ، إذ لابد من إعداد دراسات متعمقة وشاملة لكل إقليم يراد تنميته وإعداد خطة لذلك.

٧. المرحلة السابعة : التصميم العام للخطة الإقليمية

تأتى مرحلة التصميم العام للخطة الإقليمية وتنفيذها ثم تأتى بعد ذلك مرحلة التقييم والرصد والمتابعة وهى مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمرحلة التنفيذ ، ونجاح المشاريع يعتمد على عمليات التقييم المستمر والرصد والمتابعة حتى تحقق الخطة أهدافها المرسومة لها .

وعلى ضوء البيانات والدراسات التمهيدية السابقة وعلى ضوء الأهداف المراد تحقيقها من التخطيط الإقليمي ، تكون مهمة المخطط هنا هي وضع عدد من البدائل المختلفة والتي يشترط فيها الصلاحية (إمكانية تنفيذها)، ثم اختيار واحد من هذه البدائل. هذا البديل يعتمد من السلطات التنفيذية في الدولة كوزير التخطيط أو وزير الشئون البلدية والقروية مثلاً ، وعندها يصبح هذا البديل مستند رسمي يسير عليه في عمليات التنمية و الخطط الاقليمية بهدف الى تحقيق تنمية اقليمية محلية لتطوير الإقليم ، لذا يتطلب الأمر تحليل العناصر الرئيسية التالية : (بوشارب سارة : ٢٠١٥ ، ٤٥) .

- **عنصر المكان :** الذي يركز عليه الاقتصاد الإقليمي حيث يتطلب هذا العنصر دراسات عن مظاهر وجيولوجية السطح ، خصائص المناخ والنبات وكلها توضح وتفسر عن طريق الخرائط والصور الجوية أو صور القمر الصناعي ، وتقييم البنى التحتية وتحليل وضعية الإقليم واستنتاج النواقص والسلبيات الموجودة كضرورة تنمية بعض المناطق في الإقليم وضرورة بناء مدارس ومراكز صحية .
- **عنصر الأنسان :** يتطلب معرفة كل البيانات الخاصة بالسكان من معلومات ديمغرافية ، اجتماعية ، واقتصادية حتى تتوافق الخطة الإقليمية مع متطلبات الأفراد.
- **عنصر العمل :** يهتم بتقييم الإمكانيات الاقتصادية للإقليم ، أنواع العمل المتاح في الإقليم وعدد العمال في قطاعات الإنتاج والخدمات المختلفة.

٨. المرحلة الثامنة : إعداد التقرير النهائي وتنفيذ الخطة

وهذه المرحلة تكون بتنفيذ الخطة الخمسية العامة ويرصد لها ميزانيات سنوية خاصة بحيث يمكن تنفيذ كل البرامج خلال الخمس سنوات المحددة للخطة ، يتم إعداد التقرير النهائي بمعرفة الجهات المعنية في شكل خرائط أو تقارير مكتوبة أو جداول إحصائية أو رسوم بيانية . بعدها يبدأ المخططون في التنفيذ.

٩. المرحلة التاسعة : مرحلة مناقشة النتائج ووضع الاقتراحات والأولويات

تتحدد مناقشة النتائج وتحليلها وإبراز دلالاتها لغرضين أساسيين : الأول هو معرفة أسباب المشكلات القائمة وتحديد وسائل علاجها في المستقبل ، والآخر يتمثل في اتخاذ الاتجاهات العامة من ماضي الإقليم وحاضره كأساس للتعرف على صورة مستقبلية (صلاح الدين بحيرى : ١٩٩٤ ، ٥٢). وتستند الاقتراحات على المعايير السليمة لإدارة الموارد . وفى ضوء تحليل النتائج والاقتراحات يتم تحديد أولويات لتحقيق الأهداف من خلال مراعاة الإمكانات والمدة الزمنية المستقبلية التي تعتمد على توقعات رقمية (رشاد أحمد عبد اللطيف :٢٠٠٢ ، ١٩١-١٩٤) .

١٠.المرحلة العاشرة : تقييم الخطة الإقليمية

يهدف تقييم الخطة الإقليمية إلى تحقيق تنمية إقليمية تحتاج إلى معلومات ومعالجة بيانات دقيقة وإحصائيات توفرها مختلف الإدارات العمومية والجماعات الإقليمية عن طريق التقارير الإدارية مرفقة بجداول إحصائية تعكس الوضعية الاقتصادية كعدد المشاريع المنجزة ودرجة تطوراتها وحجم المؤسسات الموجودة محلياً ونوعية أنشطتها ومختلف الأنشطة التجارية الفردية .

تقييم الخطة الإقليمية بمعنى قياس مدى نجاح أو فشل المشاريع التنموية الإقليمية ومقارنتها بالأهداف والسياسات العامة الموضوعة وذلك لمواصلة تبني نفس الخطة الإقليمية من حيث الهيكل.

ويمكن تلخيص مستويات تقييم الخطة الإقليمية فيما يلي : (محمد خميس الزوكة : ٢٠٠٩ ، ٤٥).

١) **تقييم على مستوى برنامج التنمية :** لمعرفة مدى مساهمة الخطة الإقليمية في حل المشاكل المحلية بمعنى قياس فعالية المشاريع في تقدم وتطور الإقليم ولا يتم ذلك إلا بالإدارة الفعالة أثناء تنفيذ الخطة الإقليمية التي تتم عن طريق مسيرين ذو كفاءة عالية

٢) **تقييم على مستوى القطاع :** حيث يكون القياس على مستوى القطاعات المنتجة (زراعة، صناعة) بقياس كمية الإنتاج الزراعي وكمية السلع المنتجة والموضوعة في السوق، وأيضاً قطاع الخدمات ، وذلك بقياس نوع جودة وعائدات الخدمات المقدمة سواء خدمات النقل أو الخدمات البنكية ، ودرجة التحسن الصحي وجودة العلاج وحماية البيئة الصحية من الأوبئة والأمراض .

٣) **تقييم عام :** يهدف تقييم الخطة الإقليمية التي تهدف إلى تحقيق تنمية إقليمية تحتاج إلى معلومات ومعالجة بيانات دقيقة وإحصائيات توفرها مختلف الإدارات العمومية والجماعات الإقليمية عن طريق التقارير الإدارية مرفقة بجداول إحصائية تعكس الوضعية الاقتصادية كعدد المشاريع المنجزة ودرجة تطوراتها وحجم المؤسسات الموجودة محلياً ونوعية أنشطتها ومختلف الأنشطة التجارية الفردية (محمد خميس الزوكة : ٢٠٠٩ ، ٤٤-٤٥).

خامساً : المحاور الرئيسة المقترحة للتخطيط الاقليمي

يمكن إجمال المحاور الرئيسية المقترحة للتخطيط الاقليمي فيما يلى :

١.التخطيط علم ومنهج وفن

إن التخطيط هو علم بحد ذاته، ولذلك لتطوره مع الإنسان، لأن الإنسان وعبر مراحل حياته البشرية على الأرض، كان ومازال وسيظل يسعى نحو الأفضل، وهذا هو هدف التخطيط لذلك فإن التخطيط أخذ أشكالاً وأساليب مختلفة أعطت الإنسان خبرة تراكمية عبر الزمن لتطوير نفسه ومجتمعه، مما جعل التخطيط علماً، والدليل على ذلك أن للتخطيط أساليب ومناهج، كذلك له نظرياته المختلفة على اختلاف أبعاده، وهذا ما يفسر أن التخطيط نشاط متعدد الأبعاد، كذلك له وروده، يعتبر التخطيط منهجاً لأنه يعتمد بشكل كبير على التدبر والتدبير والواقعية والعقلانية، ويعتمد على أساليب علمية في مناهج بحثية مختلفة، ولا يترك شيئا للصفة العشوائية إذن هو علم ذو منهج منظم أما بالنسبة للفن، فمن الطبيعي أن يكون التخطيط فنا لأن فيه ابتكار وإبداع ولأن التخطيط مرتبط بالأحداث والتغيرات المستقبلية للظواهر، وبالتالي فإنه من الضروري أن يكون هناك ابتكارات وإبداعات لحل مشاكل معينة أو لتصميم خطة معينة للوصول إلى هدف محدد (عثمان محمد غنيم : ٢٠٠٨ ، ٢٤).

٢. التخطيط كجسر بين الماضي والحاضر والمستقبل

الحقيقة أن التخطيط له وظائف عديدة من أهمها أنه يعمل كجسر بين الماضي والحاضر والمستقبل ، لأن عملية التخطيط كي تنجح يجب أن تقوم بدراسة الماضي والتطور التاريخي لأى ظاهرة قيد البحث والدراسة ، وذلك من أجل فهم عملية التطور التي مرت بها الظاهرة وكذلك يجب دراستها في الوقت الحاضر، وذلك لأجل فهم كيفية وصولها للحالة ، وكذلك لإنشائها والتعرف على المشاكل التي تواجهها والاحتياجات الموجودة بها.

أما بالنسبة للمستقبل فإنه بالاعتماد على دراسة الظاهرة تاريخياً، ودراستها فى وضعها الحالي يمكن الانطلاق نحو المستقبل فى وضع خطط وتصاميم وبدائل وحلول للمشاكل والاحتياجات الموجودة، فلولا فهم الواقع والماضي لما استطعنا التخطيط للمستقبل لذلك يجب فهم التخطيط كجسر بين الماضي والحاضر والمستقبل (عثمان محمد غنيم : ٢٠٠٨ ، ٢٥).

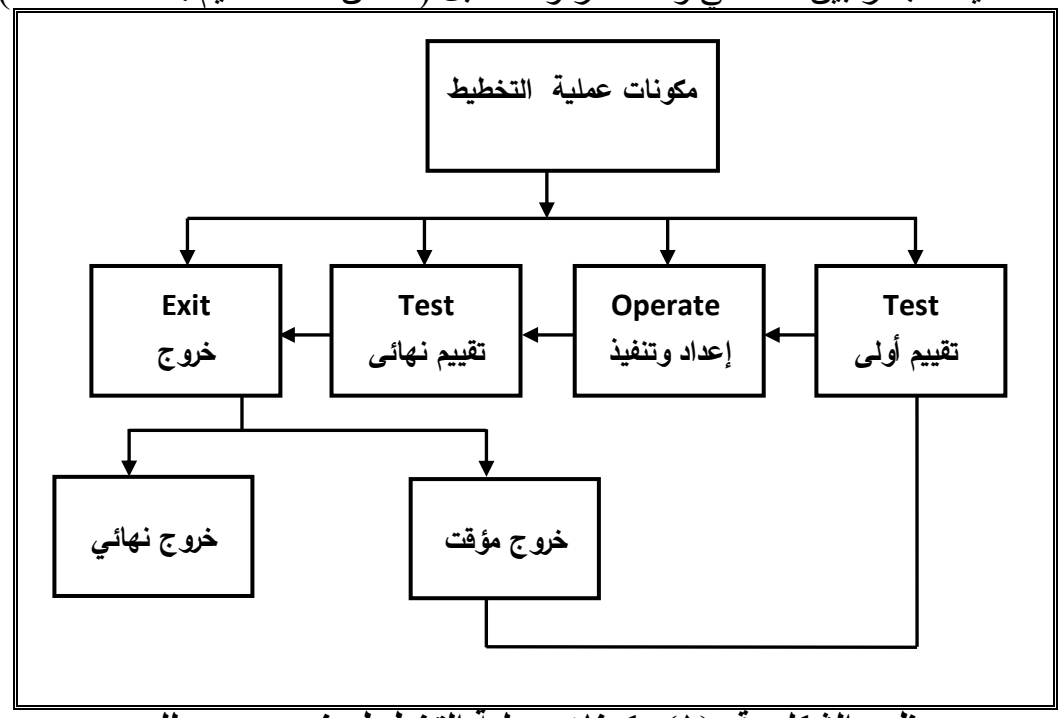

يظهر الشكل رقم (١) مكونات عملية التخطيط عند جورج ميللر

المصدر : (عثمان محمد غنيم : ٢٠٠٨ ، ٢٥) .

٣. التخطيط نشاط إنساني أساسي

يعد التخطيط نشاطاً إنسانياً عاماً يظهر فى سلوك الإنسان كفرد و جماعة و يبرز فى كل مستويات المجتمع , و هذا المفهوم مبنى فى الواقع على أن عملية التخطيط هو التدبير فالنجار يخطط عندما يرفع المطرق ليطرق المسمار و كما أن رجل الأعمال يخطط عندما يستمع إلى النشرة الجوية صباحاً.

ويظهر (شكل (١) مكونات عملية التخطيط من عند جورج ميللر خلال السلوك الفردي و توصلوا إلي أن كل فعل هو نتيجة لعملية أولية معقدة أسموها وحدة T.O.T.E وهذه تمثل الأهداف الأولى من العملية التالية Test – Operate – Test – Exit ومعنى ذلك أن أي عميل أو فعل تسبقه عملية تقييم تمهيدية له و هذه هى العملية الأولى (Test) و بعد ذلك يوضع تصور أولى له قبل أن يشرع فى تنفيذه وهذه العملية الثانية (Operate) و الخطوة

الثالثة يتم تقييم نتائج العمل (Test) و الخروج (Exit) للعودة من جديد إلى نقطة البداية لتنفيذ عمل آخر (عثمان محمد غنيم : ٢٠٠٨ ، ٢٨) .

٤. التخطيط خيار عقلانى

العقلانية أسلوب لاختيار أفضل الوسائل للوصول إلى نهاية معينة و يشمل هذا المفهوم على عملية تقييم الاختيار والأهداف أما الخيار العقلانى فهو الخيار المنطقى و بناء على هذا السياق الفكري فإن التخطيط عملية تحدد المستقبل مواصفات مرغوبة من خلال سياق من الخيارات المتتابعة , وتوجيه المستقبل هو ميزة فريدة للتخطيط حيث يتم من خلالها التركيز على الخيار المناسب و من ثم ربطه بالفعل و العمل (رياض جمال عزت أبوشهاب : ٢٠٠٤ ، ١٣).

٥. التخطيط موجه للعمل المستقبلي

يعرف التخطيط هما بأنه القدرة على ضبط المستقبل من خلال توجيه أحداث الحاضر، وبالتالى فإن الغرض من التخطيط هو جعل المستقبل يختلف عما لو لم يحدث هذا التدخل ، وهذا يعنى أن الغرض من التخطيط ليس فقط التنبؤ بل تشكيل الحياة بالصورة التى نريدها مستقبلا وتوافق آمالنا وتطلعاتنا (رياض جمال عزت أبوشهاب : ٢٠٠٤ ، ١٣).

٦. التخطيط وسيلة حل المشكلات

يعرف التخطيط هنا بأنه الوسيلة العلمية والموضوعية لمواجهة المشاكل وحلها مهما كان نوعها وحجمها، وبالتالى فإن التخطيط السليم يضمن حل المشكلات بسرعة كبيرة وبأقل كلفة وجهد، وباختصار يمكن القول أن التخطيط عملية تتصف بمجموعة من الخصائص المنطقية العامة التى يمكن حصرها فيما يلى: (رياض جمال عزت أبوشهاب : ٢٠٠٤، ١٤).

- التخطيط نشاط اجتماعي و ليس نشاط فردياً خالصاً.
- التخطيط نشاط موجه نحو المستقبل وليس نشاط موجه نحو الحاضر.
- التخطيط ليس عملاً روتينياً وإنما عمل ابتكاري وإبداعي متجدد.
- التخطيط نشاط مدروس يحدث بروية وتأن ولا يتم بأسلوب المحاولة والخطأ أو التجربة والخطأ.
- التخطيط أسلوب علمي وعملي ليس نشاط اكاديمي وبذلك يكون التخطيط نشاط تنظيمي و مجتمعي و مدروس لتطوير استراتيجية مثلى لتحقيق حزمة من الأهداف المرغوبة و المنشودة.
- التخطيط أسلوب مستدام بمعنى أنه لا يركز فقط على الجوانب الاقتصادية بل يأخذ بعين الاعتبار الجوانب البيئية فى الحاضر و المستقبل.
- لا شك أن التخطيط شكل من أشكال التفكير الإبداعي وكذلك فإن التخطيط هو عملية اختيار البدائل ومسارات مختلفة إنه باختصار أسلوب لمعرفة ماذا نريد وكيف نحقق ما نريد بكفاءة و نجاح لذلك فإن التخطيط الفعال هو تحديد أسلوب واضح للإجابة على مجموعة من الأسئلة (رياض جمال عزت أبوشهاب : ٢٠٠٤ ، ١٤).

سادساً : أنواع الأقاليم:

يمكن تقسيم الأقاليم إلى قسمين رئيسين تبعا لعملية التخطيط:

- **التخطيط الطبيعى** و ينقسم إلى تخطيط مناخي أو مائى .

- أما **التخطيط البشرى** فإنه طبقاً لتسميته مرتبط بالإنسان نفسه ، فإنه ينقسم إلى قسمين رئيسين وهما التخطيط الاجتماعي والتخطيط الاقتصادي ، ويتعلق الأول بتخطيط الجوانب الاجتماعية للسكان كالتعليم والصحة (الخصائص الديموغرافية) أما التخطيط الاقتصادي متعلق بتخطيط الزراعة والصناعة والتجارة وما إلى ذلك (موسي يوسف خميس : ١٩٩٩ ، ٢٣).

وهناك عدة معايير يمكن تصنيف أنواع التخطيط على ضوئها ، وذلك على النحو التالي:

أولاً : التخطيط الإقليمي حسب الإطار

تتنوع أنماط التخطيط حسب الإطار إلي :

١. التخطيط العام The General Planning

التخطيط العام هو مجموعة من الأفكار نحدد من خلالها مجموعة من الإجراءات يتخذها الناس بخصوص مشكلة محددة وهذه الإجراءات تتخذ مسبقاً Actions Beforehand للوصول إلى الأهداف الموضوعة.

ويهتم التخطيط العام يهتم بالمواضيع الرئيسية فهو يضع الخطة العامة ، فهو يتعدى الإطار العام ويهتم بالتفاصيل داخل هذا الإطار العام ، ومثال ذلك أن يضع التخطيط العام الأهداف الرئيسية ، التخطيط العام يركز على القضايا الإنسانية ويضع الخطط العريضة للتنمية المستقبلية من خلال وضع مبادئ إرشادية نظرية عامة ، و هو المرحلة التالية للتخطيط الهيكلي ، ويعنى برسم الخطوط العريضة التي توجه عمليات التنمية العمرانية فى ضوء استخدامات الأرض المختلفة مع الحفاظ على النواحي الجمالية بهدف توفير بيئة سكنية آمنة تؤدى وظيفتها على الوجه الأمثل .

والتخطيط العام بمفهومه الحديث يرجع إلى التجربة السوفيتية فى التخطيط العام وانبثق عنه التخطيط البنائي وإن كان هذا لا يلغى المفهوم العام للتخطيط حيث يعطى الصورة السابقة بما فيها من أفكار لحل مشكلة معينة (عبد الفتاح صديق عبداللاه : ٢٠٠٧ ، ١٩-٢١).

ومسألة التفكير المسبق حول قضية من القضايا لا تصلح لأن تكون تعريفاً دقيقاً للتخطيط لأنه يمكنها أن تشمل أشياء كثيرة فى الواقع فهي تشمل تقريباً كل شيئ يتم التفكير فيه قبل إجراءه (محمد حجازى محمد : 1988 ، 5-9) ، يمكن القول بأنه ينوى قضاء العطلة الصيفية فى منطقة عسيرة ، والفرق بين الجملتين ليس كبيراً ففى الأولى أنه يخطط ، وفى الثانية أنه ينوى بمعنى يخطط ، ومعناها أنه تفكير مسبق حول إجراء معين.

٢. التخطيط البنائى (أو الهيكلي) Physical Planning

يشير التخطيط البنائي أو الهيكلي أساساً إلى مجموعة من الإجراءات منها التصميم البنائي Physical Design أى تصميم أى شئ موجود فعلاً على الطبيعة أو إدخال تعديلات عليه خاصة فى الشكل ، وكانت خطة بناء هذا المبنى قد تم تحديدها وكان لها شكل خطة تم الاتفاق عليه من حيث : الموقع ، المساحة ، نوع البناء ، عدد الطوابق ، عدد الغرف والقاعات الدراسية ، الأماكن المخصصة لغرف لمعامل الخرائط والأجهزة .

فالتخطيط فى مكة المكرمة يختلف عن التخطيط فى جدة الأولى الوظيفة الدينية تلعب دوراً مؤثراً على المدينة والثانية الوظيفة كميناء له أثره على جدة من احتياج لمخازن وطرق لتسهيل نقل التجارة من وإلى الميناء وكذلك دوره فى موسم الحاج حيث يصل من خلاله أكثر من مليون حاج ، وكذلك توفير السكن والخدمات للقاطنين فى المدينة المنورة (عبد الفتاح صديق عبداللاه : ٢٠٠٧ ، ٢٢-٢٣).

٣. التخطيط التفصيلى

يهتم التخطيط التفصيلي **Detailed planning** بالتفاصيل والجزئيات ولا يقتصر على الجوانب النظرية بل يتعداها إلى النواحي التطبيقية فمثلاً يركز التخطيط العام على زيادة الإنتاج كخط بينما يهتم التخطيط التفصيلي فى كيفية تحقيق هذه الأهداف على أرض الواقع ، ويقوم التخطيط التفصيلي بوضع وتقويم المقترحات الخاصة بكيفية تحقيق هذه الأهداف على أرض الواقع (عثمان محمد غنيم : ٢٠٠٨ ، ٤٠).

سابعاً : الأنماط المكانية للتخطيط الإقليمي

تعتبر قضية تحديد مفهوم التخطيط الإقليمي المناسب والاستفادة من تجارب الدول العربية والدولية فى هذا الإطار أحد أهم القضايا المطروحة فى مجال التنمية الإقليمية على مدى العقود السابقة ، ونستطيع أن نميز بين عدة أنماط من التخطيط الإقليمي المتبعة حالياً.

١. التخطيط الإقليمي بمفهومه الاقتصادي الاجتماعي

يتناول هذا النوع من التخطيط البعد الاقتصادي والاجتماعي بشكل أساسي وتكون الأبعاد الأخرى هى مكملة لهذا النوع من الدراسات.

٢. التخطيط الإقليمي بمفهوم استخدامات الأراضي

يركز هذا النوع من التخطيط على مخططات استخدامات الأراضي بمفهومها الطبيعي والجغرافي والنواحي العمرانية والحضرية وتوزيع السكان على التجمعات العمرانية بشكل أساسي وعلى توطين الخطة الاقتصادية الاجتماعية بنطاق التوزيع المكاني المناسب لهذه النشاطات دون التدخل فى الخطة الاقتصادية الاجتماعية الموضوعة.

٣. التخطيط الإقليمي بمفهومه الشامل

يتناول هذا النوع معظم أنواع الدراسات التخطيطية الإقليمية حيث يجمع ما بين تخطيط استخدامات الأراضي والتخطيط الاقتصادي والاجتماعي وكذلك الدراسات المتعلقة فى البيئة.

٤. التخطيط الإقليمي بمفهوم العولمة

أثرت التطورات التي حدثت خلال عملية العولمة وثورة تدفق المعلومات من خلال التطوير المذهل فى وسائل الاتصالات والمواصلات بهدف إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي إلى تغير النظرة إلى العلاقات بين المدن داخل الإقليم الواحد. فبعد أن كان وجود تجمع عمراني كبير ومسيطر على باقي مدن الإقليم ضرورة تنموية ، أصبح الإقليم لا يحتاج لمثل هذا التجمع نظراً لتفاعل مدنه مباشرة بمدن أخرى منتشرة فى أرجاء العالم.

ولا شك فإن تداعيات التغير فى النظرة إلى العلاقات بين مدن الإقليم الواحد على خطط وسياسات التنمية واتخاذ القرار أصبح جوهرياً ولا مفر من استيعابه فى المشروعات الحالية والقادمة واهتزت بذلك المفاهيم السائدة فى التخطيط الإقليمي مثل ملائمة التوزيع الحجمي للمدن لعمليات التنمية ، والتدرج الهرمي والقلب والأطراف (Core-periphery) ، والاستقطاب الحضري (Primacy) ، وعلاقة الموارد المحلية والمدخرات والاستثمارات بعمليات التنمية الاقتصادية.

٥. تقييم أنماط الخطط الإقليمية

يتم تقييم أنماط الخطط الإقليمية زمنياً فى ثلاثة مواضع : **الأول** عند تحديد الأهداف ، **والثاني** أثناء فترة التنفيذ خاصة فى الحالات الطارئة التى تتعرض فيها الخطة إلى مشكلة كأن تكون أزمة سياسية خارجية أو داخلية أو حدوث نقص فى الموارد المالية المخصصة للخطة أو غير ذلك ، وهنا يتم الاستعانة بالبدائل والتي كلما زاد عدد ودقة ترتيبها كلما كان ذلك أفضل . وبعد الاقتراب من نهاية مرحلة التنفيذ يحل الموضع **الثالث** للتقييم ، وكم هو مهم هذا الموضع وذلك حتى يتسنى علاج الآثار الجانبية غير المتوقعة عند التطبيق (محمد الفتحي بكير محمد : ٢٠٠٨ ، ٣٦) . وتعدد مستويات تقييم الخطة ، وإن كان يمكن حصرها فى أربعة هى : (محمد خميس الزوكة : ١٩٩١ ، ٤٣ - ٤٦).

١) **تقييم على مستوى برنامج التنمية** : حيث تقيم مفردات البرنامج كل على حدى ، وبيان تأثير كل منها فى استغلال موارد الإقليم وحل مشكلاته.
٢) **تقييم على مستوى القطاع** : فقد يكون إنتاجي مثل : الزراعة أو التعدين أو الصناعة أو خدمي كالخدمات الصحية والتعليمية وغيرها.
٣) **تقييم عام على مستوى الإقليم** : لبيان التغيرات التي حدثت في الإقليم : اقتصادية أو اجتماعية كنتيجة لتطبيق الخطة.
٤) **تقييم على مستوى مشروع إنتاجي** : كأن يكون مشروعاً للتوسع الزراعي أو لإنشاء صناعة معينة أو لإنشاء مركز تجارى أو لإعداد منطقة للترويح (محمد الفتحي بكير محمد : ٢٠٠٨، ٣٧).

ثامناً : أساليب التخطيط الإقليمي المقترحة و متطلباته

يمكن تناول أساليب التخطيط الإقليمي المقترحة و متطلباته علي النحو التالي :

١. أساليب التخطيط الإقليمي

توجد عدة أساليب للتخطيط الإقليمي وهى :

١) **التخطيط الاقتصادي الإقليمي :** يركز هذا النوع على الجوانب الاقتصادية مثل معدلات النمو وتحقيق نوع من التوازن الإقليمي.
٢) **التخطيط الإقليمي المجزأ :** تقوم فكرة تجزئة خطة التنمية الوطنية إلى عدد من الخطط الإقليمية العامة وذلك لتسهيل تنفيذ هذه الخطة دون الاهتمام بالأنماط أو الفوارق المكانية.
٣) **تخطيط استخدام الأراضي الإقليمي :** يهتم بتفاصيل استخدامات الأراضي ويهدف للمحافظة على الموارد الطبيعية كالماء والهواء والتربة من خلال ضبط نمو التجمعات السكانية وتخطيط نموها بشكل يضمن التقليل من مشاكل التلوث والافتراس العمراني للأراضي الزراعية.
٤) **تخطيط الموارد الطبيعية :** يتناول تخطيط الموارد الطبيعية من حيث أنواع وجدواها الاقتصادية وأهميتها وتوزيعها الجغرافي.
٥) **تخطيط التنمية الريفية المتكاملة :** يتعامل مع مشكلات الريف مع التركيز بشكل كبير على حاجات السكان الأكثر فقراً بمعنى آخر مجموعة من البرامج والمشاريع التى تنفذ فى المنطقة الريفية بقصد إحداث تغيرات مطلوبة ومرغوبة فى جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها.
٦) **التخطيط الإداري الإقليمي :** يركز على مستويات محلية دنيا ويهتم بتحقيق أهداف المجتمع من خلال استغلال موارده عبر البرامج والمشاريع المختلفة بدون حدوث أى

تناقض مع أهداف التنمية على المستوى الإقليمي أو الدولي (عثمان محمد غنيم : ١٩٩٨، ٦٠).

٢. المتطلبات الأساسية للتخطيط الإقليمي

المتطلبات الأساسية للتخطيط الإقليمي حتى يتوفر لها النجاح كما يلي :

١) وجود حجم كاف من البيانات والمعلومات لبناء الخطة ويتطلب هذا وجود أجهزة على درجة عالية من الكفاءة لجمع وتحضير هذه البيانات والمعلومات وتحقيق تدفق مستمر منها إلى الجهاز التخطيطي.

٢) تحويل البيانات والمعلومات إلى مجموعة من القرارات النهائية حتى يتوفر لهذه القرارات الفعالية الكافية حتى لا تتحول الخطة إلى مجرد حبر على ورق وذلك لعجزها عن تمثيل الواقع القائم وفشلها فى رسم السياسات الملائمة للخطة.

٣) وجود جهاز قادر على اتخاذ القرارات التخطيطية ، وهو ما يمكن تقسيمه إلى عدة مكونات أساسية علي النحو التالي : (عبد الفتاح صديق عبداللاه : ٢٠٠٧ ، ٣١).

أ- أن يكون لهذا الجهاز مقومات الجهاز التخطيطي لقراراته الإلزامية لكافة الوحدات الإنتاجية وكافة المستويات بها. وهذا يعنى أنه لا بد أن تكون القرارات الأساسية للتخطيط فى الهيئة العليا للتخطيط ، كما يجب أن يكون من سلطة هذه الهيئة إلزام كافة المستويات المختلفة على المستوى القومي والقطاعي بها.

ب- لا بد أن يتوفر لهذا الجهاز الكوادر الفنية القادرة على اتخاذ القرارات والممثل فى مجموعة من الخبراء والمتخصصين القادرين على صياغة خطة متكاملة ويجب على الأقل توافر هذا الشرط فى الجهاز الأعلى للتخطيط فى بداية عملية التنمية.

ت- يجب توافر الكوادر الفنية على مستوى الوحدات الأقل القادرة على فهم احتياجات هذه الوحدات ويكون قادراً عن التعبير عنها للجهاز التخطيطي والقيام بفهم وتنفيذ القرارات التى تصل إليه من مستويات أعلى فعملية التخطيط هى فى حقيقة الأمر عملية سياسية وتنموية لا تتم بشكل صحيح إلا بتوافر إرادة التنمية لدى القائمين بها فالتخطيط ممارسة ونجاح يتوقف على إيمان الناس به.

٤) يقتضى نجاح التخطيط توفير القدرة على متابعة تنفيذه ويحتاج تحقيق هذا الشرط تكوين الأجهزة اللازمة لمتابعة التنفيذ دون عرقلة التنفيذ (عبد الفتاح صديق عبداللاه : ٢٠٠٧ ، ٣٢).

تاسعاً : الأهداف المقترحة للتخطيط الإقليمي:

يتم تناول الأهداف المقترحة للتخطيط الإقليمي فيما يلي :

١. الهدف من التخطيط الإقليمي

يهدف التخطيط الإقليمي إلى خلق نوع من التوازن بين الأقاليم Regional Balance والتخلص من ظاهرة الاختلال الإقليمي ، ويكون ذلك عن طريق تضييق الفجوات بين المناطق المختلفة . وما دام التوصل إلى حالة التوازن المثلى في علاقات المناطق مع بعضها البعض عملية صعبة بحكم الديناميكية المميزة للبيئات البشرية ، فإن أقصى ما يطمح إليه المخططون هو العمل المستمر على تخفيف الهوة بين المناطق الهامشية Peri-phetal والمناطق المتطورة Developed Regions. ويشير الباحثون إلى المبررات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي تستدعي الأخذ بأسلوب التخطيط الإقليمي ، وهي :

١) تخلف بعض الأقاليم وما له من آثار سلبية على عملية التنمية الشاملة ، فتخلف أحد الأقاليم من شأنه أن يعوق نموه ويبطئ من عملية التنمية القومية بأسرها. وعلى ذلك

فإن الأخذ بمبدأ التخطيط الإقليمي يؤدي إلى زيادة معدلات النمو التي يمكن أن يحققها المجتمع ليس على المستوى الإقليمي فحسب إنما على المستوى القومي ككل (عبلة عبد الحميد بخاري : ٢٠١٣ ، ٦٥).

٢) إن عملية تنمية وتطوير أحد الأقاليم تحتاج إلى اهتمامات متداخلة في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، نظراً لأن دفع إقليم جديد إلى صفوف الأقاليم الكائنة فعلاً يتطلب عناية خاصة من نواحي عديدة كالعمران وإقامة الوحدات الإنتاجية الخدمية والصحية والتعليمية ، وما يصاحبها من احتياجات القوى البشرية المدربة ، خصوصاً وأنه في المراحل الأولى لا يتحقق نمو هذا الإقليم إلا بخطة إقليمية مرتبطة بالخطة القومية.

٣) إقامة صناعة جديدة في إقليم معين و ما يصاحبها من احتياجات هائلة خاصة في الجوانب العمرانية والبشرية ، ولا شك أن هذا العمل الكبير يتطلب تخطيطاً على مستوى الإقليم لإقامة التنسيق والتكامل بين المستوى الإقليمي والمستوى القومي.

٤) تحقيق النمو المتكافئ بين مختلف أقاليم الدولة وما له من ضرورة قصوى لتدعيم النمو المتوازن بين مختلف قطاعات الاقتصاد القومي. ويعتبر النمو المتكافئ الذي تسعى إليه وتعمل من أجله الإدارة المحلية ، والنمو المتوازن الذي ترتكز عليه الخطة القومية جانبين أساسيين لتحقيق النمو الذاتي للاقتصاد بأسره ، ويعتبر النمو الذاتي بدوره أساساً لتحقيق التنمية.

٥) نشر الوعي التخطيطي على المستوى الإقليمي و المحلي ، وما يلعبه من دور أساسي في الأداء التنفيذي للخطة القومية ، ولا ريب في أن النشاط التخطيطي يتطلب مثل هذا الوعي على المستويات المحلية خصوصاً وأن الوحدات المحلية والإقليمية هي في ذاتها الوحدات المنفذة للخطة الإقليمية (عبلة عبد الحميد بخاري : ٢٠١٣، ٦٦).

٦) تحقيق اللامركزية الاقتصادية على المستوى القومي ، بمعنى أن الإقلال من تركيز المشروعات الصناعية في المدن الكبرى وتوزيع الجديد منها على الأقاليم من شأنه أن يدفع التطور الاقتصادي والاجتماعي القومي.

٧) تحقيق الرابطة الاقتصادية والاجتماعية بين أقاليم الدولة مما يؤدي إلى تدعيم الوحدات المحلية وتأكيد إحساسها بالوحدة القومية. أي أن تدعيم وتطوير مختلف أقاليم الدولة من شأنه أن يقوي العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ، وأن يزيد من تماسك البنيان الاجتماعي للوحدات الإقليمية ويؤدي إلى تحقيق الرابطة الحقيقية بين الوحدات الإقليمية ، وهذه الرابطة هي بدورها أساس الوحدة القومية.

٨) التعرف على الاحتياجات والرغبات الحقيقية للمجتمع من خلال مساهمة الدوائر المحلية في العملية التخطيطية الإقليمية ، ويعتبر ذلك أساسا جوهرياً لتوجيه وتعبئة موارد وطاقات المجتمع نحو تحقيق أهداف قومية وإقليمية تفي بأكبر قدر ممكن من هذه الحاجات والرغبات ، لذلك فإن الاهتمام بالأقاليم وإقامة الوحدات الاقتصادية والخدمية وتطوير كفاءتها من خلال التخطيط الإقليمي سيزيد من الطاقة التشغيلية لقوى العمل المتاح بهذه الأقاليم ، ولن يؤدي هذا فقط إلى إيقاف الهجرة إلى المدن الكبرى فحسب ولكن يعمل أيضاً على عدالة توزيع الدخل (عبلة عبد الحميد بخاري : ٢٠١٣ ، ٦٧).

٢.دوافع للتخطيط الإقليمي

من خلال تعريف مفهوم التخطيط الإقليمي وأشكاله يتضح أن الأسباب الداعية للأخذ به تعود إلى الاختلاف في نوع وحجم الموارد المتاحة فى أقاليم الدولة الواحدة والتي تؤدى إلى اختلاف معدلات النمو الاقتصادي ، ويترتب على ذلك أن الأقاليم التي تتميز بوفرة الموارد أو بموقع جغرافي ومناخي أفضل أو الاثنين معاً ترتفع فيها التنمية وتصبح أغنى اقتصادياً من الأقاليم الأخرى ذات الموارد الأقل وهذه التنمية تؤدى إلى اختلال وعدم تجانس فى معدلات التنمية على مستوى الاقتصاد القومي (سميرة كامل محمد : ١٩٩٨ ، ٧٧) .

وعلى هذا النحو يعتبر التخطيط الإقليمي متمماً للتخطيط القومي جزءاً لا يتجزأ منه وتأخذ به المجتمعات التي تتميز بعدم التجانس الذى يؤدى إلى فروق اقتصادية وطبيعية وثقافية بين أقاليم الدولة ، كما أن هذا النوع من التخطيط يساعد على مواجهة احتياجات أفراد المجتمع الضرورية واستغلال الإمكانيات الإقليمية لصالح المجتمعات المحلية التي يتكون منها.

و يتم تحديد دوافع عملية التخطيط الإقليمي بناءً على الاعتبارات التالية : (واثق رسول أغا : ٢٠٠٩ ، ٣-٤).

١) يساعد أسلوب التخطيط الإقليمي على تحقيق الاستقلال الإقليمي التام خاصة عندما تتخصص بعض الأقاليم بنوع من النشاطات مما يستدعى نوعاً من التخطيط الإقليمي الذى يحقق الانتفاع الأعظم من هذه الموارد لصالح الإقليم وباقي أقاليم البلد المجاورة حسب إنتاج الإقليم وسهولة تسويق إنتاجه.

٢) ومما يدفع للأخذ بأسلوب التخطيط الإقليمي تحقيق التنسيق ما بين المناطق والأقاليم عند إعداد الخطط الاقتصادية القومية التى تهدف إلى رفع وتأثير النمو الاقتصادي للدولة.

٣) يساعد اعتماد أسلوب التخطيط الإقليمي على نشر الوعى التخطيطي لدى الجماهير على المستوى الإقليمي والمحلى من خلال اشتراك الجماهير فى تحديد الحاجات وصياغة القرارات التي تعتمد عليها الخطط الإقليمية.

٤) التأكد من نمو وتطور القطاعات الاجتماعية والاقتصادية العاملة فى مجال الخدمات والإنتاج.

٥) تقليص الفجوة بين مستويات المعيشة ومستويات الدخل داخل الدولة الواحدة أو الإقليم الواحد.

٦) الاستفادة من مجموعة الإنجازات العلمية والثقافية والخبرات والدراسات السابقة بشكل عام (محمد خميس الزوكة : ١٩٩٩، ٢٤) .

يتضح مما تقدم أن دوافع ومبررات التخطيط الإقليمي ليست إقليمية فحسب وإنما لتحقيق منافع اقتصادية واجتماعية للبلد ككل رغم أن لكل منها آلية توظف من خلالها توجيهات وسياسات التخطيط الإقليمي لبلوغ الأهداف المنشودة ، وهذا بالتأكيد له مجالات أخرى لفهم تلك الآليات يمكن توضيح بعض جوانبها عند معرفة مهام وأهداف التخطيط الإقليمي.

عاشراً : التصنيف المقترح للأقاليم التخطيطة

تعتبر أقاليم التخطيط الإقليمي نتاجاً للعلاقة بين الإنسان والبيئة وتوجد أقاليم كبيرة أو أقاليم صغيرة جداً ، ويتسم الإقليم الصغير جداً بدقته لأنه محدد ودقيق بينما الإقليم الكبير نجد التعميم هو الصفة السائدة فى التحليل الجغرافي ، ويمكن أن نميز بين مجموعتين من الأقاليم الرئيسية تتفرع منهما العديد من الأقاليم الفرعية ، تتعد الأقاليم الجغرافية .

ونظراً لتعدد أقاليم التخطيط الإقليمي واختلاف التباينات المكانية والزمانية فيما بينهم، فضلاً عن ندرة الدراسات الجغرافية التي تناولت تصنيفها وتوزيعها ، **فقد حرص الباحث علي وضع (إطار جغرافي مقترح لتصنيف الأقاليم الجغرافية في العالم)** يحقق الإطار

المنهجي المتكامل اعتماداً علي مجموعة من العوامل والمعايير المختلفة، والتي أظهرتها الصورة التوزيعية التالية :

١. الأقاليم الكبيرة أو العامة

ويمتد هذا النوع من الإقليم فوق مساحة شاسعة تصل إلى آلاف الأميال المربعة ، وهي في الحقيقة عبارة عن أقاليم عامة ، ينطبق عليها مفهوم الأقاليم الكبرى ، الذي نستخدمه عند معالجة مسائل عالمية كبرى ، مثل إقليم الشرق الأوسط ، والإقليم الأوربي ، وإقليم جنوب شرق آسيا.

وتقسم الأقاليم العامة (الكبرى) إلي **قسمين الأول : الأقاليم الخاصة محدودة المساحة** ولكل إقليم شخصيته الجغرافية المعروف بها عن غيره من الأقاليم ، **والثاني الأقاليم العامة عظيمة المساحة** ذات خصائص جغرافية تميز كل من هذه الأقاليم الجغرافية الكبرى إلى أقاليم أصغر حجماً تتسم بسمات جغرافية خاصة وتميزها عن غيرها من الأقاليم الأخرى وفى عام ١٩٥٤ أوضح **" ويتلسى "** بأنه يوجد تشابه أو تجانس بين أي إقليمين جغرافيين ينتميان إلى مجموعة واحدة فى جميع الخصائص وقد تتشابه بعض العناصر الجغرافية مثل : السطح والمناخ والبيئات لهذين الإقليمين ، والتي قد يتم استخدامها كأساس عند تصنيفه الأقاليم الجغرافية ، وقد يختلف كل منهما عن الآخر من حيث بعض الخصائص الجغرافية الأخرى ، والتى لم تؤخذ فى الاعتبار عند التمييز بينهما.

يفرّق كل من **" وولدردج وإيست "** East & Wooldridge بين الأقاليم العامة والأقاليم الخاصة ، بأن الأولى تفتقد التفرّد وتفتقر إليه ، بينما تتميز به الثانية ، ومن الواضح حسب رأيهما أن الجغرافي مهما كان ناجحاً في معرفة الأقاليم العامة ، فإن العالم لا يتكرر ، أي لا يحوى أكثر من نمط واحد يكون فريدا في نوعه ، فالجغرافيا لا تعيد نفسها بالتفصيل ، ومن ثم فإنها لا تكرر نفسها لأنه لابد من الاختلاف مهما كانت درجة الائتلاف التى تتحد بموجبها ظاهرات المكان وترتبط أو تترابط فيما بينها على أساسها .

وقد قسم **" ويتلسى "** Whittelsey D الأقاليم الجغرافية إلى ثلاث مجموعات مختلفة تبعاً للعناصر أو الأسس التى تصنف على أساسها وتشمل الأقاليم التالية :

١)أقاليم فردية

وتعتمد على أساس عنصر واحد أو عامل جغرافي واحد فقط كأساس لتقسيم سطح الأرض أو أجزاء منه إلى مثل هذه الأقاليم ومنها الأقاليم الحرارية ، حيث يعتمد على أساس اختلاف عنصر واحد هو درجة الحرارة مثلاً أو أقاليم المطر على أساس اختلاف تباين كمية المطر من منطقة لأخرى أو من مكان لآخر.

٢)أقاليم مزدوجة

وتعتمد على أساس عنصرين فقط أو عاملين جغرافيين كأساس فى التصنيف لتقسيم سطح الأرض أو أجزاء منه إلى مثل هذه الأقاليم مثل الأقاليم الطبيعية وتصنف على أساس اختلاف التضاريس والمناخ ، والأقاليم الحيوية وتصنف على أساس اختلاف النبات والحيوان فى الإقليم الواحد.

٣)أقاليم مركبة

وتعتمد فى التصنيف على أساس أكثر من عنصرين أو عاملين جغرافيين كأساس لتقسيم سطح الأرض وتعرف باسم الأقاليم الجغرافية الكبرى ، ولها خصائص جغرافية طبيعية وبشرية تعطى للإقليم شخصيته الجغرافية المميزة له.

٤)أقاليم شكلية Formal Regions

وهي المناطق التي تتشابه فيها الظواهر الطبيعية والبشرية ، حيث تتقاسم خاصية أو مجموعة خصائص ذات سمات متشابهة كالطبوغرافية أو المناخ ، فلو أخذنا معيار الطبوغرافية، لأمكن تقسيم الإقليم أو الدولة إلى عدة أقاليم .

٢. الإقليم الوظيفي Functional Region

وهي مناطق مركزية على مستوى الدولة أو المدينة تعتمد في تحديدها على أساس العلاقة الوظيفية المتبادلة بين أجزائه , إذ تعكس درجة معينة من الارتباط الوظيفي بين المدينة المركزية ومناطق نفوذها الإقليمية ، فقد يكون نطاق النفوذ اقتصادياً أو اجتماعياً أو خدمياً ، وقد أعطى امتزاج الجغرافية بالتخطيط داخل الإقليم بعداً أخر هو التخطيط الإقليمي ، لأن عمليات استثمار الموارد الطبيعية والاقتصادية تتأثر بالبيئة المحيطة ، فالتنمية تحتاج إلى فهم العوامل الجغرافية المؤثرة على الأنشطة التي يستطيع الإنسان ممارستها على الأرض بما يمتلك من تقنيات وما ينتج عنها من إنتاجيات تزيد عن الحاجة لتسوق إلى منافذ الاستهلاك.

يعد الإقليم الوظيفي Functional Region نوعاً من الأقاليم الجغرافية الخاصة أساسه التجانس لأنه إقليم منظم من صنع الإنسان ، ويشتمل تركيبه الداخلي على عقدة Nodal أو أكثر يحيط بها مساحة معينة تربطها خطوط حركة أو نشاط مع هذه العقدة أو البؤرة (صلاح الدين بحيرى : ١٩٩٤، ٣١) ، ولهذا السبب كان الإقليم الوظيفي يعرف فى أول الأمر بالإقليم العقدى وهو الأساس الذى بنيت عليه بعض النظريات خاصة نظرية كريستلر.

ولقد أكد بعض الجغرافيين أن الإقليم الوظيفي أسلوب أفضل في الدراسة الإقليمية من أسلوب الإقليم المتجانس ، ولكن ليس من الإنصاف القول بعدم وجود أقاليم سوى أقاليم المدن ، لأن هذا الأخير لا يغنى عن الإقليم المتجانس الذي تغطى أنماطه سطح الأرض كله ، كما أنه لا يوجد تصنيف واضح للأقاليم الوظيفية نظراً لاختلاف أقاليم المدن في طبيعتها وأحجامها من دولة إلى أخرى ، كذلك فان عدم تناسق توزيع المدن على مستوى العالم كله قد أدى إلى ظهور مساحات داخلية شاسعة كحوضي الكونغو والأمازون لا تنتمي إلى أي من الأقاليم الوظيفية بسبب عدم وجود مدينة تحتل مركز الإقليم .

والإقليم الوظيفي من الأقاليم ذات الأهمية في مجال التخطيط الإقليمي بسبب تعدد أنواعه وأهمها : الإقليم الزراعي ، وإقليم المدينة ، والإقليم الإداري ، والإقليم التجاري ، وإقليم الظهير (أحمد محمد عبد العال : ١٩٩٧، ٣٠).

ويمكن تصنيف الأقاليم الوظيفيّة إلى أنواع عامة كالأقاليم الزراعية والمُدنية والإدارية والتجارية وأقاليم الظهير ، ولكننا في كل الأحوال لا نعتمد على الظاهرات أو المظاهر العامة الموجودة في منطقة الإقليم ، وإنما نعتمد أساساً على بنية هذه المنطقة .

يعتمد الإقليم الوظيفي على مبدأ التكامل الوظيفي بدلاً من التجانس الوظيفي ، فهو يتكون من عدد من المناطق أو المستقرات البشرية التي تمتلك تفاعل فيما بينها لتوسيع الاقتصاد والقائم على عملية التبادل المعتمد (Hoover & G , 2002 ,P.P1-5) ، إن بالإمكان استخدام طريقتين في عملية تحديد أقاليم العلاقة ، أو قياس المدى الذي يصل إليه نفوذ مستقرة بشرية معينة ، وهما :

١)طريقة الجاذبية

تتميز هذه الطريقة بدراسة القوى الجاذبة بين المراكز المختلفة ، وأما الأخرى فأنها تهتم بتحليل الحركة ، تعتمد الطريقة الأولى على قانون الجاذبية وهو معروف أيضاً باسم قانون **" ريلي"** نسبة إلى (W.J.Reily) ويعد هذا القانون أحد التعديلات التي أدخلت على نظرية التفاعل ، ويهدف إلى إيجاد أفضل وسيلة لعملية التنبؤ بعدد الأشخاص أو الأفراد الذين

يقصدون مدينة ما قادمين من مدينة أخرى بقصد قضاء حاجاتهم ، حيث إن القانون يتلخص في أن الكمية التي يتعامل بها سكان مدينة ما مع أخرى تتناسب طردياً مع عدد سكان المدينة الأخرى وعكسياً مع مربع المسافة بينهما (Alexander ,1963, 256) ، ويعتبر هذا النموذج من أقدم النماذج المستخدمة في العلوم الاجتماعية ، ويمثل محاولة بسيطة لدراسة عاملين أساسيين هما : حجم السكان ومقدار المسافة ، ويوجد هنالك علاقة متبادلة في كثافة الحركة المتبادلة بين المراكز المتجاورة ، حيث أن أكثرهما سكاناً أقواهما تأثيراً وأبعدهما مسافة أضعفهما تأثيراً .

٢)الطريقة الحركية

تختص هذه الطريقة بتحديد مدى نفوذ المدينة عن طريق تحليل اتجاه وكثافة الحركة ، وتتضمن أيضاً وصفا للعمليات التي تؤدي إلى تحديد الأقاليم ، وتصور هذه الطريقة العملية على إنها أنماط متعاقبة ضمن إطار معين ، أو صور متحركة ذات أطر متعاقبة ، حيث إنها توضح العلاقة بين المتغيرات المستخدمة وعملية تحديد الأقاليم (خلف حسين علي الدليمي : ٢٠٠٧ ، ٢٧-٣٣) ، إن فكرة هذا النوع من التحليل تقوم على أساس إن العلاقات المتبادلة تجد صدها تنعكس على في اتجاه وكثافة الحركة النقل والمواصلات حيث اعتبر كل من Epstoion & Ethers شبكة النقل والاتصالات بين أجزاء الإقليم الواحد ذات أهمية خاصة تعطي أثارها ، وتنعكس تأثيراتها على كافة الأنشطة والمجالات والعلاقات الإقليمية ، دون أن يكون ذلك على حساب اقتصاد الإقليم و إنما من أجله وفي سبيل تطوير الحياة العامة في الإقليم إلى أفضل مستوى اقتصادي واجتماعي(السعدي ، ١٩٨٩ ، ٥١) .

ومن خلال هذا كله يمكننا أن نستخلص بأن الأسس المهمة في عملية استقراء هذه الأقاليم تهتم بمبدأ الحركية أو العناصر المتحركة غير الثابتة والتي في ضوئها تحدد الأقاليم الوظيفية ، وان مبدأ الحركية يعد من أهم مقاييس أقاليم العلاقات الوظيفية ، والعناصر الحضارية كالروابط الدينية المشتركة والعادات والتقاليد المتشابهة ، وان جميع وحدات التقسيم الإقليمي تعتمد أو ترتكز في العادة على مستقرة تكون مهيمنة نوعا ما وتكون مركزية أو كنواة وقاعدة إدارية ، وفي النهاية فان كل هذه الأقاليم يمكن أن تحلل في عناصرها الأولية إلى مساحة من الأرض تكون متجانسة من حيث خصائصها ، و تتوسطها نواة مركزية ، وتجمعها شبكة هيكلية من المواصلات.

٣. الإقليم المستقطب

تتحدد الأقاليم الاستقطابية أو المستقطبة على أنها تلك المجموعات من الأماكن الجغرافية التي تتجه فيها اتصالات وتدفقات كل من السلع والخدمات والولاء السياسي بصورة غالبة في اتجاه واحد نحو نقطة مركزية أو قطب مًهيمن ، ولذلك فان حدود الإقليم الاستقطابي هي ذلك الخط الذي تصبح وراءه هذه التدفقات والاتصالات متجهة بصورة غالبة في اتجاه آخر ، أى نحو قطب آخر، وهذا التصور شبيه جداً بمفهوم **" ويتلسي"** عن الإقليم العقدي ، كما أن له عديد من ملامح نموذج **" فريدمان "** Friedmenn عن المركز الحد الخارجي.

ويمكن للإقليم الاستقطابي أن يوجد على أعلى مستوى ، ولذلك فان فكرة الإقليم الاستقطابي فكرة متساوقة مع المكان المركزي وتراتب المدن ذات الأحجام والوظائف المُرتبة تصاعدياً ، وقد ظهر هذا المفهوم في التخطيط الإقليمي الفرنسي الذي عرف ثلاثة أقاليم متجانسة هي :

أ- إقليم باريس .

ب- تسعة أقاليم استقطابية في الغرب والشرق ، كل منها له مركز يعرف بحاضرة التوازن باستثناء مدينة باريس.
ت- واحد وعشرين إقليما مخططاً من أجل توزيع قصير المدى للموارد .

٤.الإقليم المورفولوجي Morphological Region
يعرف الإقليم المتجانس بأنه الإقليم الذي يتم تعين حدوده اعتمادا على تماثل الأجزاء الداخلية له ، فعلى سبيل المثال المناطق الزراعية في وسط أمريكا الشمالية هي مناطق متجانسة بسبب إن كل أجزاء المناطق تنتج نفس النوع من محصول الشعير وبنفس الطريقة ، فإذا ما حدثت أي تغيرات خارجية مثل تغيرات الأسعار أو الطلب الخارجي فإن جميع المناطق سوف تتأثر وبنفس الطريقة ، وبتعبير آخر فان كل ما هو صحيح على جزء هو صحيح على بقية الأجزاء (Hoover & G , 2002 ,5-7) ففي نظرية **" فون ثونن "** فأننا نلاحظ الأنظمة المميزة لاستخدامات الأرض الزراعية يمكن أن يشار إليها أيضاً على إنها أقاليم متجانسة كون إن هذه المناطق لها ندرة في الأراضي التي تستخدمها ومحددات لفرص العمل .

٥.الإقليم المتجانس Homogenous regions
ويُعرف الإقليم المتجانس بأسماء أخرى كالإقليم المنهجي أو الشكلي Formal أو منتظم النسق ، وينتمي هذا النمط من الأقاليم إلى الفروع الأصولية للجغرافيا ، لأنه يمثل التوزيع المساحي لظاهرات جغرافية خاصة طبيعية أو حيوية أو بشرية ، ومن أمثلتها الأقاليم المناخية أو التضاريسية، الأقاليم النباتية، الأقاليم الزراعية أو الصناعية أو أقاليم استخدام الأرض ، الأقاليم اللغوية ، وغير ذلك من الأقاليم النوعية التي تتجانس فيها الظاهرات الجغرافية .
تتميز الأقاليم المتجانسة بمؤشر واحد كإقليم زراعة القطن ، وإقليم تربية الماشية ، وإقليم الخدمات الصحية ، وهي تمتاز بتوزيع متساوٍ نسبياً للظواهر أو الموضوعات المعنية ، تحدد الأقاليم المتجانسة تحديداً أساسياً باستخدام المناهج الإحصائية و الكارتوغرافية باعتماد مؤشر أو أكثر وفق مبدأ تحقيق أقصى درجات التجانس داخل الإقليم ، تأخذ في الاعتبار كل العناصر داخل الإقليم والمكونة لشخصيته ومن الأمثلة للأقاليم المتجانسة دراسة الأقاليم المناخية والاقتصادية والسياسية ، وأعلى درجات الاختلاف بين الأقاليم ، آخذين بالحسبان هدف الدراسة ومقياسها ، ويحتوي إن التجانس على نوعين وهما: (صفوح خير :٢٠٠٠ ، ٣١-٣٢).

١)التجانس الاقتصادي
ويشير إلى البحث عن مساحات تكون متشابهة نوعاً ما في طبيعة هياكلها الاقتصادية أو تكون مترابطة مع بعضها البعض ، تبعاً لما تقتضيه أو تتضمنه خطة التنمية الإقليمية والقومية الشاملة(Kuklinski , 1975 , 46) .

٢)التجانس الاجتماعي
والذي يقتضي البحث عن التقاليد وعادات ومعتقدات سكان الإقليم ، وهذا النوع يمكن ملاحظته في الدول التي تحتوي على قوميات أو مجتمعات ذات انتماءات مختلفة كما هو الحال في الاتحاد السوفيتي سابقاً ، إضافة إلى ذلك يمكن أن تشمل المعايير المستخدمة لتحديد الأقاليم المتجانسة مجموعات من الأقاليم المتشابهة في خصائص معينة ، فعلى سبيل المثال

مجموعة الأقاليم الطبيعية تعتمد معيار التماثل في الخصائص الطبيعية كالطبوغرافية ، والمناخ ، وتختلف في الوقت نفسه الخصائص الاقتصادية والاجتماعية (أبو بكر متولي : ١٩٧٤، ٢١) ، كما إن مفهوم المنطقة المتجانسة يمكن أن يصبح وسيلة هامة لخدمة التنمية والتخطيط الإقليمي وأغراض أخرى إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار قبول الفرضيات الثلاث التي يقوم على أساسها هذا الأسلوب وهي : (صفوح خير : ٢٠٠٠، ٣٣-٣٤).

- ✓ إن الوحدات المؤلفة للمناطق المختلفة متجانسة من حيث المعيار أو الخصوصية.
- ✓ وان هذه الاختلافات هامة (أي ذات دلالة ومغزى) .
- ✓ ويمكن الكشف عن هذه الاختلافات بالملاحظة والتجربة.

٦. الإقليم التخطيطي Planning Region

يعرف الإقليم التخطيطي أحياناً بإقليم التنمية ، وهو يمثل شكلاً من أشكال الأقاليم المصطنعة ، وهو أيضاً المنطقة التي تحقق الحدود لإجراء عملية التخطيط والسيطرة على التنفيذ الدقيق ، كما هو مخطط لتحقيق الإشباع الأنسب للحاجات الإنسانية سواء كانت في شكل حاجات فردية أو جماعية (السيد محمد الكيلاني ، وزميله : ١٩٨٢، ٢٠) ، وتأكيد لأهمية هذا الإقليم من منظور التخطيط الإقليمي، يمكن اعتباره إقليم موارد ومشاكل وحركة وتباين تتطلب موارده الاستغلال والصيانة والضبط والتنظيم (صلاح الدين بحيرى : ١٩٩٤، ٤١).

وبما إن الأقاليم التخطيطية تعرف كمحتوى ملائم لتدرج السلطات المحلية والإقليمية فإن عملية تحديدها تكون اسهل ، وبعبارة أخرى أن هذا النوع من الأقاليم يجب أن يأخذ بالحسبان الحدود الإدارية ، ويمثل هذا الجزء من مشكلة هيكلة تحديد الإقليم الاقتصاد على أسس علمية (Richardson ,1977,p. 8) ، ومن المتفق عليها أن الأقاليم عبارة عن وحدة ديناميكية ، تتغير خصائصها وحدودها مع مرور الزمن ، ولهذا الجانب أهميته الخاصة بالنسبة للبلدان المتخلفة ، وذلك كون أن أي تقسيم محدد للأقاليم ينبغي أن يضع في الاعتبار الطبيعة الديناميكية لعملية التنمية ، وعلى هذا فان أي عملية تقسيم تتم لابد وأن تكون مرنة بالقدر الذي يسمح بتعديله والاستفادة منه في ضوء الظروف المتقلبة .

أما عن وجهة نظر البحوث التطبيقية الخاصة بالأقاليم التخطيطية فأنها تعتمد على معيار العقد البؤرية ، والذي من شانه أن يحقق إطار عمل أكثر إقناعاً للمخطط ، ولكن يغلب على أي منهما أن يعمل مع الأقاليم الإدارية الموجودة ولا يراعى فيها فيما إذا كانت تتلاءم مع المعايير التي يمكن استخدامها هو تشابه المشكلات الاقتصادية العامة التي تواجه كل نوع من الأقاليم كل بمفردة (Richardson,1977,P.P8-10) .

يعد الإقليم التخطيطي وحده ديناميكية تعتمد على تشابه المشاكل الاقتصادية التي تواجه الأقاليم المقترحة وتتغير خصائصها وحدودها عبر الزمن، لأن أي تقسيم تخطيطي إقليمي لابد أن يكون مرناً يسمح بالتعديل كلما حدث تغير في أوضاع الإقليم على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية ، لكن التقسيم الذي يعد ذا فائدة علمية هو الذي يقسم البلاد إلى أربعة أقاليم رئيسية هي:

١) **الإقليم المتقدم :** وهو الذي يرتفع فيه معدل الدخل مع مستويات عالية من التحضر والتركز الصناعي الذي يتكامل مع النشاط الزراعي الهادف إلى التصدير.
٢) **الإقليم الأقل تقدماً :** وهو ذلك الإقليم الذي تتباطأ فيه معدلات التطور الاقتصادي والاجتماعي والدخل الإقليمي مع افتقار إلى الموارد الطبيعية والاقتصادية كعوامل إنتاجية فاعلة .

٣) **الإقليم الواعد :** الذي تتوفر فيه الموارد الطبيعة والاقتصادية اللازمة للنمو الاقتصادي والاجتماعي ، لكنه يعاني من خلخلة سكانية يمكن أن تعالج باستثمار الثروات الموجودة ببرامج تنموية شاملة .

٧. الأقاليم المتقدمة Developed Regions

وهي المناطق التي تتميز بمعدلات مرتفعة في نمو الدخل الإقليمي ومستويات عالية في التطور الاقتصادي والاجتماعي مقارنة مع باقي أجزاء الدولة ، كما ويتميز عادة بتركز صناعي ، ودرجة تحضر أعلى وتوفر مزايا استقراريه أكثر مما هي علية في بقية الأقاليم الأخرى ، ومثل هذه الأقاليم تكون صالحة كمستقرات تابعة للأقاليم المفرطة في النمو أو الأقاليم المزدحمة .

وهذه الأقاليم تتميز فيها عملية التنمية بأنها ذات تكاليف عالية نتيجة الاكتظاظ ، والضغوط على البنية التحتية القائمة والجديدة التي من الممكن توفيرها بتكاليف عالية مقارنة بمكان آخر ، وكذلك تتميز باحتوائها على مركز رئيس أو قطب نمو والذي يصبح في حالة حرجة نتيجة الاكتظاظ ، وتنقسم الأقاليم المتقدمة إلي :

١)الأقاليم المتوسطة Intermediate Regions

وهي الأقاليم التي تتسم بمعدلات بطيئة في نمو الدخل الإقليمي حيث إن هنالك نمط مركب في عملية توزيع العمالة والدخل ، وخليط من المناطق الأكثر تطوراً ، أي بعبارة أخرى خليط من المناطق الحضرية المزدهرة والمناطق الضعيفة ، وتكون مستويات التطور الاجتماعي والاقتصادي فيها منخفضة ، إضافة إلى افتقار أقسام منها إلى بعض عوامل الإنتاج .

٢)الأقاليم المتخلفة Under-Developed Regions

وهو الإقليم الذي يعاني من ركود اقتصادي له علاقة باختفاء المقومات التي تحتاج إلى جلبها من خارج حدود الإقليم في الوقت الذي لا تتوفر الإمكانيات المالية والتقنية اللازمة لنقلها. لم تكن تستمتع في الماضي بنمو اقتصادي ، وإنما هي تعاني من الركود الاقتصادي وسبب ذلك يعزى إلى ظروف بنيوية داخلية أو خارجية ، حيث إن الصناعات الرأسمالية مثلاً لا يمكن أن تنمو في هذه الأقاليم كون إن الصفة الغالبة على هذه المناطق هي الصفة الزراعية ، وطبيعة السكان فيها منتشرون ، وتفتقر هذت المناطق أو الأقاليم إلى مستقرات حضرية رئيسة أو لها بعض المراكز حديثة الصناعات والخدمات .

٣)الأقاليم الجديدة New Regions

وهي الأقاليم التي تتميز بكثافات سكانية قليلة ، ووجود موارد طبيعية غير مستغلة ، ويمكن أن تؤدي عملية استغلال هذه الموارد إلى تنمية المنطقة من ناحية وزيادة معدلات نمو الدخل القومي من ناحية ثانية.

٨. الإقليم الجغرافي الاقتصادي

يمثل الإقليم نشاطاً اقتصادياً معيناً كإقليم زراعة الحبوب وإقليم زراعة القطن وإقليم زراعة الأرز وغير ذلك ، وقد يدل الإقليم على نوعية الاستغلال الاقتصادي فيقال إقليم مراع وإقليم غابات وإقليم زراعات بعلية ، وقد يمثل الإقليم نوعاً معيناً من الإنتاج الصناعي فيقال إقليم صناعة الحديد والصلب وإقليم إنتاج الفحم.

يعد من الأقاليم المهمة للتخطيط الإقليمي خاصة وإن الأقاليم الاقتصادية تبنى على أسس طبيعية خاصة السطح والمناخ والتربة. وتعد أقاليم "لإيكرمان Ackerman" الاقتصادية من

أكثر التصنيفات للأقاليم البشرية على مستوى العالم شهرة. وتتعدد المحاولات على المستوى القومي لتقسيم إلى أقاليم اقتصادية كما في المملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا ومصر.

هناك ثلاثة مداخل رئيسة لفهم هذا الإقليم وهي :

أ- **المدخل الأول :** يبين أن الإقليم الجغرافي الاقتصادي جزء اقتصادي متميز من سطح الأرض يختلف عن الأجزاء الأخرى.

ب- **المدخل الثاني** : يربط مفهوم الإقليم بالارتباط المتبادل للظواهر الاقتصادية في مكان معين ، كتب **ف .سادوفسكي** Sadovsky قائلاً : يفهم من الإقليم الاقتصادي أنه مكان محدد قائم بذاته ، ترتبط فيه الحياة الاقتصادية بوصفها كلٌّ ، أو مجموعة معينة من الظواهر الاقتصادية فيما بينها بشكل طبيعي وهذا التحديد العلمي العميق لم يفقد معناه حتى وقتنا الراهن.

ت- **المدخل الثالث :** قدمه **ب .ألامبيف** Alampeef حدد فيه أن الإقليم الاقتصادي هو جزء مكاني جغرافي متكامل) يشكل كلاً متكاملاً ، ويمتاز بروابط اقتصادية داخلية وثيقة ، ومرتبط بالتقسيم المكاني للعمل يتطلب استيعاب هذا المفهوم فهماً جيداً لمفهومي التخصص المكاني ، والتقسيم المكاني للعمل.

٩. الأقاليم العمرانية

وتشمل الأقاليم العمرانية أربعة أقاليم وهي :

١) الإقليم المتروبوليتاني (Metropolitan Region) أو الأقاليم الحضرية ، وأقاليم المدن الكبرى

الإقليم المتروبوليتان أو الأقاليم الحضارية ، وأقاليم المدن الكبرى ، وهى أقاليم تتركز فيها تجمعات كبيرة من السكان حيث تتركز الأنشطة الاقتصادية ، والخدمات العامة ، والمشاريع الكبرى ، والمؤلفة من عاصمة إقليمية رئيسية ، ومدن مراكز الأقاليم العمرانية الثانوية الذى يمتاز بوجود مدينة ضخمة مسيطرة على محيطها و ظهيرها من خلال جملة من العلاقات الوظيفية المكانية حيث يمتد حدود هذا الإقليم ، حيثما امتدت تلك العلاقات الوظيفية مثل : إقليم دمشق الكبرى ، القاهرة الكبرى ، لندن .

يعد الإقليم المتروبوليتانى من التقسيمات الحديثة التي ظهرت مؤخراً في تصنيف الأقاليم وتحديد أبعادها وخصائصها ، ويكون الإقليم عن تجمع حضري كبير يشكل مدن مندمجة ، مثل إقليم القاهرة الكبرى أو إقليم لندن الكبرى (محمد خميس الزوكة : ٢٠٠٩ ، ٢٦).

وهكذا يتضح من كل ذلك أن المدينة الكبرى في هذا الإقليم هي المركز الرئيسي للإشعاع الحضاري ومركز الخدمات ، وبما إن العلاقات تبادلية ، فإن الإقليم المحيط بالمدينة ، خصوصاً المناطق الريفية ويمد المدينة المركزية بالاحتياجات الرئيسية من الغذاء والأيدي العاملة يعتمد فى تقسيمها على أساس إداري أو تنظيمي خاص كأن نحدد إقليم غرب دلتا النيل أو نطاق مصر الوسطى، أو إقليم مدن قناة السويس ، إقليم القاهرة الكبرى ، وإقليم الإسكندرية ، وإقليم الدلتا ، وإقليم الصعيد .

إقليم أو أقاليم يعتمد في تحديدها على التماثل في مجموعة من الخصائص العامة ، كتحديد محافظات الوجه البحري أو محافظات الوجه القبلي فى مصر، أو ولايات نيوانجلد فى الولايات المتحدة الأمريكية .

ويمكن أيضاً تقسيم الأقاليم إلى مجموعتين رئيسيتين ، تضم المجموعة الأولى الأقاليم الشكلية وهى الأقاليم التي تتجانس أو تتشابه في ظاهرة من الظاهرات الطبيعية أو البشرية حسب الموضوع ، كالأقاليم المناخية أو الأقاليم التضاريسية أو الأقاليم الصناعية ، أما المجموعة

الثانية فتشمل الأقاليم الوظيفية أو المركزية وهى أما على مستوى الدول أو أجزاء من الدول ، أو على مستوى مدينة أو قرية ، لا يمكن تحديد حدودها بسهولة إلا أنها تضم سمات حضارية خاصة كرقعة من الأرض مثلاً فى دولة ما تتسم مبانيها بتصميم هندسي خاص أو يستغل فى بنائها مادة معينة (محمد خميس الزوكة : ٢٠٠٩ ، ٢٦).

٢)إقليم المدينة

يعتبر إقليم المدينة من أكثر أمثلة الإقليم الوظيفي وضوحاً ، فهو عبارة عن منطقة تخدمها مدينة كبيرة تمتد فوقها ، أي المنطقة مجالات الوظائف المختلفة لهذه المدينة في توزيع مساحي يمكن تحديده بما يمكن أن يطلق عليه "خطوط الوظيفة المتساوية " مثل حدود الخدمات الإدارية أو الصحيّة أو التجاريّة أو التعليميّة أو الترويحيّة للمدينة ، التي تعتبر مركزاً لإيصال هذه الخدمات إلى المناطق التي تحيط بها .

وتمثل المدن مراكز النشاط الاقتصادي المتخصص ومراكز التركز السكاني في بقع مكانية صغيرة المساحة نسبياً ، كما تقوم جلها لا كلها بدور المراكز العقدية والأماكن المركزية ، بسبب التفاعل المباشر بين المدينة وإقليمها الوظيفي أو أقاليمها الوظيفية .

٣)تحديد إقليم المدينة

أن الأهمية الإقليمية للمدن يمكن أن تقاس أو تتحدد من خلال مجموعة من الأساليب ، وبالاعتماد على مجموعة معايير ومتغيرات ، ولعل من أبرزها العلاقات الوظيفية للمدينة ، والوزن الإقليمي لحجم السكان ، ومستوى ومدى تأثير تطور أنشطة ووظائف المدينة، بالإضافة إلى تحليل مستوى التجاذب بين المدينة والمدن المجاورة ، وهذا التحليل هو محور البحث الحالي ، إذ أنه يحاول أن يثبت ويؤكد الأهمية الإقليمية للمدينة التي تقع بين أو بالقرب من المدن الكبرى ، ونحاول في نفس الإطار أن نحقق مبدأ **" مارك جفرسون "** مبدأ الذي يرى أن للمدن الكبيرة تأثيراً أو تحديداً على المدن المجاورة اذ أنها تحتكر كل عوامل نموها وتجذب إليها كل عناصر ووظائف تلك المدن الصغرى .

ويمكن تقسيم أو تحديد العلاقات الإقليمية للمدينة ورسم حدود التأثير الإقليمية للعلاقات الاقتصادية والسكانية و الاجتماعية والخدمية ضمن العلاقات الوظيفية للمدينة إلى ثلاث مناطق أو أنطقه مميزة وهي : (هدي عبد القادر عزيز : ٢٠٠٧ ، ١٥٨).

أ- **المنطقة المماسة :** وتتمثل بالمناطق المحيطة بالمدينة بشكل مباشر والتي ترتبط وتمتد حدود هذه المنطقة لتشمل النواحي ، وبعض المستقرات الريفية التابعة لها.

ب- **المنطقة غير المماسة :** وتمتد حدودها في المناطق الواقعة خارج أطار المنطقة المماسة للمدينة وتتصف بضعف علاقاتها مع مستويات المدينة الوظيفية والخدمية ،(عدا مؤسسات الخدمات الإدارة)، وذلك لمنافسة مدن أخرى مجاورة ، وتتمثل مناطق التأثير أو الجذب ، إذ أن هذه المناطق لها علاقات اقتصادية وخدمية مع تلك مدن المجاورة لها .

ت- **الإقليم الواسع :** ويشمل هذا الإقليم على بعض المناطق الواقعة خارج حدود المدينة، والتي لها علاقات مع مؤسسات المدينة الاقتصادية والثقافية والخدمية متمثلة بالخدمات الزراعية والصناعية وتعليمية.

٤)الأقاليم الهامشية (Peripheral Regions)

وتشمل المناطق شبه الحضرية والريفية والمدن الصغيرة حيث أن الإقليم الهامشي هو ذلك النطاق الذي يحيط بالمدينة يخدمها وتخدمه ، فالمدينة لا يمكن أن تعيش في فراغ ولا

تظهر من تلقاء نفسها، بل يقيمها الريف لتقوم بأعمال لابد أن تؤدى في أماكن مركزية Places Central، فجوهر فكرة المدينة هو أنها تخدم منطقة تابعة ، والأصل في وظيفتها هو العنصر الإقليميّ حتى أن فهم المدينة يصبح فهما ناقصاً إلا إذا درست إقليمياً مع ريفها المجاور ، فهناك تفاعل وثيق بين المدينة وريفها يتكون من مجموعة من الأفعال وردود الأفعال المتبادلة تنتهي في الواقع بإيجاد مركب إقليميّ متميز بكل معنى الكلمة .

١٠.الأقاليم السياسية

هي دراسة الأقاليم السياسية التي ينقسم إليها سطح الأرض كظاهرة من ظاهرات سطحها تتحدد بدقة مع الحدود السياسية سواء على مستوى القارات أو على مستوى القارة الواحدة مثل الشرق الأوسط والشرق الأقصى أو شمال إفريقيا ، يهتم بدراسة الأقاليم المنظمة تنظيماً سياسياً من حيث سكانها وأرضها ودستورها وحدودها ومواردها وسيادتها ، دراسة الظاهرات السياسية في ضوء إطارها المكاني سواء بتحليل الحدود السياسية والأنماط الجغرافية عن طريق تطبيق سلطة الحكومة .

وتشمل الأقاليم السياسية إلي خمسة أقاليم رئيسية وهي :

١) **الإقليم الخاص** : هو الذى يتم تحديده من خلال قرار سياسي لتحقيق هدف معين ، وذلك بتسخير الموارد والإمكانيات الطبيعية والبشرية والاقتصادية لتحقيق ذلك الهدف ، ولذا فإن الإقليم الخاص هو : إقليم جغرافي يمكن أن تطغى عليه وظيفة أساسية على الوظائف الأخرى ، يتميز هذا النوع من الأقاليم بمجموعة خاصة من الظاهرات لا يشاركه فيها إقليم آخر ، يتسم الإقليم الخاص بأنه له مميزات وظاهرات لا يشاركه فيها إقليم آخر مثل إقليم دلتا النيل في مصر ، أو إقليم أرض الجزيرة بالسودان أو إقليم سهول جبال أطلس فى المغرب ، ولقد أثار مفهوم الإقليم الخاص جدلاً طويلاً بين الجغرافيين نتج عنه عدم وجود اتفاق عام على تحديد تام لهذا المفهوم ، أو على الأسلوب المناسب لتحديده ، ويتمثل هذا الاتجاه في أقاليم المدن أو في الأقاليم الصناعية التي تتميز بوحدة تقوم على التنظيم الاقتصادي والاجتماعي وتعكس الارتباط المتبادل بين العناصر الداخلة في هذا التنظيم .

٢) **أقاليم المشكلات السياسية** (Special Problems Regions)**:** وهى تنشأ بسبب مشكلات معينة ، والتي قد تكون مؤقتة ، كحدوث الفيضانات والزلازل ، أو قد تكون مشكلات متكررة ومزمنة كوجود صراعات داخلية وبخاصة في الدول النامية ، أو في المناطق الحدودية.

٣) **الأقاليم الإدارية** (Administrative Region)**:** يتم تحديده بقرارات إدارية ، أو تنظيمية ، أو سياسية ، بحيث يتم جعل جزء من البلاد إقليمياً إدارياً ، له سلطة إدارية قادرة على السيطرة الإدارية عليه تحقيقاً لأهداف معينة مثل : التقسيمات الإدارية للمحافظات كأساس للتخطيط ، وربما يكون ذلك إذا اتفقت الحدود الإدارية مع الحدود الجغرافية أو الحدود الاجتماعية اتفقت الحدود الإدارية مع الحدود الجغرافية أو الحدود الاجتماعية(عايدة نسيم بشارة : ١٩٦٦، ٣٨).

وهناك مجموعة من الاعتبارات تعتمد في تحديد الإقليم الإداري وهي:

- أن تتوفر في الأقاليم الإدارية المختلفة حالة من التقارب في الخصائص السكانية للإقليم ودرجة من التشابه العام في الخصائص المساحية .
- من الضروري أن يكون الإقليم ذا سعة معينة تضمن سد المتطلبات الإدارية للسكان وأن ترتبط الحدود الإدارية للإقليم بإمكانية تحقيق وتوفير أفضل الخدمات للسكان

- ينبغي أن تكون جميع الأجزاء الإدارية للإقليم تحت السيطرة أو قدرات التحكم الإداري من خلال التفاعل والتنسيق والترابط في المهام التي يؤديها جهاز الإداريين المختصين.

٤) **الأقاليم العسكرية :** وهو مكان متنوع وواسع يشمل: الأراضي الحرة، والبراري ، والمناطق الاستراتيجية بالنسبة للأهداف العسكرية ، ويحوى جيشاً مؤلفاً من أقل من فيلق ، وأكبر من فرقة عسكرية ، وغالباً يحوى ، من فرقتين إلى خمس فرق عسكرية .

٥) **إقليم التكتلات السياسية :** ويشمل إقليم التكتلات السياسية ما يلي :

- ✓ **إقليم شيوعي :** وينتشر في شرق و شمال آسيا وفي أمريكا اللاتينية , وقد انهارت الشيوعية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.
- ✓ **إقليم رأس مالي :** ويتركز في أمريكا و غرب أوربا .
- ✓ **إقليم اشتراكي :** ويوجد في أمريكا اللاتينية و أفريقيا و آسيا , وقد بدأت تتلاشى الاشتراكية لحساب الرأس مالية
- ✓ **إقليم إسلامي :** ويشكل دول العالم الإسلامي وينتشر في الوطن العربي شمال وشرق أفريقيا وجنوب غرب آسيا .

١١.أقاليم التنمية

تعتمد أقاليم التنمية على كثافة السكان والدخل واستهلاك الطاقة واستخدام التكنولوجيا الحديثة ونسبة سكان الحضر ، وانعكاس ذلك على السمات الاجتماعية والاقتصادية، وتقسم أقاليم التنمية بدول العالم إلى دولة نامية ودول متقدمة ، وقد تم تقسيم أقاليم التنمية إلي ثمان أنماط هي : (أحمد محمد عبدالعال: ١٩٩٢ ، ٨-١١).

١) **التنمية الإقليمية** Regional Development

تعني التنمية الإقليمية تحقيق أعلى معدلات النمو الاقتصادي عبر الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة ، وضمان أعلى معدلات ممكنة للنمو الاقتصادي ليساعد على إيجاد توازن تنموي بين أجزاء الإقليم أو الدولة .

٢) **سياسة التنمية الإقليمية** Regional Development Policy

عرف العالم الاقتصادي (Kuklinski) سياسة التنمية الإقليمية بأنها بلوغ الهيكل الاقتصادي للإقليم حالة من النهوض بحيث يتجاوز الاكتفاء الذاتي ، ويحقق ارتباط الإنسان بالأرض ، باعتبار أن فرص العمل ومعدلات الدخول الفردية والمستويات المعاشية المطلوبة قد تحققت بشكل عادل بين أرجاء الدولة ، لأن سياسة التنمية الإقليمية تعني تنمية جميع المناطق بدرجة متساوية عن طريق الاستثمار الأمثل للموارد الموجودة إلى أقصى درجة ممكنة.

٣) **الإقليم التنموي** Developmental Region

إن هذا الإقليم قد اتخذ منه مكاناً جغرافياً تنفذ عليه خطط أقاليم أخرى ، يعتمد في تحديدها على التماثل في مجموعة من الخصائص العامة ، مثل وجود مجموعة من المحافظات في نطاق جبلي واحد ، كإقليم الجبل الأخضر في ليبيا ، وقد تكون أقاليم لا يمكن تمييز حدودها بسهولة ، فيعتمد في تصنيفها على سمات خاصة كسمات حضارية ، أو خصائص هندسية وتدخل في ذلك الأقاليم العالمية الكبرى ، كإقليم أوربا ، أو أستراليا ، أو الإقليم الأمريكي (ممدوح عبدالله أبورمان ، زميله : ٢٠٠٥ ، ٣٣-٣٦).

٤) **الأقاليم الانتقالية الهابطة** Downward Transitional Regions

وهي تلك التي تمتلك قدراً من البنية الأساسية ، ولكنها غير قادرة على الحفاظ على مستوى التنمية الذى وصلت إليه بسبب استقطاب سكانها وأنشطتها أو أي منهما من قبل أجزاء أخرى

من الدولة التي تقع بها هذه الأقاليم ، والتي غالباً ما تكون أقاليم القلب حيث تكون النتيجة هي اتجاه هذه الأقاليم الهابطة نحو المزيد من الهبوط حتى تصبح مناطق متخلفة بسبب تناقص أهميتها بمعدلات متسارعة .

٥)الأقاليم الانتقالية الصاعدة Upward Transitional Regions

و فهي تلك التي توجد بها شبكة من أنشطة البنية الأساسية، ولكنها شبكة غير كافية لجذب الوحدات الصناعية لافتقارها إلى بعض أنشطة المؤسسات التي قد تكون موجودة ، ولكنها تؤدى بمستوى غير قادر على اجتذاب هذه الوحدات إلى تلك الأقاليم .

٦)أقاليم القلب Core Regions

هي إما أقاليم متروبولية ، أو مجمعات صناعات عالية النمو ، تتوطن فيها كل من الأنشطة الاقتصادية والتسهيلات الاجتماعية ، ولذلك فهي تنمو على حساب كل من الأقاليم الثلاثة السابقة.

٧)أقاليم مركز النمو

ترتكز هذه الأقاليم على مفهوم مركز النمو التي تبدأ فيه أو منه التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ثم تنتقل إلى المناطق المحيطة بهذه المراكز بعد ذلك ، والمسائل الأكثر معيارية في التنمية الاقتصادية الإقليمية هي تلك الخاصة بالتوزيع الإقليمي للاستثمارات في كل من الزمان والمكان ، لأنه من الأفضل للاستثمارات أن تكون مركزة في مراكز نمو ، طالماً أن التركيب القائم للمكان المركزي في الدولة يمكن أن يفيد أهدافاً محددة خاصة ببدء النمو ونقله .

ولقد أصبحت فكرة مركز النمو بسبب الاعتبار السابق ذات أهمية بالنسبة للعديد من الاقتصاديين ، وذلك عندما تطلب نظام التخطيط القومي والإقليمي تحديداً واضحاً للأقاليم وكيفية التوزيعين المكاني والقطاعي للاستثمارات .

٨)الاستثمار في الفكر التنموي

يمثل الاستثمار في الفكر التنموي الحديث الأساس الذي تقوم عليه برامج التنمية ، إذ بدونه لا يمكن استغلال الموارد الطبيعية والاقتصادية وتدريب العاملين في مجال الصناعة والزراعة والخدمات والبحث العلمي ، الأمر الذي يتطلب مراعاة المناطق التي تتواجد فيها مرتكزات تنموية والبنية التحتية التي يستطيع فيها المستثمر التحرك والعمل بأقل تكاليف ممكنة .

١٢.الأقاليم الأساسية

مكان تجتمع فيه مكونات وظواهر وعمليات متنوعة له مركز نواة وأطراف ، يلحظ فيها ارتفاع مستوى تركز الظواهر والعمليات غير المتجانسة في المركز وتراجعها في الأطراف ، تؤدي الأقاليم الجغرافية البشرية المتكاملة وظيفتها ضمن الأقاليم الأساسية ، تحدد الأقاليم الأساسية حسب مبدأ انجذاب حيز مكاني ما نحو عقدة معينة مدينة ، عقدة صناعية أو عقدة مواصلات ، ويمكن تقسيم الأقاليم المتجانسة والأساسية على السواء إلى متخصصة وتكاملية تبعاً لمستوى ترابط وظائف الاقتصاد الوطني فالأولى تميز بحسب مؤشر التخصص ، والثانية بحسب عامل الجذب .

١٣.الأقاليم التاريخية

وهى الأماكن التي تحوى تجمعات عمرانية تاريخية تعود إلى حضارات قديمة ، اهتمت الجغرافية التاريخية بدراسة الأقاليم والأراضي عبر الزمن وان الزمن هنا يشمل عدة قرون ، وقد استندت كتابات الجغرافيين المختصين بالجغرافية التاريخية على اتجاهات جديدة في

البحث واستخدموا المقاييس الكمية لقياس التغيرات التاريخية التي طرأت على الأرض والمناخ ، ولذلك مثل هذه الدراسات لها علاقة وثيقة بالدراسات الإقليمية .

١٤.الإقليم المدرك

يبنى الإقليم المدرك حول المناطق التي يحددها الناس المشتركون برؤى ذاتية عن هذه المناطق ، وهذه الرؤى الذاتية تعكس عناصر الخرائط الذهنية لهؤلاء الناس ، فهي تساعد في فرض إحساس شخصي لتنظيم المكان من حولهم، والأقاليم الإدراكية تتباين عبر الزمن مكانياً وفي الخصائص ، وما يميز الإقليم المدرك الحضارة والخبرة لسكان هذا الإقليم الذي يعبر عن تفسير الأشخاص لموقعه ومداه وخصائصه .

ويعد الإقليم المدرك من الأقاليم المتغيرة والديناميكية بسبب التغير في الخبرة و الثقافية الاجتماعية للأفراد ، فضلاً عن أن هذه التغيرات في الإدراك للأقاليم يمكن أن تعطينا مفهوماً لطريقة سلوك الأفراد ومدى فهمهم لبيئتهم ومن ثم إمكانية استغلالهم واستثمارهم لهذه الأماكن .

١٥.الإقليم الافتراضي

مما لاشك فيه أن الإقليم الافتراضي أصبح مكاناً معرفياً لا محدوداً وواقعياً تماماً. حيث إن العصر الرقمي ألغي المسافة ، ألغي المكان ، ألغي الجغرافيا وتلاشى الزمن إلى صفر ، فإذا كانت السرعة تساوى حاصل قسمة المسافة على الزمن ، كما فى قانون نيوتن الثانى ، فقد أصبحت السرعة تساوى لا نهائية ، لقد أوجدت ثورة المعلومات زمناً جديداً ومختلفاً وموازياً للزمن المعلوم ، وعند رموز هذه الثورة اقتربت السرعة من سرعة الضوء حيث اللامكان ، وبما أن التنمية الإقليمية هي عمليات وأحداث تحدث فى زمان ضمن مكان ، فيعنى هذا أن الإقليم الافتراضي سيتلاشى مقترباً من الصفر، وأن التنمية لإقليمية الافتراضية ستصبح غير محدودة ولانهائية .

١٦.الإقليم العُقْدي

ظهرت فكرة الإقليم العقدي في مطلع القرن العشرين في كتابات عدد من الجغرافيين منهم جالبين " J , Galpin ١٩١٥ "، "بارك R , Park ١٩٢٥ ، غير أنها تطورت وتبلورت في كتابات كل من " كريستالر" Christaller ، " ديكنسون " Dickinson في ثلاثينيات القرن العشرين بعد أن امتد مفهوم الإقليم العقدي لكى يشمل مناطق ذات تنظيم اقتصادي واجتماعي تتضح فيها العلاقات الوظيفية ، ومن ثم نال الإقليم العقدي اهتماماً كبيراً من الجغرافيين في الآونة الأخيرة لعدة عوامل ، منها أنه يمثل وحدة واقعية لأغراض الحكم المحلى والتخطيط الإقليمي وتخطيط مناطق المدن والريف ، ويمثل مدينة رئيسية ما وظهيرها ، أي المناطق التي لها علاقة مباشرة اقتصادياً واجتماعياً بهذه المدينة كمدينة القاهرة وضواحيها .

الحادي عشر : الأنواع المقترحة للأقاليم التخطيطة طبقاً للهدف

تلعب الأهداف التخطيطية دوراً في إيجاد أنواع فرعية من التخطيط فقد يكون التخطيط لتحقيق هدف واحد أو قد يكون التخطيط لتحقيق أهداف متعددة .

١.التخطيط ذو الهدف الواحد

يتناول جانباً اقتصادياً أو اجتماعياً لتحقيق عدة أهداف منشودة كان يعالج جميع الجوانب التى من شأنها أن تعمل على تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع ، يتناول جانباً واحداً من الأهداف

العامة ، كتحقيق نمو اقتصادي أو تنمية اجتماعية ، هو تخطيط له هدف بسيط معروف مثل بناء مستشفى الهدف منه الرعاية الصحية للسكان أو بناء مدرسة والهدف منه توصيل الخدمة التعليمية للسكان ، وهنا نجد أن الجانب الهام فى التخطيط تكون عملية الإنشاء أو استحداث مؤسسة لم تكن موجودة من قبل.

فعلى الرغم من أن التخطيط يرتبط بهدف واحد بسيط فهذا لا يعنى عدم أهميته فبناء مصنع للألمونيوم له هدف واحد استغلال الطاقة الكهربائية الزائدة من السد العالى ، وكذلك بناء محطة تحلية بالدمام الهدف منها توصيل المياه لمدينة الرياض ، وعند إنشاء خط التابلاين فى المملكة العربية السعودية أو خط سوميد فى مصر كان الهدف تسهيل وصول البترول الخام ، وكذلك السد العالى ، فبالرغم من ضخامة مشروع السد العالى ، وما تكلفته عملية إنشائه من أموال ومن أهمية هذا العمل فى إعادة تشكيل الاقتصاد الاجتماعي والسياسي للمجتمع المصرى ، كذلك بناء مناطق صناعية فى كل من (الجبيل وينبع) تمثلان نموذجاً للمشروعات التخطيطية ذات الهدف الواحد وهو تنويع مصادر الدخل فى المملكة العربية السعودية (عبد الفتاح صديق عبداللاه : ٢٠٠٧ ، ٢٤-٢٥).

٢. التخطيط متعدد الأهداف

يهدف التخطيط ذو الأهداف المتعددة إلى تحقيق هدفين أو أكثر وأحياناً أهدافاً متنوعة جداً كأن تقوم الدولة بإنجاز مشروع تنمية لمنطقة من البلاد لتحقيق أهداف متعددة تخدم : السياحة ، الصناعة ، النواحى التعليمية ، الرى والصرف ، التوسع الزراعي .

يتناول جانباً اقتصادياً أو اجتماعياً أو أكثر لتحقيق عدة أهداف منشودة كأن يقوم مثلاً بالتخطيط لإقامة طريق بين منطقتين فى إقليم ما بهدف تحسين المواصلات ، بينما وفى نفس الوقت من أجل جذب الاستثمار على امتداد الطريق (عثمان محمد غنيم : ٢٠٠٨ ، ٤٢) ، كما يتناول التخطيط متعدد الأهداف عدة أهداف عامة منشودة كتحسين البنية التحتية بهدف تنمية الاستثمارات وتوليد فرص عمل.

الثاني عشر : الأنواع المقترحة لأقاليم التخطيط الإقليمي طبقاً لميدان التخطيط

تتعدد جوانب التخطيط سواء على مستوى الدولة (تخطيط قومي) أو على مستوى الإقليم (تخطيط إقليمي) أو على مستوى المدينة (تخطيط حضري). ومن أهم هذه الجوانب أو الأنواع ما يلى:

١. التخطيط الاقتصادي Economic Planning

التخطيط الاقتصادي عملية تقوم بها الدولة تخطط فيها قطاعات الاقتصاد الوطني فى فترة زمنية ويتضمن زيادة الإنتاج فى قطاعات الزراعة والصناعة ، يتضمن التخطيط الاقتصادي زيادة الإنتاج السلعي فى القطاعات الاقتصادية الوثيقة الصلة بالإنتاج السلعي وذلك من خلال استغلال القوى المنتجة وتوجيهها لما يؤدي إلى الرفاه لكافة أفراد المجتمع ، ويشمل التخطيط الاقتصادي دراسة البضائع والسلع التي يحدث فيها تعامل واستثمارات وإنتاج للتنمية الاقتصادية مثل الزراعة والصناعة وأنواع الاقتصاد الأخرى.

و التخطيط الاقتصادي عبارة عن عملية وضع وإعداد القرارات المنظمة للنشاط الاقتصادي فى الإقليم واستخدام الموارد لتحقيق الأهداف التي ينشدها المجتمع. وبذلك فهو يشتمل على جميع الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بالإنتاج الزراعي والصناعي والتعديني والتجاري وغيره ، والعوامل المؤثرة فى كل نشاط ، وقد أصبح النشاط الاقتصادي فى الوقت الحاضر من أهم أنواع التخطيط حيث أن نجاح المجتمع مرتبط بنجاح اقتصادياته . ويتضمن التخطيط الاقتصادي ما يلي :

- زيادة الإنتاج وزيادة دخل الفرد.
- توفير السلع والخدمات بشكل يحقق رفاهية المجتمع.
- التنسيق بين الموارد والثروات بوضع خطة للتنمية حسب الموارد المتاحة.

٢. التخطيط الزراعي Agricultural Planning

يهدف التخطيط الزراعي إلى :

١) التوسع الأفقى : Horizontal Expansion

يعنى زيادة مساحة الرقعة الزراعية عن طريق استصلاح الأراضي وتحسين وسائل الرى والصرف واستخدام الآلات الحديثة ، وتتحدد محاور التوسع الأفقي تبعاً للموارد والإمكانات المتاحة ، فقد يتم هذا التوسع على حساب أراض صحراوية كما فى مصر (مناطق مريوط ، النوبارية ، مديرية التحرير، وادى النطرون، الصالحية، الوادي الجديد) ، وبعض جهات المكسيك والأرجنتين والسعودية وليبيا، وقد يكون على حساب نطاقات بحيرية أو مستنقعية كما فى مصر (مناطق أبيس، أدكو) وإيطاليا (مستنقعات المجرى الأدنى لنهر التيبر) أو على حساب نطاقات غابية ، كما فى العديد من دول أوربا، أو على حساب أراضي مقتطعة من البحر كما فى هولندا (أيمن عبدالحميد عبدالخالق : ٢٠١٧ ، ١٦-١٧) .

٢) التوسع الرأسي : Vertical Expansion

ويقصد به زيادة الغلة الزراعية للأرض وتحسين إنتاجيتها . ويتطلب ذلك اختيار تقاوى بذور عالية الإنتاج ، وتسميد الأرض ومقاومة الآفات الزراعية ، أى زيادة إنتاجية الأراضي الزراعية ، وهذا يحتاج إلى التوسع فى استخدام تقاوى وبذور عالية الإنتاج مع الاهتمام بتسميد الأراضي ، ومقاومة الآفات والعوامل الجوية التى قد تحد من زيادة إنتاجية الأراضي المزروعة مع التركيز على رفع كفاءة وإنتاجية العمال الزراعيين ، وزيادة خبراتهم الفنية وتطويرها (أيمن عبدالحميد عبدالخالق : ٢٠١٧ ، ١٧) .

٣) اختيار أفضل المحاصيل الزراعية وأكثرها إنتاجًا

ويتطلب ذلك دراسة وحصر خصائص عناصر البيئة الطبيعية من مناخ ومياه وتربة، والتي يمكن على أساسها اختيار أنسب المحاصيل التى يمكن زراعتها فى الإقليم.

٣. التخطيط التعديني

يهدف إلى استثمار الموارد المعدنية الموجودة فى الإقليم أو الدولة مع تنظيم قطاع التعديني وتطويره ، ووضعه فى مكانه الصحيح مع قطاعات الإنتاج الأخرى بهدف زيادة الدخل القومي والحيلولة دون طغيان قطاع التعدين على قطاعات الإنتاج الأخرى ، كما حدث فى العديد من دول العالم حيث أدى ظهور البترول وتحقيق المكاسب المادية السريعة من هذا القطاع الاقتصادي إلى ترك السكان لحرفهم التقليدية التحول كحرفة الرعي فى ليبيا وزراعة النخيل وإنتاج التمر فى المملكة العربية السعودية وصيد الأسماك واستخراج اللؤلؤ فى العديد من دول الخليج العربي (أيمن عبدالحميد عبدالخالق : ٢٠١٧ ، ١٧) .

٤. التخطيط الصناعي Industrial Planning

يهدف التخطيط الاقتصادي إلى تنويع مصادر الدخل وتوطين الصناعة وتطوير الإنتاج وإلى إقامة صناعات وطنية تعتمد غالباً على الخامات المحلية لرفع مستوى المعيشة العام للسكان نظراً لارتفاع الدخل الصناع إذا قيس بالدخول الأخرى وخاصة الدخل الزراعي مع توفير فرص عمل لأعداد غير قليلة من السكان بالإضافة إلى توفير المنتجات الصناعية محلياً (محمد عبد الصاحب مظفر : ٢٠٠٢ ، ١٢٦) .

كما يهدف التخطيط الاقتصادي إلى تطوير القطاع الصناعي وتحديثه وذلك فى الدول التى يوجد بها نشاط صناعي بالفعل. أما الدول التى لم تقطع شوطًا طويلا فى مجال الصناعة ، فإن التخطيط الصناعي فيها يرمى إلى إقامة صناعات وطنية تعتمد على الخامات المحلية أيًا كانت طبيعتها. و أيًا كان مستوى التخطيط الصناعي ، والذى يتوقف على موارد الإقليم وإمكانياته ، فإنه يهدف إلى رفع المستوى المعيشي العام للسكان نظراً لارتفاع الدخل الصناعي مقارنة بالدخول الأخرى ، هذا إضافة إلى توفير المنتجات الصناعية محلياً والتقليل من الاستيراد.

٥. التخطيط السياحي

يركز على استثمار الموارد والإمكانات السياحية بهدف إسهام هذا القطاع الاقتصادي فى زيادة حصيلة الدخل القومي وتنويع مصادره ، وتتمثل الموارد التى يمكن استغلالها فى مجال السياحة فيما يأتي :

١) بعض أشكال سطح الأرض التي تتميز بتعدد أشكال كل من النبات الطبيعي والحيوان الفطري بها إلى جانب تمتعها بميزتى الجمال الطبيعي وتنوع الخصائص (القمم الجبلية العالية ، السفوح المغطاة بالجليد مما يمكن من استغلالها فى أغراض السياحة الرياضية – التزحلق على الجليد – والاستجمام كما في العديد من أقاليم المرتفعات فى أمريكا الشمالية و أوربا وخاصة مرتفعات الألب جنوبي القارة الأوربية (أيمن عبدالحميد عبدالخالق : ٢٠١٧ ، ١٩) .

٢) موارد نباتية طبيعية يمكن استغلالها سياحياً كالغابات الجميلة والمروج الطبيعية والمساحات الخضراء المكشوفة ، ومن أحسن الأمثلة على ذلك المتنزهات القومية فى الولايات المتحدة الأمريكية والتي تتميز بطبيعتها الفطرية وبتعدد مناظرها الطبيعية الجميلة.

٣) موارد حيوانية فطرية ، قد تتوافر هذه الموارد في دول تسعى إلى المحافظة على الأنماط الحيوانية البرية بها سواء لأغراض علمية أو لأغراض الاستغلال السياحي كما هى الحال بالنسبة للمحميات القومية المنتشرة فى كينيا وتنزانيا وجنوب أفريقيا والهند وتايلاند.

٤) السواحل البحرية والجزر حيث تتعدد الشواطئ والمنتجعات الساحلية التى تتعدد فيها الأنشطة ما بين الاستحمام والمتنزهات وممارسة الرياضيات البحرية (السباحة والغطس ، الصيد ، الانزلاق على الماء ، ورياضات التجديف والشراع) ، كما فى الريفيرا الفرنسية والإيطالية فى جنوبي البحر الكاريبى ، وسواحل البحر الأحمر وشواطئ الإسكندرية فى مصر ، ويضاف إلى الموارد السياحية السابق الإشارة إليها المواقع الأثرية وما تحويه من آثار تاريخية متنوعة والمتاحف (السياحية الثقافية)، والأماكن المقدسة والمزارات الدينية (السياحية الدينية)، إلى جانب السياحة العلاجية ، وسياحة المؤتمرات المختلفة (أيمن عبدالحميد عبدالخالق : ٢٠١٧ ، ٢٠) .

٦. التخطيط التجاري Commercial Planning

يتطلب التخطيط التجاري دراسة التركيب السلعي لكل من الصادرات والواردات والتوزيع الجغرافي لكل منهما بهدف وضع خطة تنمى حجم الصادرات القومية وتقلل قدر المستطاع من حجم الصادرات القومية وتقلل من حجم الواردات قدر الإمكان ، وهذا يرتبط بالتنمية الصناعية والزراعية ، مما يزيد من عائد البلاد من العملات الصعبة إلى جانب توسيع دائرة الدول التى تتجه إليها الصادرات الوطنية مما يقلل من المخاطر التى تتعرض لها فى حالة

احتكار دولة أو عدة دول محدودة لمعظم الصادرات الوطنية (أيمن عبدالحميد عبدالخالق : ٢٠١٧، ١٩).

كما أن إقامة مشروع تجاري في المنطقة يستلزم إعداد خطة أعمال على المدى المتوسط والطويل تشكل طريق النجاح وتوضح المسار لتنفيذ الأهداف ، فخطة الأعمال ضرورية لجذب الاستثمارات وهي تختلف من منطقة لأخرى ومن بلد لآخر حسب السياسات العامة ومتطلبات المنطقة ، ومنه على خطة الأعمال أن تتضمن ما يلي :

١)تحليل ودراسة السوق

وذلك من أجل تحديد القطاعات التي ستعمل عليها مختلف مؤسسات الأعمال ، سوق المنتجات والخدمات وكذا نوع وطبيعة المنافسة الموجودة. لذا تعتبر دراسة السوق من أهم البحوث والدراسات التسويقية المعتمدة قبل بداية أي مشروع كان تجارياً أو صناعياً والذي يعتمد على نظام معلومات تسويقي مرن وفعال يرتكز على بيانات حقيقية ذات مصداقية عالية لأنه نظام بواسطته يستطيع الإقليم معرفة الأسواق الموجودة خارج حدوده خصائصها واحتياجاتها ونقاط ضعف وقوة الأقاليم المنافسة الأخرى.

٢)التنظيم و الإدارة

هذا العنصر يبين جودة الهيكل التنظيمي للمؤسسات وكفاءة الإدارات الإقليمية المحلية وتفاعلها والعلاقة بينها ومهام كل من المسؤولين القائمين على تسييرها وفعالية تلك الإدارة على جودة تقديم الخدمات وأثرها على تسويق المنتجات لمختلف المؤسسات ، فالمخططات التنظيمية لها دور فعال في نقل المعلومات بين مختلف الإدارات .

٣)المنتج أو الخدمة

أي أهمية المنتجات والخدمات التي يقدمها الإقليم باستعمال موارده وتسيير مؤسساته وإداراته لها يجعله أمام منافسة مع باقي الأقاليم التي تدل على ميزته التنافسية ، دون إهمال مختلف التكاليف والجدول الزمني وكذا نوع الأيدي العاملة اللازمة لتسليم منتجات وخدمات الإقليم إلى الأسواق المستهدفة .

٤)استراتيجية التسويق والمبيعات

حيث يعتبر هذا العنصر ذو أهمية بالغة في الخطة التجارية ، لأنه يوضح كيفية تسويق وبيع المنتجات أو الخدمات ، كيفية جذب وتحديد العملاء ، كيفية تطوير مؤسسات وإدارات الإقليم من حيث جودة الخدمة والأداء وكيفية التواصل مع الأسواق المستهدفة عن طريق سياسات تسويقية للاتصال بهدف تحقيق أكبر ربح ممكن .

٥)التوقعات المالية

وهي التوقعات حول الوضع المالي للإقليم من خلال توقع إيرادات ونفقات الإقليم التي يمكن التنبؤ بها بمعرفة الصحة المالية للشركات والمؤسسات داخل الإقليم وكذا النشاطات القائمة، المشاريع الاستثمارية والأرباح المحصلة التي يستفيد الإقليم منها عن طريق الضرائب المفروضة على الأرباح فكلما كانت حركة النشاط التجاري قوية ومتنوعة كلما زاد ذلك من إيرادات الإقليم والتي يمكن تلخيصها في ميزانية الإقليم التي تشمل على ميزانية الولاية وميزانية البلدية التي توضح المشاريع القائمة ، النفقات العامة والإيرادات العامة في كل من قسم التسيير و قسم التجهيز .

أهداف التخطيط التجاري

يمكن استنتاج أهداف التخطيط التجاري في الشكل التالي :

توطين التجارة

- اختيار مواقع أو مراكز تجارية.

- توافق موقع التجارة مع طبيعة النشاط التجاري.
- توافق ظروف المنطقة مع خصائص التجارة .

تحسين جودة ممارسة التجارة

- أساليب حديثة متطورة لممارسة النشاط التجاري تتماشى مع الحياة العصرية.
- توفير الموارد البشرية.
- تحسين الكفاءة البشرية بالتكوين في مجال التسويق، العلاقات العامة وخدمة العملاء.

توسيع النشاط التجاري

- توسيع قنوات التوزيع لتصريف السلع وعرض الخدمات؛
- التوسع في إقامة مشاريع تجارية متنوعة في قطاعات مختلفة (النقل ، الاتصال والمواصلات ، بريد وبنوك).
- توفير المقومات الأساسية والظروف الملائمة لإقامة التجارة داخل الإقليم بهدف زيادة الأرباح.

٧. **التخطيط العمراني** Urban planning

يرتكز التخطيط العمراني على معالجة كل من المدينة، والقرية كوحدات عمرانية ويرمى إلى السيطرة على كيان هذه الوحدات بشكل متوافق مع توجهات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية والسياسية (فاروق عباس حيدر: ١٩٩٤، ١٩ ، ١١) .

ويمكن تحقيق هذه الأهداف العامة من خلال أساليب عديدة في المدن فى مختلف أنحاء العالم علماً بأن الظروف المحلية والوطنية هى التي تحدد الأسلوب الذى يتم اختياره ، وبالتالي النتائج ونظراً للاختلافات والفروق المحلية فإن تحالف المدن يركز كثيراً على أن تأخذ المدينة المعنية زمام القيادة مع المشاركة الفاعلة للفقراء ورجال الأعمال فى إطار مشاركة واسعة باختصار من المهم للغاية أن يتم العمل فى إطار ومحتوى محلى (صلاح الدين على الشامي : ٢٠٠٠، ٣٤٤-٣٤٥) .

والتخطيط العمراني قد يكون تخطيطاً حضرياً أو تخطيطاً ريفياً وهو عموماً يهتم باختيار المواقع المثالية للمحلات العمرانية فى الأقاليم المختلفة مع توزيعها بنمط معين من حيث الحجم والعدد والتباعد مما يؤدى فى النهاية إلى حصول السكان على كافة الخدمات التى يحتاجون إليها فى سهولة ويسر وبلا مشاكل قدر المستطاع (فؤاد محمد الصقار : ١٩٩٤ ، ٢٧٨) ، ويهدف التخطيط العمراني إلي :

- التطوير والارتقاء وإعادة التخطيط للتجمعات العمرانية القائمة.
- تنظيم وتنسيق استعمالات الأراضي بحيث لا يحدث تعارض فيما بينها يؤدى إلى تأثيرات سلبية.
- تخطيط شبكات الطرق بغرض الوصول إلى شبكة اقتصادية وسهلة وسريعة.
- تخطيط موقع الضواحي والمدن الجديدة.
- إعادة تخطيط وتجديد الأحياء المتخلفة عمرانياً.
- تحسين البيئة العمرانية بشكل عام.

٨. **التخطيط السكاني** Population Planning

يعتمد التخطيط السكاني على تقدير أعداد السكان فى سنوات محددة فى المستقبل على أساس أعداد السكان فى سنوات سابقة حتى يمكن معرفة معدلات النمو السكاني الحالية والمستقبلية

مما يسهم فى التخطيط لاحتياجات هؤلاء السكان المختلفة ، ويلقى الضوء على عوامل نمو السكان الحاضرة والمستقبلية.

٩. التخطيط البيئي

يهدف التخطيط البيئي إلي :

- ربط الأنشطة الإنسانية مع معطيات الطبيعة والبيئة العمرانية.
- المحافظة على عناصر الطبيعة بعد تصنيفها طبقاً لنوعياتها وإمكانيات استخدامها.
- تحديد إمكانيات استعمالات الأراضي طبقاً للأولويات.
- وضع برنامج شامل ومتكامل للتنمية فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وصياغتها ضمن حدود طاقات السياسة التنموية.
- العمل على تخفيف التباين فى مستوى المعيشة والحد من عدم التوازن القائم فى أوضاع سكان المدن والقرى.
- الحفاظ على المقومات البيئية والمواقع الطبيعية كالشواطئ والمناطق الأثرية والمناطق ذات الطابع الخاص.

١٠. التخطيط وإدارة الأزمات

يعد التخطيط متطلب أساسي مهم فى عملية إدارة الأزمات فأفعالنا ما هى إلا رد فعل وشتان ما بين رد الفعل العشوائي ورد الفعل المخطط له فمعظم الأزمات تتأزم لأنه أخطاء بشرية وإدارية وقعت بسبب غياب القاعدة التنظيمية للتخطيط إن لم يكن لدينا خطط لمواجهة الأزمات فإن الأزمات سوف تنهى نفسها بالطريقة التى تريدها هى لا بالطريقة التى نريدها نحن (محمد رشاد الحملاوى :١٩٩٧، ٢٣) من خلال ما تقدم يتضح لنا أن التدريب على التخطيط للأزمات يعد من المسلمات الأساسية فى المنظمات الناجحة فهو يساهم فى منع حدوث الأزمة أو التخفيف من آثارها وتلافى عنصر المفاجآت المصاحب لها أيضاً.

يتبين لنا أن التخطيط يتيح لفريق عمل إدارة الأزمات القدرة على إجراء رد فعل منظم وفعال لمواجهة الأزمة بكفاءة عالية الاستعداد لمواجهة المواقف الطارئة غير المخطط لها التى قد تصاحب الأزمة وفي ذلك أوضحت دراسات مقارنة بين النموذج الإسلامي والنموذج الياباني إلى كيفية معالجة الأزمات وفق نظام كانبان KANAPAN اليابانى الذى يقوم على أساس تحفيز الأزمة لكى يبقى الإداريون والعمال دائماً فى حالة التأهب جاهزين لعمل ما بوسعهم سواء أكانت هناك أزمة حقيقية أم لا أى أنهم مستعدون على قدم وساق مفعمين بالنشاط والحيوية لمواجهة الاحتمالات غير المرغوبة (عبدالرحمن أحمد الحواس :٢٠٠٥، ٣٧-٤١) .

١١. التخطيط الرياضي

غالباً ما يعد التخطيط الوظيفة الأولى من وظائف الإدارة الرياضية ، فهى القاعدة التى تقوم عليها الوظائف الإدارية الأخرى والتخطيط عملية مستمرة تتضمن تحديد طريقة سير الأمور للإجابة عن الأسئلة مثل: ماذا يجب أن نفعل، ومن يقوم به، وأين ومتى وكيف بواسطة التخطيط سيمكنك إلى حد كبير كمدير من تحديد الأنشطة التنظيمية اللازمة لتحقيق الأهداف مفهوم التخطيط العام (عبد الفتاح صديق عبداللاه : ٢٠٠٧ ، ٩٣).

١٢.التخطيط الثقافي

وأخيراً التخطيط الثقافي يهتم بتنظيم ونشر الثقافة بين أفراد المجتمع من خلال وسائط الثقافة المعروفة وإيجاد المؤسسات العلمية والهيئات والمراكز الثقافية وتوزيعها المناسب فى المناطق المختلفة (وليد عبد مولاه : ٢٠١٢ ، ٥) ، ويتولى تنظيم ونشر الثقافة بين أفراد المجتمع من خلال وسائط الثقافة.

١٣.التخطيط السياسى

وهو تخطيط العلاقات الدولية والنظر إلى المستقبل من خلال حل المشكلات الداخلية والخارجية التى تؤثر على قوة الدولة (محسن عبد الصاحب المظفر : ٢٠٠٢ ، ١٣) .

١٤.التخطيط التعليمى

وهو التخطيط للمدارس من حيث مواكبتها لزيادة أعداد السكان.

١٥.تخطيط القوى العاملة

ويتم فيه التخطيط للقوى العاملة من التدريب ورفع الكفاءة.

الثالث عشر : الأنواع المقترحة لأقاليم التخطيط الإقليمي حسب الفترة الزمنية

يتحكم فى الأبعاد الزمنية للخطط والعمليات التخطيطية ثلاثة عوامل :

أ- **صيانة ومراجعة الخطة :** System- maintaining حيث يكون هدف وغرض التخطيط هو المحافظة على تشغيل النظام الذى تمثله الخطة.

ب- **التغيير الارتقائي التدريجي :** Evolutionary Change حيث يكون هدف التخطيط تحقيق تغيير تدريجي يتم ببطء.

ت- **التغيير الجذرى :** Revolutionary change حيث يكون هدف الخطة أحداث تغيير سريع وشامل لجميع المكونات التى تتضمنها (عبد الإله أبوعياش : ١٩٩٨، ٢٥) .

وينقسم التخطيط وفقاً للفترة الزمنية التي تستغرقها الخطة إلى ثلاثة أنواع هي :

١٦. **التخطيط طويل المدي**

ويقصد بالتخطيط طويل المدى long range Planning وهو التخطيط الذى تزيد مدته عن سبع سنوات وهو يغطى فترة زمنية طويلة وفى الواقع من الصعوبة بمكان تحديد فترة زمنية نمطية له كأن نقول خمس أو عشر سنوات وذلك بسبب الاختلاف الكبير فى نوعية وطبيعة الأعمال التى تمارسها المنظمات وظروف البيئة التى تعمل فيها وبشكل عام يتناول التخطيط طويل الأجل العموميات وخاصة الأهداف العامة ومن المتعارف عليه أن التخطيط طويل المدى ما بين ٧–٢٠ عام أو أكثر . ومن الخطط طويلة المدى خطة تطوير الرياض وتتراوح مدتها بين عشر سنوات وعشرين سنة وهو أكثر تعقيداً وأصعب تنفيذاً (عبد الفتاح صديق عبداللاه : ٢٠٠٧ ، ٢٧) ، والذى يوضح الأهداف العامة التى يرغب المجتمع فى تحقيقها فى الأجل الطويل (٢٠-٣٠ سنة) مثلاً ، هدفها توضيح مهام المنظمة ، والمسؤوليات التي تقع على عاتقها طوال فترة عملها.

تتراوح الفترة الزمنية لهذا النوع من التخطيط ما بين خمسة عشر إلى ثلاثين سنة حيث تضم الخطة الغايات الرئيسية التى تهدف إلى تحقيقها خلال تلك الفترة وتحديد الاتجاهات الرئيسية للتنمية ووضع الحلول بعيدة المدى للمشكلات التى تعوق سيرها (محمد عبد المنعم عفر ، ١٩٩٢، ١١-١٤).

كما يهدف هذا النوع من التخطيط إلى وضع خطط لفترة زمنية طويلة المدى وعادة تستغرق أكثر من خمس سنوات إلى عشرين سنة مقبلة أو أكثر ، وكلما طالت المدة الزمنية للخطة ، كلما زادت صعوبة التنبؤ بمشاكل المستقبل وأخذها في الحسبان ، ولكن الإداري والقائد الفعال هو الذي يصل إلى التنبؤ المعقول والقريب من الدقة على أن يجعل الخطة تتسم بالمرونة المطلوبة مع متغيرات الزمن أثناء التنفيذ.

وللتخطيط طويل الأجل فوائد كثيرة منها : (شوام بوشامة : ٢٠٠٠ ، ٣٦٠) .

- إن النظرة الطموحة والمستقبلية ذات الهدف البعيد تقلل من حده المصاعب التي تنشأ خلال فترة التنفيذ في المدى القصير .
- تجعل التطور يسير في خطى مدروسة ويطبق وينفذ بشكل تدريجي.
- تسهل على الناس المتأثرين بالتخطيط التطويري عملية التعايش والتأقلم معه.
- تجعل المسئولين أن ينظروا إلى المشروع بتحليل أعمق وأدق.
- تطلب من المسئولين امتلاكهم قدرات إدراكية والعمل على تنمية القدرات.
- عند الاعتماد على خطة طويلة الأجل لا بد من وجود شبكة كاملة من الخطط التي تربط أعمال المشروع بعضها ببعض.
- تجعل المسئولين أن ينظروا إلى المشروع كوحدة مستمرة تقوم أساساً على خدمة المجتمع.
- تجعل المسئولين ينظروا إلى الأرباح في الأجل الطويل وليس الأجل القصير وهذا يقوي موقف رجال الأعمال الذين يقولون بأن الهدف من المشاريع الخاصة تقديم خدمات وسلع للجمهور وليس تحقيق الأرباح وإنما تحقيق الربح يكون الدافع وراء تقديم السلع والخدمات الجيدة.
- يجعل المدراء يهتمون بالأبحاث والدراسات المستمرة حتى يستطيعوا تقديم الأفضل دائما وفقا لحاجات المجتمع.
- يتميز هذا التخطيط بأن مدته تسمح بقدر أكبر من حرية الحركة لأن طول الفترة تسمح بإحداث قدر أكبر من التغيرات الجذرية التى قد تلقى معارضة شديدة فى الأجل القصير أو المتوسط بسبب رسوخ التقاليد والعادات الموروثة، كما تسمح بإمكان تحقيق تغيرات أكبر فى أحجام الموارد المتاحة بشرية كانت أو مادية.
- وفى التخطيط طويل المدى نتمكن من علاج المشاكل المتوقعة قبل أن يستفحل ضررها حيث أننا نتنبأ في المشاكل فنضع الاستراتيجيات لحلها وهذا يختلف عن الوظيفي حيث أنه في الثاني أثناء تنفيذ الخطة نعالج المشاكل الجزئية التى تواجهنا (عبد الفتاح صديق عبداللاه : ٢٠٠٧ ، ٢٧).

١. التخطيط متوسط المدي

بعد الانتهاء من إعداد الخطة طويلة المدى توضع الخطة متوسطة المدى ، تتراوح مدتها بين سنة وخمس سنوات حيث يتم تحديد الأهداف التى يراد تحقيقها خلال فترة الخطة على ضوء الأهداف التى سبق تحديدها فى الخطة الطويلة المدى ، ويتعلق هذا التخطيط الذى يتراوح مدته الزمنية إلى ما بين سنة إلى خمس سنوات وغالباً ما يعرف على هذا النوع بالخطة الخمسية أو الخطط الثلاثية ، وكذلك فإن الخطة متوسطة المدى تشتمل على تفصيل الإجراءات والوسائل والسياسات التى يجب اتباعها لتحقيق هذه الأهداف.

يتراوح بعدها الزمني بين (٤-٧) سنوات وهي تمثل مرحلة من مراحل تنفيذ أهداف الخطة طويلة الأمد وهي في الأساس خطة إنتاج يمثل عمودها الفقري خطة الاستثمار التي تتضمن

نمط توزيع الاستثمارات وأولويات اختيار المشروعات كما أنها على درجة عالية من التفصيل سواء من حيث الأهداف أو الوسائل المستخدمة ، ويشمل هذا النوع من الخطط تفصيلات أكبر وأكبر من التخطيط طويل الأجل ، ولا يمكن تحديد الفترة الزمنية المثالية لهذا النوع من التخطيط بشكل قاطع لأن الأمر يتوقف على حالة كل دولة وعلى درجة التطور فيها، وبالتالى على نوع المشروعات التى تتضمنها الخطة (كريمة كريم : ١٩٧٨، ١٦-١٧).

٢. التخطيط قصير المدي

يشمل هذا النوع من التخطيط عادة الخطة السنوية لأى وحدة وغالباً ما يتم تقسيم الأهداف التى تتضمنها الخطة متوسطة الأجل إلى أهداف سنوية يمثل مجموعها فى الواقع أهداف الخطة متوسطة الأجل (عبد الفتاح قنديل : ١٩٧٢ ، ٢٢٩).

يتراوح بعدها الزمني بين سنة إلى أربع سنوات وتكون على درجة عالية من التفصيل مقارنة بالخطة متوسطة المدى حيث تتضمن تفصيلاً عن المشروعات ومعدل تنفيذها في السنة ، كذلك يمكن تفعيل هذه الخطة إلى مدى اقل من سنة كان تكون فصلية أو شهرية لتكون الوحدة الإنتاجية على بينة بما حققته من الواجبات المحددة وهي خطة تعطي للتخطيط صفة المرونة .

ويتعلق التخطيط قصير المدي بالخطط التنموية التي يتراوح مدته الزمنية من سنة إلى سنتين وإن كان يطلق على اسم الخطط القصيرة على تلك التي لا تزيد مدتها الزمنية عن سنة واحدة (موسي يوسف خميس : ١٩٩٩ ، ٢٥). وهى خطة سنوية تتضمن التفاصيل والإجراءات التي تساعد على تحقيق الأهداف خلال سنة واحدة ، وهي تلك الخطط التي تتعلق بأعمال ينبغي إنجازها في الأجل القريب وتكون مدتها لا تتجاوز السنة ولا يمكن أن يظهر التخطيط طويل الأجل إلى حيز الوجود ولا يمكن أن يكتب له النجاح إلا إذا كان معتمدا على الخطط قصيرة الأجل ، وفي العادة تنقسم الأهداف العامة للمشروع إلى أهداف صغيرة تقوم الأقسام المتعددة داخل المشروع بتحقيقها ومن ثم نضع الإدارة بناء على تلك الأهداف الخطة طويلة الآجل التي تريد الإدارة تحقيقها.

بالرغم من اتفاق كثير من المتخصصين في مجال التخطيط على التقسيم الزمنى للتخطيط إلا أنه تحدث أحياناً بعض المتغيرات داخل الدولة تؤدى إلى إجراء تعديل في الخطط على اختلاف أنواعها وبالتالي على الفترة الزمنية المحددة لها فتمتد الخطة وتتجاوز فترتها الزمنية أو يتم وقف العمل بها هذا يحدث غالباً في الدول المتخلفة أو النامية لأسباب عديدة يصعب حصرها ولكن على سبيل المثال فقط أن مشاكل التمويل الأجنبي والشركات المنفذة ونشوب الصراعات الداخلية والحروب الأهلية، كل ذلك ينعكس أثره بصورة مباشرة على عملية التخطيط وتنفيذها (عبد الفتاح قنديل : ١٩٧٢ ، ٢٢٩).

وهذا النوع من التخطيط يتعلق بالمستقبل القريب ويهدف هذا التخطيط إلى معالجة الأزمات الطارئة التي قد تستمر لمدة قصيرة والتغلب عليها ، وغالباً ما يستخدم هذا النوع عند إقامة مشروع عام بقصد حل مشكلة قائمة بذاتها ، وكلما قصرت المدة الزمنية للخطة كلما كان في إمكان الإدارة التحكم فيها وتنفيذها بدقة وذلك لسهولة وضع التصور والشكل الكلي للمستقبل القريب والتنبؤ به.

الرابع عشر : الأنواع المقترحة لأقاليم التخطيط الإقليمي حسب الأساس الوظيفي

هنا نقسم التخطيط إلى عشرة أنواع رئيسية وهي :

١. **التخطيط التصحيحى** Corrective planning

يعرف هذا النوع بأسماء عديدة منها التخطيط الوظيفي والتخطيط التنظيمي ويعمل هذا التخطيط على تحقيق استقرار اقتصادي فى المجتمع ضمن الأطر والأنظمة الاقتصادية القائمة بمعنى آخر هذا التخطيط يهدف إلى تطوير السياسات الاقتصادية بشكل يضمن الوصول إلى أهداف معينة من خلال آلية السوق أى أنه يسعى إلى تحسين الفاعلية الوظيفية للنظام الاقتصادي القائم من دون إجراء أى تغيرات هيكلية ، يهدف هذا النوع من التخطيط إلى تطوير السياسات الاقتصادية بهدف تحقيق أهداف معينة

٢. التخطيط الإنتاجي Production Planning

يعمل هذا النوع من التخطيط على ضمان تدفق المواد الخام والعنصر البشري في العملية الإنتاجية وذلك من خلال مراقبة وضبط العملية الإنتاجية . وكما نعلم أن إدارة الإنتاج تقوم بتحديد المنتج وشكله ومواصفاته وكل ما يتعلق به وذلك بناء على سياسات عامة متفق عليها من خلال الخطط الطويلة الأجل لكي تبقى عملية الحصول على اللوازم للقيام بالأعباء الإنتاجية تعتمد على الخطط القصيرة الأجل التي تضعها إدارة الإنتاج نفسها والتي توضح فيها دور العمال وساعات العمل وساعات عمل الآلات وقد تكون هذه الخطط أسبوعية ، شهرية (كامل المغربي ، وآخرون : ١٩٩٥، ٩٧).

٣. التخطيط المالي Financial Planning

تعتبر الأموال هي شريان الدماء التي تسري داخل المؤسسة والتي من خلاله نستطيع شراء كل ما ينقص داخل المشروع ولقد أصبحت أهمية هذا النوع من التخطيط تزداد بسبب المشكلات المالية المعقدة التي أصبحت تواجه المشاريع وخاصة في المشاريع الصناعية لأنها بحاجة بصورة مستمرة إلى تدفق الأموال ويهدف هذا التخطيط إلى التأكد من سلامة الوضع المالي للمشروع وذلك من خلال ضمان تدفق رأس المال العامل ورأس المال الاحتياطي الضروري لمواجهة ظروف المستقبل المتعددة كالنكسات الاقتصادية أو التوسع المفاجئ ولذلك لا يمكن لأي مشروع ضمان مواجهة هذا المستقبل والتعامل مع أي ظروف طارئة أو مشكلات مفاجئة إلا من خلال التخطيط المالي الذي يحدد طرق تدبير الأموال الأزمة لمواجهة هذه الظروف (سليمان أبو جاموس : ١٩٩٢، ١٨٥).

٤. التخطيط العمالي Man power planning

وهذا النوع من التخطيط في الغالب تقوم به إدارة الأفراد ويهتم هذا التخطيط بتوفير الأيدي العاملة الضرورية للقيام بالعمل داخل المؤسسة خلال فترة زمنية معينة وذلك لضمان سير أعمال المشروع.

وكما نعلم أن الإنسان هو أساس أي مشروع ولذلك لا بد من ضمان توفر هذا العنصر بالكم والكيف وفقاً للمتطلبات والاحتياجات داخل المؤسسة ولا تكتفي المؤسسة بذلك بل أن هذا العنصر يحتاج إلى تدريب طالما بقي داخل المؤسسة فعلى إدارة المشروع القيام بوضع خطط تدريبية مستمرة لهذا العنصر إذا ما أرادت الشركة أن يكون موظفها مواكباً للتطور التكنولوجي الهائل وأن يكون على قدر كاف من الخبرة والمهارة اللازمة لأداء الأعمال المطلوبة منه ، لذلك نجد أن إدارة الأفراد تقوم بوضع خطط تعمل من خلالها على استقطاب واختيار وتعيين وتدريب أفضل الأشخاص حتى تضمن أداء الأعمال بكفاءة عالية وان تبقى المؤسسة في مقدمة الشركات في المنافسة ولذلك تسعى أيضاً للعمل على صيانة المورد البشري أي المحافظة عليه.

٥. التخطيط السلعي

نتيجة للتطور في هذا العصر ونتيجة لزيادة فهم المستهلك أصبحت المؤسسات تعمل على تسويق السلع المنتجة بدلاً من زيادة كمية الإنتاج ، و التعرف على رغبات وأذواق المستهلك واحتياجاته وميوله حتى تستطيع المؤسسة الإنتاج وفقاً لتلك الرغبات إذا ما أرادت أن يقبل المستهلك على سلعتها وكل ذلك يحتاج إلى تخطيط وفي الغالب هذا النوع من التخطيط تقوم به إدارة التسويق أو على الأقل تقوم إدارة التسويق بمد الجهة المختصة بالتخطيط بالمعلومات والبيانات عن أذواق ورغبات المستهلك ، ومن هنا يتضح لنا أن هذا النوع من التخطيط يقوم على أساس الفهم الكامل لأذواق ورغبات وميول واحتياجات المستهلكين.

٦. التخطيط التطويري

ويقصد بالتخطيط التطويري وضع الخطط المتعلقة بالتغيير الهادف وإدخال التحسينات في طريقة سير العمل وإتباع الأساليب العملية الحديثة في إنجاز المهمة من أجل رفع المستوى الإنتاجي والأداء الوظيفي للموظفين .

٧. التخطيط التنظيمي

ويتعلق بوضع الهياكل والخرائط التنظيمية وتحديد طريقة سير العمل وطرق الاتصالات بين أقسام المنظمة ووحداتها الإدارية ، وكذلك تحديد الصلاحيات والسلطات الإدارية للموظفين بحكم مسميات الوظائف المختلفة.

٨. التخطيط البشري

ويشمل الدراسة والتحليل والتنمية الشاملة للقوى العاملة في المنظمة كما وكيفاً وتنمية القدرات الفردية ووضع الجداول النسبية والإحصائية لمعرفة الاحتياجات المستقبلية من القوى البشرية على اختلاف مجالاتها وتخصصاتها ومستوياتها.

٩. التخطيط العمرانى الحضرى و الريفى : Urban & Rural Planning

ويرتكز على معالجة كل من المدينة أو القرية و يهدف إلى السيطرة على كيانها على نحو يتفق مع الاتجاه العام للدولة ، و يمر بمرحلتين هما : التخطيط الحضري والتخطيط الريفي . ولاشك في أن العلاقة وثيقة بين التخطيط الإقليمي والتخطيط الحضري ، فالمدينة هي القطب الرحوي أو المحور الحيوي في التنظيم الإقليمي، ولكي نضمن شبكة من القيم الحضارية المتكافئة في جميع أجزاء الدولة، لابد من توزيع أثقال المدن على مساحة الدولة بعدالة، وهذا يعني شبكة من " العواصم الإقليمية " الطبيعية من أحجام معقولة، تشكل القواعد الحضارية لأقاليم الدولة المختلفة.

١٠. التخطيط الهيكلى : Structural Planning

يقصد التخطيط الهيكلي اتخاذ مجموعة من القرارات والسياسات والإجراءات تهدف إلى تغيير الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية والهيكل الاقتصادي للمجتمع قبل البدء فى إعداد وتنفيذ الخطة الاقتصادية ، وكذلك من الناحية العملية يحتاج التخطيط الهيكلي إلى إصدار سلسلة من القوانين والتشريعات ، ومن أمثلة ذلك إصدار قوانين الإصلاح الزراعي والتأميم والضرائب ، وغالباً ما يتم مثل هذا النوع من التخطيط فى الدول النامية (محمد محمود إدريس : ٢٠٠٨ ، ٢٢) ، و يهتم التخطيط الهيكلي بتحديد الأهداف و الاستراتيجيات والسياسات طويلة المدى

، و يعتمد فى ذلك على دراسات خاصة بالسكان و الإسكان و الأنشطة الاقتصادية و الخدمات العامة .

الخامس عشر : الأنواع المقترحة لأقاليم التخطيط الإقليمي حسب الإدارة

ويشمل هذا المعيار نوعين من التخطيط هما :

١. **التخطيط المركزي** Centralized planning

يرتبط التخطيط المركزي بجهة مركزية تقوم بإعداد وتنفيذ ومتابعة الخطط التنموية المختلفة ، ويكون مركزه عادة عاصمة الدولة ، وغالباً ما يغطى مناطق الدولة كافة ، يرتبط هذا النوع من التخطيط بالسلطة المركزية التى غالباً ما تكون فى العاصمة وتقوم بإعداد وتنفيذ ومتابعة الخطط التنموية المختلفة من هناك.

و فيه يتم ممارسة عملية التخطيط من قبل الجهة العليا دون إشراك القطاعات والجهات الدنيا الأخرى ، وهو أن تقوم الدولة بوضع خطة للاقتصاد القومي لمختلف القطاعات والوحدات بالدولة ، وتلتزم جميع الوحدات بتنفيذ ما يصدره جهاز التخطيط من تعليمات ، ويسود هذا النوع من التخطيط فى البلاد الشيوعية والاشتراكية حيث تملك الدولة بهذه البلاد الجزء الأكبر من وسائل الإنتاج.

التخطيط المركزي مهمته وضع الخطة وتنفيذها والإشراف عليها وكل ذلك من اختصاصات السلطات المركزية وتتمثل فى هيئة التخطيط والحكومة المركزية أما التخطيط اللامركزى فإن عملية التخطيط لا تكون فى يد السلطة المركزية وإنما تشترك فيها الهيئات الإقليمية والمحلية وتشترك فى وضع وتنفيذ الخطة.

٢. **التخطيط اللامركزي** Decentralized planning

ويقصد بالتخطيط اللامركزي أن يقوم جهاز التخطيط بمنح المشروعات سلطة اتخاذ بعض القرارات دون البعض الآخر ، وتقوم به المحافظات والأقاليم المختلفة فى الدولة (محمد خميس الزوكة : ١٩٩٩ ، ٤٩) ، يرتبط بجهات مختلفة تقوم بالتخطيط المحلى وبمشاركة شعبية من السكان المستهدفون فى الخطة كالمجالس المحلية.

ويتمثل التخطيط اللامركزي بهيئات التخطيط الرسمية وغير الرسمية على مستوى الأقاليم والتجمعات السكانية ، والتي تقوم بإعداد وتنفيذ الخطط التنموية يشاركها في ذلك غالباً السكان المحليون وبالتحديد المجموعات المستهدفة ، و يتخّير المشروعات الملائمة لتحقيق الأهداف التي ترمي إليها الخطة، كإقامة السدود وشق الطرقات، وإنشاء المصانع، وترميم القلاع والمدرجات.

٣. **التخطيط المرن** Flexible Planning

يعرف التخطيط المرن باسم التخطيط من خلال الحوافز وفى أحيان أخرى يعرف بالتخطيط الاختياري ، وعادة يترك تنفيذ خطط وبرامج هذا النوع من التخطيط للأفراد والجماعات داخل المجتمع ، فهم أحرار فى تنفيذها أو الامتناع عن ذلك ، كما هو الحال فى برامج تنظيم الأسرة أو تحديد النسل أو زيادته فى كثير من دول العالم التى توفر أحياناً حوافز تشجيعية للسكان لدفعهم إلى تطبيق محتويات الخطط التنموية عن طريق برامج تضع أطاراً عامة لتنفيذ خطط غير ملزمة كبرامج تنظيم الأسرة ، أو تحديد النسل.

٤. **التخطيط الإلزامي** Imperative planning

ساد هذا النوع من التخطيط فى المجتمعات الاشتراكية ، وأخذ فى الغالب شكل القوانين والتشريعات التى تصنعها الدولة ولابد للأفراد والجماعات من الأخذ بها وتطبيقها ومن أمثلة ذلك برامج تنظيم الأسرة فى الصين والاتحاد السوفيتي سابقاً (عثمان محمد غنيم : ٢٠٠٨ ، ٤١). طبق هذا النوع فى الدول ذات الاقتصاد الموجه حيث تصدر الخطط فى تشريعات ملزمة كتحديد النسل فى الصين.

السادس عشر : الأنواع المقترحة لأقاليم التخطيط الإقليمي حسب مدى تأثيره

ونجد وفق هذا المعيار نوعين من الأنواع المقترحة لأقاليم التخطيط الإقليمي حسب مدى تأثيره هما :

١. التخطيط الاستراتيجي

وهو الذي يشمل الأهداف والسياسات والخطط الرئيسية ، بمعنى آخر استراتيجية المنظمة في مجال نشاطها لتحقيق الأهداف المبتغاة ، ويمتاز هذا التخطيط بالثبات وعدم التغير ، إذ أن قراراته تدوم لفترة طويلة فمثلاً سمعة المنظمة وحجمها ونوع نشاطها تمثل استراتيجية معينة للمنظمة لا تتغير خلال فترة بسيطة.

التخطيط الاستراتيجي هو محاولة عمل توقعات المستقبل بل يتعدى ذلك إلى الاقتناع بأن صورة المستقبل يمكن التأثير عليها وتغييرها ، وذلك بوضع أهداف وغايات واضحة والعمل على تحقيقها فى إطار زمنى محدد (عبد الفتاح صديق عبداللاه : ٢٠٠٧ ، ٢٨-٢٩) ، وهو عبارة عن التبصر بالشكل المثالي للمؤسسة فى المستقبل وتحقيق هذا الشكل.

يُعنى هذا النوع من أنواع التخطيط بالشؤون العامّة للمنظمة ككلّ ، وتُعزى هذه الوظيفة إلى الإدارة العليا في المنظمة ، وعلى كلّ المستويات الإدارية الأخرى المشاركة فيها ، ويسعى هذا النوع لتحقيق خلق فرصة للمشاركة في تحقيق الأهداف المنشودة بين المستويات الإداريّة الثلاث ، رسم خطّة مرنة قابلة للتطوير ومرتبطة ببعضها الأهداف.

وأخيراً نفرق بين التخطيط طويل المدى تتراوح مدته بين عشر سنوات وعشرين سنة. ويطلق على هذا النوع التخطيط الاستراتيجي الذى يكون استراتيجياً دفاعياً الغرض منه تحييد بعض المتغيرات التى تؤثر على التنمية أو هجومياً الغرض منه التعرف على كافة الفرص المستقبلية التى يمكن استغلالها لأغراض التنمية (وليد عبد مولاه : ٢٠١٢ ، ٥) .

٢. التخطيط التكتيكي

وتمارسه الإدارة الوسطى والعليا وتأثيره متوسط المدى ويوضع لمساعدة التخطيط الاستراتيجي ، وهذا يعنى أن التخطيط التكتيكي الغرض منه ضمان استمرارية وسير الخطة الاستراتيجية حيث يتم وضعها لمواجهة التقلبات والتغييرات الخارجية المؤثرة على المنظمة ، والتى من شأنها عرقلة أو إعاقة سير تحقيق الخطة الاستراتيجية التى وضعت على أساسها لتحقيق الهدف الاستراتيجي (محمود حسن أحمد : ٢٠٠٧ ، ١٧).

يركز التخطيط التكتيكي على تنفيذ الأنشطة المحددة فى الخطط الاستراتيجية ، وهذه الخطط تهتم بما يجب أن تقوم به كل وحدة من المستوى الأدنى وكيفية القيام به ومن سيكون مسئولاً عن إنجازه التخطيط التكتيكي ضروري جداً لتحقيق التخطيط الاستراتيجي المدى الزمنى لهذه الخطط أقصر من مدى الخطط الاستراتيجية ، كما أنها تركز على الأنشطة القريبة التى يجب إنجازها لتحقيق الاستراتيجيات العامة للمنظمة للدولة (عبد الفتاح صديق عبداللاه : ٢٠٠٧ ، ٩٥).

يهدف هذا النوع من أنواع التخطيط إلى تنفيذ الأهداف المرسومة وإدخالها حيز التنفيذ الواقعي حيث تحدّد المهام الموكلة إلى المستويات الإداريّة الدنيا ، وخطة تنفيذها وكيفيّة القيام بها ، ويُعدّ هذا النوع من التخطيط هامّاً لتحقيق التخطيط الاستراتيجيّ.

٣. التخطيط التشغيلي

وتمارسه الإدارة الوسطى والدنيا تأثيره متوسط المدى ويوضح عادة التخطيط التكتيكي ، ومن هذا يتضح أن التخطيط التشغيلي يمتاز بطول الفترة الزمنية حيث يمكن أن تتجاوز مداها ٢٠ عاماً أو حتى ٥٠ عاماً ، وبالتالي يكون نتائج تأثيره على الواقع هو قوة التأثير وعمقه وضخامة الأثر الذى قد يحدث تغييرات جذرية وشاملة فى المنظمة ، وكذلك شكل وأنماط واتجاهات البيئة الدولية من حيث تغيير الواقع الذى يتم على أثرها تحقيق الأهداف التى وضع من أجلها التخطيط.

٤. التخطيط التأثيري

ويمثل هذا التخطيط بالخطط التنموية التى لا تلزم فيها الدولة نفسها ولا القطاع الخاص بل كل ما تقوم به يتمثل بوضع السياسات العامة للتنمية من ناحية والقيام بدور المشرف والمراقب على تنفيذ البرامج والمشاريع التى يقوم بها القطاع الخاص من ناحية أخرى (موسي يوسف خميس : ١٩٩٩ ، ٢٤).

ويسمى أيضاً بالتخطيط التوجيهي ويقصد به إعداد الخطط وتنفيذها ضمن الهيكل الاقتصادي والاجتماعي القائم مكتفياً بإحداث التغير فى الوظائف التى يؤديها النظام آخذاً بمبدأ التطور البطيء .

ويقصد به أن تقوم الدولة بإعداد خطة اقتصادية تترك للوحدات الإنتاجية حرية تنفيذها ، على أن الدول تعمد إلى استخدام أسلوب الحوافز لإغراء الوحدات الإنتاجية على التقييد بالأهداف العامة للخطة ، ومن الأمثلة على ذلك أسلوب التخطيط فى فرنسا ، ويوجد هذا النوع من التخطيط عادة فى البلاد التي يحتل فيها القطاع الخاص مركزاً كبيراً في عملية الإنتاج.

٥. التخطيط العملياتي

ويسميه البعض بالتخطيط الفني أو التخصصي ، وهو يوضع لمساعدة الإدارة على السير في تخطيطها الاستراتيجي وتحقيق أهدافه ، لذا فهو يشمل كافة مجالات العمل بالمنظمة كالتسويق والإنتاج وتدبير الأموال واحتياجات القوى العاملة والتطوير والبحث العلمي ، وهناك معايير أخرى كثيرة لتقسيم التخطيط لا يتسع المجال لشرحها كلها (علي عباس : ٢٠٠٤ ، ٩٣) .

٦. التخطيط التفصيلي

يهتم بالتفاصيل والجزئيات ، ولا يقتصر على الجوانب النظرية ، بل يتعداها إلى النواحي التطبيقية ، فمثلاً يركز التخطيط العام على زيادة الإنتاج كخط عريض ، بينما يهتم التخطيط التفصيلي بكيفية تحقيق هذه الأهداف على أرض الواقع (عثمان محمد غنيم : ٢٠٠١ ، ٤٧) .

السابع عشر : الأنواع المقترحة لأقاليم التخطيط الإقليمي حسب المستويات المكانية

يرتبط التخطيط المكاني Spatial planning بطرق الاستعمال فى القطاعات العامة، وتأثيرها فى توزيع السكان والنشاطات على الحيز المكاني فيشمل كافة أنواع تخطيط

Journal homepage: https://mkgc.journals.ekb.eg/
ISSN: 2357-0091 (Print) 2735-5284 (Online)

استخدامات الأراضي كالتخطيط الحضري العمراني والتخطيط الإقليمي والتخطيط البيئي (عثمان محمد غنيم ، ٢٠٠٨، ٤٩– ٥٢) .

وقد أقر أحدث **تعريف للتخطيط المكاني** فى مؤتمر وزراء التخطيط المكانى/ الإقليمي للاتحاد الأوربي عام ١٩٨٣ (CEMAT) بأنه مفهوم يعطى بعداً جغرافياً للسياسة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية فى المجتمع وبنفس الوقت هو أسلوب علمي منظم يدار بطريقة تقنية ، وسياسات تنموية مستدامة مستمرة شاملة متوازنة لتحقيق التنمية المتوازنة وتنظيم الحيز الفيزيائي للمكان طبقاً لاستراتيجية شمولية متكاملة مكانية فى مجال استعمالات الأراضي لنوع من أنواع التخطيط (بيئي ، إقليمي ، حضري) مثل ذلك خطط الاتحاد الأوربي (أسعد معتوق : ٢٠٠٦، ٤) .

للتخطيط المكاني عدة مستويات تتدرج هرمياً ويربطها نوعان من العلاقات كالتالي : (شفيق العوضي الوكيل : ٢٠٠٦) .

- علاقات تبدأ من القاعدة إلى القمة وتتمثل فى المعلومات والبيانات بالمستويات المختلفة والتي هى بدورها تشكل القاعدة الأساسية التي يرتكز عليها التخطيط فى تحقيق أهدافه.
- علاقات من القمة إلى القاعدة وتتمثل فى الخطط والسياسات والقرارات والتوصيات التى تساعد فى تنفيذ الخطة ، وتمثل قمة الهرم التخطيط الدولي وقاعدته التخطيط المحلى ماراً بالتخطيط القومي والإقليمي كما هو موضح فى الشكل رقم (٢):

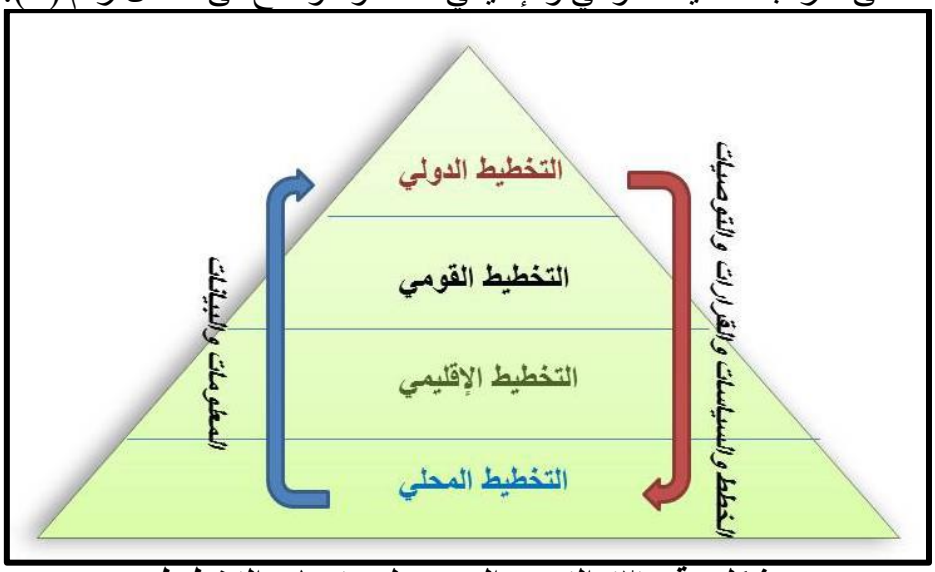

شكل رقم (٢) التدرج الهرمى لمستويات التخطيط

للتخطيط **حسب المستوى المكاني** مستويات يتم فى حدودها تبدأ بالقومي ثم الإقليمي وتنتهى بالشامل أو العمراني ، وهذه المستويات مترابطة بدرجة تؤكد تكامل الفكر التخطيطي الذى يهدف إلى تحقيق التنمية فى كل الاتجاهات ، هناك مستويات مختلفة من التخطيط تتمثل فى الآتي : (حسن أحمد توفيق : ١٩٨٨، ١٤١-١٤٤) ، ويندرج تحته :

١. التخطيط الدولى

وهو التخطيط على مستوى مجموعة من الدول ذات المصالح المشتركة وغالباً ما يجمعها صفة الجوار ، ويغلب على التخطيط الدولي الطابع الاقتصادي والسياسي حيث يتعامل مع المصالح المشتركة للدول التي ترتبط باتفاقيات فى المجالات المختلفة.

التخطيط الدولي هو الإطار السليم لرسم السياسة العامة للدولة فى كافة مجالات التنمية التى تعطى التصور الشامل للآمال المرجوة والمطلوب تحقيقها (الإسكان والمرافق، التعليم، الصحة، الترفيه، الصناعة ، الزراعة ، والبيئة) باستثمار الموارد الطبيعية والبشرية فى الدولة وكافة أقاليمها لتحقيق أهداف تصبو إليها خلال فترة زمنية محددة من خلال خرائط لاستخدامات الأراضي (المجالس القومية المتخصصة : ١٩٩٥ ، ٩) ، وفى إطار التخطيط الدولي تقوم الدولة بوضع سياستها القومية فى مختلف المجالات ، ومثال على التخطيط الدولي :

- السوق الأوروبية المشتركة التى أصبحت قوة اقتصادية مؤثرة عالمياً.
- دول حوض النيل حيث توجد مصالح حيوية مشتركة بين مصر والسودان والحبشة.
- مجلس التعاون الخليجي الذى يجمع بيد دول الخليج العربي فى اتفاقيات اقتصادية وعسكرية.

٢. التخطيط القومى National Planning

يهدف التخطيط القومى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ككل ، وإن المجتمع أو الدولة تتكون من أقاليم متعددة ومتباينة من حيث كمية ونوعية الموارد المادية والبشرية المتاحة لكل إقليم ولكى تتحقق التنمية على المستوى القومى بطريقة أكثر فاعلية فإن الأمر يستلزم تنمية أقاليم الدولة بحيث يتحقق أعلى معدل للتنمية القومية ، لذلك كان من اللازم انباع أسلوب التخطيط الإقليمي للتنمية الذى يهدف إلى تحقيق التنمية القومية عن طريق تنمية أقاليم الدولة المختلفة، لا يخرج عن كونه خطوطاً وسياسات عريضة، تسير عليها الدولة في مختلف مجالاتها، فهو يحدد السياسة الزراعية والصناعية والتجارية والتعليمية والصحية وغيرها.

والتخطيط الإقليمي ليس بديلاً لأسلوب التخطيط القومي الشامل وإنما يكمل كل منهما الآخر ، فالتخطيط الإقليمي يبدأ من القاعدة بحصر الاحتياجات المحلية والموارد المتاحة لكل إقليم ، أما التخطيط القومي الشامل فإنه يتجه من أعلى إلى أسفل آخذاً فى اعتباره الصورة الكاملة للاقتصاد القومي ، وهكذا يتضح أن أهداف التنمية الإقليمية لا يمكن فصلها عن أهداف التنمية القومية (سميرة كامل محمد : ١٩٩٨ ، ٧٦) .

التخطيط القومي أقدم من التخطيط الإقليمي ، وهو الذى يحدد السياسة العامة للدولة فى مجالات الإسكان والتعليم والصحة والزراعة والصناعة والتجارة والسياحة بهدف زيادة الإنتاج وتحقيق التنمية.

والتخطيط القومي ليس سوى عملية دمج متوازن من خطط الأقاليم ، أى أن التخطيط القومي والتخطيط الإقليمي أسلوبان متكاملان فى الوصول إلى الأهداف التخطيطية المرجوة (عبد الإله أبو عياش ، وزميله : ١٩٧٩، ٩٨).

يحدد التخطيط القومي السياسة العامة للدولة فى مجالات الإسكان ،التعليم ، المرافق ، الصحة ، الزراعة ، السياحة ، الصناعة ، التجارة بهدف زيادة الإنتاج و تحقيق التنمية ، تخطيط شامل على مستوى الدولة وهو أكثر المستويات شيوعاً وفيه يكون شاملاً لكل قطاعات الاقتصاد وجميع مناطق الدولة.

ويعتبر التخطيط القومي المستوى الأول فى التخطيط على مستوى الدولة ويعمل فى إطار التخطيط الدولي الذى يشمل الدولة كوحدة تخطيطية واحدة تشكل الإطار العام الشامل الذى يجمع المخططات الإقليمية ويوجهها لتحقيق التناسق والتكامل فيما بينها دون أية آثار سلبية.

والتخطيط القومي هو ذلك المستوى من التخطيط الذي يعني بتوزيع الاستثمارات المحددة بخطة التنمية القومية على الأقاليم المختلفة ضمن سياسة تحقيق التوازن بين هذه الأقاليم من

النواحي الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية في ضوء الموارد البشرية والطبيعية لكل إقليم ، وبالتالي تحقيق العدالة في توزيع الدخول وتوفير الخدمات (Glqsson, 1998, p. 27).

كذلك يمكن أن يكون التخطيط على المستوى القومى، شاملاً لكل قطاعات الاقتصاد وجميع مناطق الدولة. أو إقليمياً فى حال وضع خطة لإقليم معين بهدف إيجاد نوع من التجانس بين أقاليم الدولة الواحدة فى حالة ما إذا وجدت اختلالات فى نمو بعض الأقاليم. ويكون محلياً على مستوى المجتمعات المحلية والوحدات الإنتاجية بغرض تطويرها من خلال الاستخدام الأمثل للموارد لتلبية الاحتياجات المحلية بناء على ما يتوافر لديها (وليد عبد مولاه : ٢٠١٢، ٥).

وقد حدد العديد من الباحثين أن التخطيط القومي يهدف إلى :

أ- تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة للسكان أي تنمية الموارد والثروات من جهة والتنمية البشرية من جهة أخرى ، الأمر الذى يؤدى بدوره إلى زيادة الناتج القومي وزيادة دخل الفرد ، وبالتالي رفاهية المجتمع.

ب- وضع التصور العام لتوزيع التجمعات العمرانية الحضرية والريفية بأحجامها ووظائفها وعلاقاتها ببعضها البعض فى الإطار الشامل للدولة.

ت- تنمية القطاعات الاقتصادية كل على حده ، بينما ينظر التخطيط الإقليمي إلى اقتصاد كل إقليم على حده ، وبعبارة أخرى فإن التخطيط القومي ذو طبيعة قطاعية بينما التخطيط الإقليمي ذو طبيعة مكانية أفقية (السيد محمد الكيلانى ، وزميله : ١٩٨٢، ٢٣- ٢٦) .

ث- يهدف التخطيط القومي فى المقام الأول إلى زيادة الإنتاج على مستوى الدولة ، ويتفق التخطيط الإقليمي معه فى هذه الصفة وإن اختلف معه فى أن من أهم أهدافه العدالة فى توزيع الإنتاج.

ج- تعد أهداف التخطيط القومي كلية قومية ، بينما أهداف التخطيط الإقليمي جزئية إقليمية ، أو بعبارة أخرى فإن التخطيط القومي يركز على المشروعات ذات التأثير القومي مثل مشروعات السدود ، بينما يركز التخطيط الإقليمي على المشروعات ذات التأثير الإقليمي والمحلى.

ح- يتحكم في التخطيط القومي عدد من العوامل أهمها الموارد الداخلية والأسواق الخارجية والعوامل السياسية العالمية ومدى الاستقرار الداخلي ، بينما يخضع التخطيط الإقليمي لحج الموارد المتاحة في الإقليم وما يخصص من استثمارات على المستوى المركزي (عبدوتى ولد على : ١٩٩٩، ١٣٢- ١٣٣).

خ- تهدف المخططات القومية إلى تحقيق أهداف محددة فى المدى القصير والمتوسط بينما المخططات الإقليمية غالباً تتم على أساس تحقيق أهداف فى المدى الطويل.

د- يخضع تنفيذ المخططات القومية لإشراف الوزارات القطاعية بينما تشرف السلطات المحلية على المخططات الإقليمية أو بعبارة أخرى فإن التخطيط القومي يرتبط بالمركزية الإدارية والتركيز الاقتصادي على عكس التخطيط الإقليمي الذى يرتبط باللامركزية الإدارية والانتشار الاقتصادي.

٣. التخطيط الإقليمي Regional planning

بدأ مفهوم التخطيط الإقليمي فى الظهور خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر مواكباً للثورة الصناعية وما يتبعها من تغيير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية ، وبالتالي العمرانية باعتبار العمران هو الوعاء الذى تصب فيه جميع الأنشطة الإنسانية ويعتبر التخطيط الإقليمي همزة الوصل بين التخطيط القومي والتخطيط المحلى الشامل حيث

يقوم بالتوزيع المكاني لاستثمارات ومشروعات الخطة القومية في إطار المحددات والإمكانيات التي يمليها التخطيط العمراني المحلى على نحو لا يتعارض مع القواعد التخطيطية السليمة.

ويعتبر التخطيط الإقليمي جزءاً مكملاً للتخطيط القومي ويهدف إلى تحقيق التوازن بين الأقاليم المختلفة. ويعنى كذلك أن توضع خطة لمنطقة واحدة ، يقتصر على الإقليم التخطيطي و يعمل فى ظل المحاور السابقة و له نفس الأهداف و لكن فى إطار الإقليم التخطيطي فقط .

يختص التخطيط الإقليمي بإقليم معين قد يكون حوضاً نهرياً أو منطقة أو وحدة إدارية (مقاطعة – ولاية – محافظة) ، وهو يعنى دراسة الموارد الطبيعية والبشرية المستغلة وغير المستغلة فى مساحة محددة من الأرض تتصف بصفات خاصة ، وتواجه مشكلات خاصة أيضاً بهدف معرفة إمكاناتها (سليمان عبد الستار خاطر : ١٩٧٥، ١٠٢) ، كما أن هذا المستوى من التخطيط يتعرض بصورة أكثر تفصيلاً من التخطيط القومي لتوزيع التجمعات العمرانية وكذلك استخدامات الأراضي القائمة والمقترحة.

التخطيط الإقليمي وهو ذلك المستوى من التخطيط الإقليمي الذي يهتم بتحديد المواقع الفعلية الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ، أي تحقيق توزيع أمثل للأنشطة في مناطق الإقليمية الواحد وإعطاء صورة تفصيلية لتنمية الإقليم بمختلف قطاعاته على المستوى الجغرافي (الحضري والريفي) وتنظيم استخدامات الأراضي في مختلف البيئات الجغرافية للإقليم الواحد (Glqsson, 1998, p. 27).

٤. التخطيط المحلى Local Planning

يختص بتخطيط التجمع العمرانى ذاته سواء كان قرية أو مدينة وفيه يتم وضع المكونات المختلفة للمدينة من إسكان وخدمات ومناطق خضراء وشبكات طرق ومرافق فى علاقات وظيفية متكاملة دون تعارض أو تناقض مما يحقق الرفاهية للسكان ويصل التخطيط المحلى إلى مراحل تفصيلية على مستوى المناطق والأحياء والمجاورات .

يعتبر هذا المستوى من التخطيط جزء من التخطيط الإقليمي المحلي الذي يهتم بخطة المشروع صناعياً كان أم زراعياً أم خدمياً ضمن الإقليم ، أو عندما يكون مشتركاً بين أكثر من إقليم واحد ويدرس هذا المستوى من التخطيط أيضاً تأثيرات تلك المشاريع على نمو الإقليم (Glqsson, 1998, p. 27).

ويهتم هذا التخطيط بالمجالس المحلية فى المدن والقرى ، ويهتم بوضع الخطة التنظيمية والهيكلية للمدن والقرى (محمد خميس الزوكة : ١٩٩٩ ، ٥١). ويختص التخطيط المحلى بتخطيط التجمع العمراني ذاته سواء كان قرية أو مدينة وفيه يتم وضع المكونات المختلفة للمدينة من إسكان وخدمات ومناطق خضراء وشبكات طرق ومرافق فى علاقات وظيفية متكاملة دون تعارض أو تناقض مما يحق الراحة والرفاهية للسكان ويصل التخطيط المحلى إلى مراحل تفصيلية على مستوى المناطق والأحياء والمجاورات.

يتم على مستوى التجمعات السكانية كالمدن والقرى أو أجزاء منها ، على مستوى وحدات أصغر ويقود على مستوى المجتمعات المحلية والوحدات الإنتاجية الصغيرة بغرض تطويرها قرية / حى / شياخة (عبد الفتاح صديق عبداللاه : ٢٠٠٧ ، ٢٩).

٥. التخطيط الوظيفي

ويقصد به إعداد وتنفيذ الخطة الاقتصادية ضمن الهيكل الاقتصادي والاجتماعي القائم دون إحداث تغيرات جذرية فيه، ويتم التخطيط الوظيفي فى الدول المتقدمة (محمد محمود إدريس : ٢٠٠٨ ، ٢٢) .

أما التخطيط الوظيفي التوجيهي فيستند على إعداد خطط وتنفيذها ضمن الهيكل الاقتصادي والاجتماعي القائم والإبقاء عليه مكتفياً بأحداث تغيير فى الوظائف آخذ بمبدأ التطور والإصلاح التدريجي. ويتحدد دور الدولة فى التخطيط الوظيفي فى تشجيع القطاع الخاص عن طريق إزالة المعوقات وتقديم الحوافز (وليد عبد مولاه : ٢٠١٢ ، ٤) .

الثامن عشر : الأنواع المقترحة لأقاليم التخطيط الإقليمي حسب الشمول

يتناول التخطيط حسب الشمول المشروع ككل فيسمى هنا بالتخطيط الشامل وقد يقتصر دور التخطيط على نشاط واحد من النشاطات المتعددة داخل المشروع ويسمى هنا التخطيط الجزئي.

١. التخطيط الشامل Comprehensive planning

يتناول التخطيط الشامل النشاطات الاقتصادية جميعها ويهدف إلى إحداث تغيير كلى فى جوانب المجتمع ، ويشمل التخطيط الشامل الدولة ككل ويمس كل الجوانب ، كما يشمل القطاع العام والخاص بصرف النظر عن حجم كل منها ، وبمعنى آخر وضع القواعد الملزمة للقطاع الخاص وتنسيقها مع القطاع العام فى خطة موحدة تتميز بصفة الشمول ، ويقصد به أن تشمل الخطة الاقتصادية جميع فروع النشاط الاقتصادي من إنتاج وخدمات على مستوى الدولة وعلى كل القطاعات (عثمان محمد غنيم : ٢٠٠٥، ٤٣ – ٤٤) ، و تتولى التخطيط الشامل أجهزة الدولة تنفيذه حيث تكون الموارد المالية اللازمة له متوفرة مقدماً ، ويتعامل هذا النوع من التخطيط مع القطاعات الاقتصادية جميعها ، ويكون هدفه إحداث تغيير فى جميع جوانب حياة المجتمع.

يكون التخطيط وفقاً لهذا النوع من الخطط متعلقا بكافة النشاطات في وقت واحد بمعني أن هذا النوع من الخطط يهتم بالأمور والنواحي الرئيسية تاركاً التفصيلات للمستويات الأخرى وتختلف هنا النواحي الهامة من مشروع إلى آخر بمعنى ما قد يكون مهما لمشروع ما قد يكون غير هام لمشروع آخر .

ولا يخرج التخطيط الشامل عن كونه خطوطاً وسياسات عريضة يجب أن تسير عليها الدولة في مختلف مجالاتها، فهو يحدد السياسة الزراعية والصناعية والتجارية والتعليمية والصحية وغيرها لأهداف يُرجي تحقيقها ، آخذة بعين الاعتبار موضوع الأفضليات، في حين يترجم التخطيط الإقليمي هذه الأهداف إلى حقائق ومشروعات، بعد القيام بأعمال المسح والتحليل والتخطيط اللازمة ، ومن ثم فإن التخطيط الإقليمي الذي لا يرتكز على خطة قومية فإنه يفتقر للتوجيه ، وقد يتعارض مع المصلحة العامة ولذلك فلابد من الترابط والتنسيق الدائم بين التخطيط الإقليمي والتخطيط القومي الشامل .

وتتجلى أهمية الخطط الشاملة في قدرتها على تحقيق التنسيق بين نشاطات المشروع بمعنى حتى تضمن نجاح المشروع لا بد أن تكون هناك خطة تمس كافة أجزاء المشروع ومن اجل نجاح هذه الخطة لابد أن يكون هناك تنسيق مسبق بين كافة الأنشطة داخل المشروع وإلا سنجد أن هناك إسراف وهدر وضياع لموارد المشروع والإمكانيات المتاحة .

٢. التخطيط الجزئي

تقوم الخطة الجزئية على تناول نشاط معين محدد داخل المشروع ولكن يجب أن تعلم بأنه لا يمكن أن نضع هذا النوع من الخطط لكل نشاط داخل المشروع دون أن يكون هناك علاقة بين هذه الخطة والخطط الأخرى أي أن الخطة الجزئية لا تخرج من الخطة الشاملة

للمشروع لان الخطة الشاملة تعتمد في الأساس عند أعدادها على الخطط الجزئية خطط الإنتاج -المشتريات – التسويق.

٣. التخطيط القطاعي Sectorial Planning

ويتناول التخطيط القطاعي نوعاً معيناً من التخطيط ، ويهتم بقطاع اقتصادي معين أو بجزء منه (صناعي ، زراعي ، اقتصادي ، بيئى ، مواصلات ، صرف صحى ، مياه شرب ، سياحة) ، وبالتالي يهدف إلى إحداث تغيير فى جانب معين للنظام الاجتماعي (عثمان محمد غنيم : ٢٠٠٥، ٤٣ – ٤٤) ، يترجم هذه الأهداف التي تقررها السلطة السياسية إلى أهداف قطاعية. وبتعبير آخر، يوزع الاستثمارات على مختلف القطاعات.

التاسع عشر : الأنواع المقترحة لأقاليم التخطيط الإقليمي حسب طبقاً لنظام الدولة

تتعدد الأنواع المقترحة لأقاليم التخطيط الإقليمي حسب طبقاً لنظام الدولة لتشمل :

١. التخطيط الاشتراكي

ويقصد بذلك مجموعة من القرارات والإجراءات التي تتخذ من قبل الدولة بقصد تغيير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي لمجتمع معين ، والذى يهدف إلى خلق أوضاع ومفاهيم جديدة تسير وفقاً للهياكل من النظام الاجتماعي والاقتصادي للدولة ، ولا يقتصر هذا النوع على مجرد الترميم فى البنيان القائم ، وإنما يتعدى ذلك إلى حد العمل الثوري والتغيير الجذري من أجل إقامة مجتمع هادف يقضى على مفاسد البناء الاقتصادي والاجتماعي القديم (صلاح الدين محمد نامق : ١٩٦٦ ، ٨٠-٨١).

٢. التخطيط الرأسمالى

وهو تخطيط جزئي لا يغير من النظام القديم ، وإنما يكتفى بمعالجة الاختلالات والانحرافات التي تطرأ على الجهاز الاقتصادي أو بعضه دون أن يحدث ذلك انقلاباً فى النظم القائمة ، وإنما يتحرك ضمن حدودها وأبعادها ، وقد تخضع بعض الهيئات والإدارات العامة إلى الإشراف المباشر لها تاركاً عدداً من المشروعات الأخرى على نفس الأسس القديمة.

٣. التخطيط من القمة للقاعدة أو العكس

يتمثل هذا النوع من التخطيط في أن الأوامر والتوجيهات تصدر بعد تخطيط الأهداف بواسطة القمة ثم تنزل إلى القاعدة والعكس هو أن الأهداف تتبلور بواسطة الوحدات الموجودة فى القاعدة وزارات ثم تصعد إلى متخذي القرار في القمة (نعمة الله نجيب الله : ١٩٨٤ ، ٣٤٠).

٤. التخطيط الأصلي

التخطيط الأصلي ، ويقصد به التخطيط الذى يتعلق بالقطاعات الاقتصادية المختلفة من إنتاج وخدمات ، ويلاحظ أن هناك علاقة وثيقة بين التخطيط الأصلي والتخطيط المساعد ، ولذلك يجب أن يشتمل التخطيط الاقتصادي السليم كلا النوعين ، وهو التخطيط الذى يستهدف القطاعات الاقتصادية والإنتاجية والخدمية بينما التخطيط المساعد هو الذى يستهدف المتغيرات الاقتصادية (الدخل – الأسعار – الاستثمار – الاستهلاك – الادخار) .

العشرون : الأنواع المقترحة لأقاليم التخطيط الإقليمي حسب الشكل

يشتمل الأنواع المقترحة لأقاليم التخطيط الإقليمي حسب الشكل علي نمطين هما :

١. **التخطيط الطبيعي** Physical Planning

ويشمل دراسة الطبيعة ومحيطها ومواقع الأشياء وارتباطاتها، وضع خطة غرضها المحافظة على موارد البيئة الطبيعية وتنميتها من تربة ومياه ومناجم. أما فيما يتعلق بميادين التخطيط فتتضمن التخطيط الطبيعي الهادف للمحافظة على وضع خطة هدفها المحافظة على موارد البيئة الطبيعية وتنميتها، وكذلك اختيار المواقع المناسبة للمؤسسات الاقتصادية والإنتاجية والخدمية حتى تتناسب مع الوظائف التي تؤديها (فاروق عباس حيدر، ١٩٩٤، ٦).

والتخطيط الطبيعي يضع التخطيط الاقتصادي في صورته الطبيعية على ضوء النتائج التي يوضحها التخطيط الاجتماعي. والتخطيط الطبيعي بذلك يوجه المراحل التنفيذية للتخطيط القومي فهو يربط بين متطلبات التخطيط الزراعي والتخطيط الصناعي ويحدد الاستعمالات المناسبة للأرض على ضوء طبيعتها وقيمتها واقتصاداتها . ويرسم شبكات الطرق ووسائل النقل التي تخدم الاستعمالات المختلفة للأرض .

كما يحدد التخطيط الطبيعي الأقاليم التخطيطية الثانوية سواء أكان ذلك على أساس التكامل الطبيعي كمناطق البحر الأحمر أو الوادي الجديد أو على أساس التكامل الاقتصادي ، كما في المناطق أو الأقاليم الصناعية أو الزراعية. وعلى هذا المستوى ينتقل العمل التخطيطي إلى الحيز التنفيذي على الأرض في المدينة والقرية ، ويحدد التخطيط الطبيعي بعد ذلك المقومات والحدود الجديدة للحكم المحلي (عبد الباقي إبراهيم : ١٩٦٧ ، ٣).

٢. **التخطيط الاجتماعي** Social Planning

يتضمن التخطيط الاجتماعي تحقيق الأهداف الاجتماعية ذات الصفة الاجتماعية فى الاستهلاك كالعناية بالصحة العامة ونشر الطب الوقائي والتعليم وخدمات الإسكان وغيرها من الخدمات الاجتماعية والدينية والرياضية والترويحية والسياحية ، بما فى ذلك محاربة الجريمة (وليد عبد مولاه : ٢٠١٢ ، ٥) ، ويتضمن تحقيق الأهداف الاجتماعية في الاستهلاك كالعناية بالصحة العامة ونشر الطب الوقائي وخدمات الإسكان ، ويشمل دراسة الناس ، والمجتمع والقيم والسلوك والعلاقات الاجتماعية.

الحادي والعشرون : الأنواع المقترحة لأقاليم التخطيط الإقليمي وفقاً للمنهجية المتبعة

تتنوع أنواع التخطيط المقترحة وفقاً للمنهجية المتبعة لتشمل :

١. **التخطيط الدائم وتخطيط الطوارئ**

التخطيط الدائم يعنى التخطيط طويل الأجل الذى يتصف بالبقاء والاستمرارية وأهدافه غالبا ما تكون طموحة لا تتحقق في الأجر القصير ، أما تخطيط الطوارئ ينشأ نتيجة لوجود طارئ معين ويزول بزواله مثال الخطط التي يتم وضعها لمجابهة الكوارث الطبيعية أو الكساد أو غيره.

٢. **التخطيط بالتوجيه**

التخطيط بالتوجيه يعنى تنفيذ الخطة إجبارياً على الوحدات المختلفة ، فإجراءات الخطة تعتبر بمثابة أوامر يجب تنفيذها ، أما التخطيط بالحفز فيقوم على أساس اقتراح أهداف معينة ومن ثم إقناع الوحدات بتنفيذها.

٣. التخطيط التنفيذي
يُعتبر هذا النوع من أنواع التخطيط بأنّه من الخطط ذات الاستخدام الواحد أو مرات قليلة ، وهي من مهام المدير في إنجاز مسؤوليّاته في نطاق العمل.

الثاني والعشرون : الأنواع المقترحة لأقاليم التخطيط الإقليمي وفقاً لمستوى التغطية
تشمل أنواع التخطيط وفقاً لمستوى التغطية عدة أنماط علي النحو التالي :

١. التخطيط الناجح
لتحقق أهداف التخطيط الناجح لابد من مراعاة الآتي في الخطة علي النحو التالي : (محمد عبد المنعم عفر : ١٩٩٢)
أ- أن تكون الخطة واقعية.
ب- تناسق الخطة وترابط مكوناتها والترابط بين أساليبها وأهدافها.
ت- انخفاض تكاليف إعدادها وتنفيذها وتحقيق الكفاءة في استخدام واستغلال الموارد وإتباع أنسب الطرق فى تحقيق ذلك.
ث- مرونة الخطة لمواجهة الظروف المختلفة التى قد تطرأ أثناء تنفيذ الخطة.
ج- الرقابة والمتابعة في التنفيذ وتقييم الأداء ومواجهة المشاكل وتذليل الصعاب.

٢. التخطيط الجزئي
ويقصد التخطيط الجزئي إعداد وتنفيذ خطة اقتصادية لفرع معين من فروع النشاط الاقتصادي كتخطيط الإنتاج الزراعي أو تخطيط الخدمات أو فروع الخدمات مثل تخطيط التعليم أو تخطيط الصحة ، التخطيط الجزئي يكون خاصاً بقطاع واحد دون غيره كأن تضع الدولة برنامجاً لتنمية الصناعة أو تنشيط القطاع الزراعي أو العمراني أو الخدمات وغير ذلك ، وكذلك برنامج الوزارات ، وينحصر فى وضع خطة وتنفيذها لقطاع اقتصادي واحد كالزراعة أو الصناعة أو التعليم أو غيره وقد يطبق من جانب معين كخطة التعليم الثانوي أو تخطيط جزئي للكهرباء مثلاً دون القطاعات الأخرى.

الثالث والعشرون : الأنواع المقترحة لأقاليم التخطيط الإقليمي طبقاً لاتجاهه
تتعدد أنواع التخطيط طبقاً لاتجاهه وتأخذ عده أنماط علي النحو التالي :

١. التخطيط الرأسي والأفقي
وهما نوعين من أنواع التخطيط التي عادة ما تستخدم في المجال الهندسي من خلال بناء ويوضح الهدف من عملية التوسع فى البناء وتوفير الخدمات ، كما يستخدم التخطيط الأفقي والرأسي فى التوسع الزراعي الرأسي من خلال زيادة غلة الفدان باستخدام المخصبات وانتخاب البذور الجيدة والتوسع الأفقي من خلال زيادة غلة الفدان باستخدام المخصبات وانتخاب البذور الجيدة والتوسع الأفقي من خلال استصلاح أراضي جديدة حيث يلعب فى ذلك عدة عوامل :
١) **أسعار الأراضي التي تخضع لعملية التخطيط** : فكلما كانت أسعار الأراضي منخفضة كلما حرص المهندسون على التخطيط الأفقي أكثر من الرأسي لأنه يغطى مساحة أفقية كبيرة ، وكلما زادت أسعار الأراضي كلما اعتمد المهندسون على التخطيط الرأسي لخفض التكلفة وضمان وصول الخدمات.

٢) **التكلفة مثل أسعار المواد والمستلزمات والعمالة وغيرها** : حيث إن التخطيط الرأسي ذا تكلفة أقل من التخطيط الأفقي.

٢. التخطيط التكميلي

التخطيط التكميلي يقصد به العملية التخطيطية المتبعة فى حالة عدم تحقيق المستهدف بالشكل المطلوب عند انتهاء الخطة ، وحسب علمي أن هذا المصطلح يستخدم فى المجال الهندسي بشكل كبير كأن تكون هناك خطة لمدة خمسة عشر عاماً لتوفير الخدمات الضرورية كالكهرباء وتنقية المياه والصرف الصحي وأنظمة الاتصال ، وأن المستهدف لم يتحقق بالشكل المطلوب إما لمعوقات واجهتها الخطة أو نتيجة لمعدل النمو السكاني الزائد ، وهنا يقومون بإعداد ما يسمى بخطة تكميلية للوصول إلى المستهدف بالشكل المطلوب ، وهو الذى يتم تنفيذه فقط فى حالة توافر الموارد المالية اللازمة له ، أما فى حالة عدم توافر الموارد المالية فلا ينفذ التخطيط التكميلي ولكن دون أن يؤثر ذلك تأثيراً كبيراً على الهيكل الأساسي للجزء الرئيس (محمد محمود إدريس : ٢٠٠٨ ، ٢٣) .

٣. التخطيط المالى

هو أحد أنواع التخطيط التي تهدف إلى إدارة المال بالشكل الذى يحافظ عليه باستخدام بعض الاستراتيجيات كالادخار والاستثمار وهو يندرج تحت تصنيف أنواع التخطيط وفقاً للميدان الذى يتناوله حيث أنه يتعلق بميدان المال (عبد الفتاح صديق عبداللاه : ٢٠٠٧ ، ٣٠-٣١).

الرابع والعشرون : الأنواع المقترحة لأقاليم التخطيط الإقليمي طبقاً لنوع المشكلة

من خلال التجارب التخطيطية لدى الكثير من دول العالم ، اتضح وجود أنماط كثيرة ومختلفة للتخطيط الحضري ، لذا سوف نقوم بالحديث عن أكثر الأنماط شيوعاً.

١. الحل المحسن للمشكلة

تتعرض كثير من الأنظمة الحضرية فى كثير من الأحيان إلى ضغوطات ومشاكل تتحول إلى معوقات وأزمات ، لم تكن بالحسبان عندما تم وضع السياسات التخطيطية ، من قبل صناع القرار ، مما قد يتسبب تغيير وتوجيه السياسات والبرامج ، وربما الأهداف ، مما لحل هذه المشكلة من قبل مؤسسات التخطيط والبرامج التخطيطية ، ويعتبر هذا النمط الأكثر شيوعاً فى الولايات المتحدة لضعف النزعة المركزية.

٢. تعديل الاتجاه المحدد

ويعتبر هذا النوع ذا بعد مستقبلي أكثر من سابقه حيث يقوم باستخدام المعلومات والدراسات المخصصة للوضع القائم ، ثم يأخذ بالمشكلات المستقبلية من أجل تكييف الموارد المتاحة لمواجهة تلك المشاكل ، من خلال اختيار أكثر النتائج المرغوب بها.

٣. تخطيط البحث عن الفرص الاستثمارية

ويهتم هذا النوع بالفرص الجديدة للنمو الحضري مع إغفال النظر إلى المستقبل والهدف من هذا التخطيط زيادة العوائد.

٤. التخطيط ذو الهدف المعيارى الموجه

يتجه هذا النمط التخطيطي نحو المستقبل بشكل كامل حيث يقوم بوضع التصورات المثالية المرغوب بها لمستقبل النظام الحضري ويشمل عدة خطوات منها :

١) وضع الأهداف المرغوبة بشكل ينسجم مع النظام الحضري المرغوب به.

٢) تحديد واختيار الأدوات التي تضمن تحقيق الأهداف (فتحي محمد مصيلحى خطاب : ٢٠٠١ ، ٥٢٧) .

الخامس والعشرون : الاستراتيجية المقترحة لأقاليم التخطيط الإقليمي والتنمية الإقليمية
هناك أكثر من استراتيجية يمكن إتباعها لتصحيح اختلالات التوازن في التنمية الإقليمية والمحدد الأساسي للاختيار بينهم هو الهدف القومي الذي تسعي الدولة إلى تحقيقه ، ويمكن استعراض هذه الاستراتيجية فيما يلي : (محمد محمد سليمان حسن : ٢٠١٣ ، ١٦).

١. استراتيجية الانتشار
تهدف هذه الاستراتيجية لتحقيق العدالة بين أجزاء الدولة من خلال نشر الاستثمارات والموارد على الأقاليم المختلفة ولذلك فهي أكثر تفاديًا للآثار السلبية على الاقتصاد التي تنشأ من زيادة التجمع والتركز ، كما أنه من الصعب تطبيق هذه الاستراتيجية في الدول النامية نتيجة لمحدودية مواردها (داليا حسين : ٢٠٠٤ ، ١٥-١٧).

٢. استراتيجية التركيز
وتعنى تركيز الاستثمارات الخاصة بالتنمية في مدينة واحدة أو اثنين أو عدد من المدن ، فتستقطب هذه المدينة أو المدينتين التنمية والسكان وتتكدس الأنشطة للإفادة من وفورات الحجم والوفورات الخارجية حتى تتضخم هذه المدن فتبدأ التجمعات الاقتصادية في الظهور وتعالج الدولة ذلك بطريقتين :

١) **أما باللامركزية :** من خلال إيجاد نقاط جذب حول هذه المدن في شكل مدن جديدة أو مدن تابعة لتخفيف الضغط على المدينة المركزية وتقل التجمعات الناجمة عن التجمع ويستفاد في الوقت ذاته من الوفورات بالمدينة المركزية ، وقد انتهجت فرنسا هذه الاستراتيجية البديلة عام ١٩٦٤ فأنشأت ثماني مدن جذب سميت بمدن التوازن وذلك لتخفيف الضغط عن باريس ، ولكن بالرغم من كبر حجم هذه المدن إلا أنها كانت عاجزة عن مواجهة قوي جذب مدينة باريس ، فأتبعت الدولة سياسة جديدة عام ١٩٦٥ تقوم علي إنشاء خمس مدن جديدة في ضواحي باريس وتخفف الضغط عليها.

٢) **أن يتم توجيه السكان والعمالة لمدينة مختارة** لها إمكانيات عالية (قطب مضاد) بشرط أن يتوافر فيها إمكانية إقامة مدينة أخرى رئيسية كوجود الهياكل الأساسية والخدمات اللازمة بما يسمح لها بتأدية وظيفتها كقطب مضاد (إسلام أباد- بومباي الجديدة – دلهي- برازيليا) (داليا حسين : ٢٠٠٤ ، ١٧-٢٣).

٣. استراتيجية الانتشار المركز
تدعو هذه النظرية إلى فكرة أقطاب النمو والتى تتلخص فى اختيار عدد محدود من التجمعات والمناطق تتمتع بإمكانات النمو الاقتصادي ، ويتم تكثيف التنمية بها لتكون أقطاب نمو وعندما تنم و فتنمى المناطق المحيطة بها والواقعة فى نطاق تأثيرها وذلك عن طريق نمو مجموعة من الأنشطة القائدة المتكاملة والتي تربطها مجموعة من العلاقات ولكى يتم ذلك لابد من توافر شرطين أساسيين : (محمد محمد سليمان حسن : ٢٠١٣ ، ١٧-١٨).

- **الأول :** ويتمثل فى وجود لامركزية سياسية وإدارية مما ييسر انتقال العمالة لهذه الأقطاب .
- **الثاني :** ويتمثل في توافر الهياكل الأساسية والخدمات من أجل الترابط بين أقطاب النمو والسوق

السادس والعشرون : الاتجاهات المعاصرة في الخطط التخطيطية

كانت مهنة التخطيط فى بداية هذا القرن حكراً على المهندسين والمعماريين بشكل رئيسي ، إلا أنه تضخم أحجام المدن واتساع البيئات الحضرية وتعقد مشكلاتها البيئية والاقتصادية والاجتماعية ، اتخذ التخطيط أبعاداً جديدة بحكم المستجدات فى حياة المدن والتجمعات الحضرية ، أى أن الاهتمامات بالمدينة أخذت تعكس طيفاً واسعاً من ذوى الخبرات من العلوم الاجتماعية والطبيعية المختلفة ، وأصبحت الأجهزة التخطيطية فى المدن الكبرى تضم أفراداً من تخصصات واسعة كالهندسة والتصميم والجغرافية والتشريع والاجتماع.

١. التخطيط البنيوى Structural Planning

ويعرف أيضاً باسم التخطيط الابتكاري ، ويعتبر هذا النوع من التخطيط الأساس الذى اشتقت منه بقية أنواع التخطيط لذلك يعرف غالباً باسم التخطيط التنموي يعمل هذا التخطيط على تحقيق الأهداف المنشودة من خلال تغيير البنية الاقتصادية والاجتماعية السائدة فى المجتمع بمعنى أنه يحدث تغييرات على مستوى واسع وشامل للنظم القائمة أو يستبدلها بأخرى جديدة ، وهذا النوع من التخطيط موجه نحو الأنشطة المتعلقة بتطبيق الخطة وعملية اتخاذ القرار المتعلق بها (J. Friedmann , 1969, p. 312) .

وتعتبر الأدوات المنهجية المتمثلة بالمسح والتحليل وتحديد الأهداف والتقييم عناصر أساسية فى هذا النوع من التخطيط ، ويرتبط التخطيط البنيوى بشكل رئيسي بما يطلق عليه التخطيط التكيفى (Adaptive Planning) الذى يؤكد على وظيفة المخطط فى توجيه قوى التنمية والتغير فى المجتمع فى الاتجاهات المطلوبة (عبد الإله أبوعياش : ١٩٩٨، ٢٦) .

ويعتقد بعض المخططين أن هذا النوع من التخطيط يرتبط بمستويين من العلاقات ، ويمكن توضيح ذلك كالتالي :

- **المستوى الأول :** يتعلق بالسياسة العامة هو مستوى الأنشطة والمستوى الثاني يرتبط بالعناصر الفنية ، يهتم بتوجيه التغير خلال سلسلة زمنية وفقاً للسياسات المتطورة.
- **المستوى الثاني** : يركز على التصميم النهائي للمشروعات وتنفيذها فى المستقبل القريب ، و يمثل مستوى التفاعلات بينها.

وتعتبر **خطة نوتس/ دربى** (Notts-Derby) نموذجاً لهذا النوع من التخطيط البنيوى واشتملت الخطة على ثلاث مراحل رئيسية : (J.B Mcloughlin , 1965, p, 257)

١) **المرحلة الأولي** : وتتضمن المسح والتحليل الأولى وصياغة الأهداف.

٢) **المرحلة الثانية** : وتحتوى على طرح استراتيجيات بديلة وذلك لتقييمها والموازنة بينها لاختيار أكثرها تناسباً مع الأهداف . وقد كانت البدائل المطروحة فى الخطة كالتالي : (عبد الإله أبوعياش : ١٩٩٨، ٢٧) .

- تنمية تطوير فى المناطق التى تقل فيها المعوقات الطبيعية والإدارية إلى أدنى حد.
- تطوير المناطق التي تتوافر فيها أكبر الفرص الاقتصادية والسكنية والاتصالات.
- أحداث تطوير في المناطق التي تقل فيها المعوقات الطبيعية والإدارية إلى أدنى حد.
- تطوير المناطق التي تتوافر فيها أفضل الإمكانات الحضرية.
- تطوير المناطق التي تتمتع بأفضل إمكانات النمو المستقبلي .

٣) **المرحلة الثالثة** : وتتضمن عليه اختيار البديل الأنسب وتطبيقه في الواقع العملي.

٢. تخطيط الأنظمة

يعتمد هذا النوع من التخطيط على اعتبار الخطة وحدة متكاملة ومترابطة بين العلاقات المتداخلة مع بعضها . وبناء عليه فإن المنطقة أو المناطق المطلوب تنميتها وتطويرها بنظر إليها كنظام عام شامل مكون في حد ذاته من أنظمة فرعية . أي أن مجموعة الأنظمة الفرعية هى التي تكل فى مجموعها النظام فى شكله اللانهائي . فعملية المسح بين عناصر الخطة لا يمكن تحقيقها إي من خلال منهج النظام . فالنظام مكون فى العادة من أنشطة بشرية تترابط مع بعضها من خلال قنوات الاتصال التي يصنعها السكان فى حركاتهم اليومية ، إلا إن النقد الموجه إلى هذا النوع من التخطيط أنه يهمل الجوانب السلوكية كالمتغيرات الثقافية والاجتماعية التى أصبحت تشكل عناصر مهمة فى الفكر التخطيطي المعاصر(عبد الإله أبوعياش : ١٩٩٨، ٢٧-٢٩) .

٣. التخطيط الموجه

برز مفهوم التخطيط الموجه انعكاساً للنقد الواسع الذى تعرض له مفهوم تخطيط النظام فى الولايات المتحدة . فعلى الرغم من أن النظام يضع الإطار الذى تتم من خلاله العملية التخطيطية ويحدد مقادير واتجاهات العلاقات بين عناصره ، إلا أن دور المخطط يقتصر على المسح وصياغة الخطة والتطبيق . وهذا يعنى أن المخطط يبقى بمعزل عن التأثير على صناعة القرار ، بينما يركز مفهوم التخطيط الموجه على ضرورة مشاركة المخططين فى إقناع المسئولين والسكان بأهمية الخطة . أى أن على المخططين أن يقوموا بجهود لترويج الخطة وجعلها مقبولة حتى يمكن الموافقة عليها وتبنيها ، وهذا يعنى أن المفهوم يؤكد على أهمية المشاركة السياسية للمخططين فى عملية التخطيط وصنع القرارات ، كما أنه يعطى وزناً أكبر لأهمية المتغيرات السلوكية وخاصة تلك المرتبطة بعادات السكان وميولهم ورغباتهم (عبد الإله أبوعياش : ١٩٩٨، ٢٩-٣١) .

أولاً : مراجع باللغة العربية

١. إبراهيم بن سليمان الأحيدب " الجغرافيا و التخطيط الإقليمي " ، مجلة الأمن والحياة ، أكاديمية نـايف العربيـة للعلـوم الأمنية ، المجلد (١٦) ، العدد (١٨١) ، نوفمبر ١٩٩٧ .
٢. إبراهيم حلمي عبد الرحمن " التوجيهات العامة للتخطيط القومي " ، معهد التخطيط القـومي ، مـذكرة رقـم (١٧٣) ، القاهرة ، يونيو ١٩٦٦.
٣. إبراهيم عباس عمر " الإدارة الإقليمية و التخطيط الإقليمـي " ، مجلـة الإدارة ، مجلـد (١٤) ، العدد (٤) ، القـاهرة ، أبريل ١٩٨٢ .
٤. إبراهيم عباس عمر " الإدارة الإقليمية و التخطيط الإقليمـي " ، مجلـة الإدارة ، مجلـد (١٤) ، العدد (٤) ، القـاهرة ، أبريل ١٩٨٢ .
٥. إبراهيم محمد العلي ، فراس ناصر " التخطيط الإقليمي والاستثمار الأمثل للأراضي الزراعية في محافظة اللاذقيـة مـن الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٩م " ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصـادية والقانونيـة ، المجلد (٣٣) ، العدد (٥) ، ٢٠١١ .
٦. أبو بكر متولي " الإطار العام للتخطيط الإقليمي " ، مذكرة رقم (٢١١) ، معهد التخطيط القومي، القاهرة ، ١٩٨٨.
٧. أبو بكر متولي " التخطيط القومي والإقليمي والمحلي " ، المنظمة العربية للعلوم الإدارية ، عمان ، ١٩٧٤.
٨. أحمد جار الله الجار الله " التكامل بين جغرافية الحضر و التخطيط الحضري و الإقليمي " ، سلسـلة رسـائل جغرافيـة ، الرسالة (٢٠٨) ، الكويت ، سبتمبر ١٩٩٧ .
٩. أحمد خالد علام " أساسيات التخطيط القومي الشامل " ، ط١ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٧ .
١٠. أحمد خالد علام " التشريعات المنظمة للعمران " ، ط١ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٦ .
١١. أحمد خالد علام " تاريخ التخطيط الإقليمي في مصر و تحويل الأقاليم التخطيطية إلي أقاليم إدارية " ، جمعية التخطيط ، القاهرة ، ١٩٨٤.
١٢. أحمد خالد علام " تخطيط المدن " ، ط١ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٨ .
١٣. أحمد خالد علام ، محمد جمال مرسي " تنمية القرية المصرية والتخطيط الإقليمي " ، ط١ ، مطبعة النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٣ .
١٤. أحمد خالد علام ، محمد قشوة " قـوانين التخطـيط العمرانـي وتنظـيم المبـاني " ، الجـزء الأول ، الأنجلـو المصـرية ، القاهرة ، ١٩٩٥ .
١٥. أحمد خالد علام ، وآخرون " التخطيط الإقليمي " ، ط١ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٥ .
١٦. أحمد خالد علام ، وآخرون " تاريخ تخطيط المدن " ، ط١ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٣.
١٧. أحمد سعيد صعب الغريري " التنمية الإقليمية وأثرها في تغيير استعمالات الأرض في مدينة المحمودية للمدة ١٩٤٧-١٩٩٧م " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، ١٩٩٨ .
١٨. أحمد عارف عساف ، محمد حسين الوادى " التخطيط والتنمية الاقتصادية " ، ط١ ، دار المسيرة للنشـر والتوزيـع ، عمان ، الأردن ، ٢٠١١ .
١٩. أحمد عارف عساف ، محمد حسين الوادى " التخطيط والتنمية الاقتصادية " ، ط١ ، دار المسيرة للنشـر والتوزيـع ، عمان ، الأردن ، ٢٠١١ .
٢٠. أحمد عثمان الخولى ، وآخرون " تقييم خطة الدولة لإصلاح الاختلالات والتفاوتات الإقليميـة : الخـدمات ودورهـا فـى تنمية المدن الجديدة " ، مؤتمر الأزهر الهندسي الدولى الثالث عشر، كلية الهندسة ، جامعة الأزهر ، ٢٠١٤ .
٢١. أحمد عطا الله القطامين " التخطيط الاستراتيجي والإدارة الاستراتيجية " ، ط ١، دار المجدلاوى للنشـر والتوزيـع ، عمان ، الأردن ، ١٩٩٦ .
٢٢. أحمد علي إسماعيل " دراسات في جغرافية المدن " ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة ، ١٩٩٣
٢٣. أحمد كمال الدين عفيفي " نظريات في تخطيط المدن " ، كلية الهندسة ، جامعة الأزهر الشريف، القاهرة، ٢٠٠٩ .
٢٤. أحمد محمد عبد العال " أقطاب ومراكز النمو بين النظرية والتطبيق " ، مجلـة الجمعيـة الجغرافيـة المصـرية ، العـدد الثاني والأربعون ، الجزء الثاني ، ٢٠٠٣ .
٢٥. أحمد محمد عبد العال " الاختلافات الإقليمية فى مستويات التنمية فى مصر " ، مجلة الجغرافيا والتنمية ، العدد التاسع ، كلية الآداب ، جامعة المنوفية ، ١٩٩٧ .
٢٦. أحمد محمد عبد العال " الإقليم والإقليمية فى الفكر الجغرافي " ، مجلة الجغرافيا والتنمية ، شعبة البحوث الجغرافية ، العدد الثامن ، كلية الآداب ، جامعة المنوفية ، ١٩٩٧ .
٢٧. أحمد محمد عبد العال " المدن الجديدة والتنمية الإقليمية في مصر " ، مجلـة كليـة الآداب والعلـوم الإنسـانية ، العـدد العاشر ، جامعة المنيا ، يونيو ١٩٩٢ .
٢٨. أحمد محمد عبدالرحمن المصري " نحو رؤية جديدة للتخطيط الإقليمي فـي مصـر " ، مجلـة الإدارة ، المجلـد (٣١) ، العدد (٤) ، أبريل ١٩٩٩ .
٢٩. أديب عبدالكريم الخليل ، نسرين علـي السـلامة " التخطـيط الإقليمـي " ، كليـة الآداب والعلـوم الإنسـانية ، منشـورات جامعة دمشق ، ٢٠١٧ .
٣٠. أسامة إسماعيل عثمان " الإمكانات التخطيطية المتاحة لتطبيق نظرية الموقع الزراعي على محافظة البصرة : دراسـة في التخطيط الإقليمي " ، مجلة كلية الآداب ، العدد (٥٥) ، جامعة البصرة ، ٢٠١١
٣١. أسامة الخصاونه " تخطيط المدن " ، كلية الهندسة ، جامعة فيلادلفيا ، عمان ، الأردن ، ٢٠١٤ .

٣٢. أسامة محمد سيد " التخطيط الاستراتيجي وجودة التعليم واعتماده " ، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٨ .
٣٣. أسعد معتوق " بيانات ومؤشرات التنمية الإقليمية كمدخل لصياغة الأقاليم التنموية دراسة حالة الأقاليم السورية " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الهندسة المعمارية ، جامعة دمشق ، ٢٠٠٩
٣٤. أسعد معتوق " نظريات التخطيط الإقليمي " ، هئية تخطيط الدولة ، دمشق ، ٢٠٠٤ .
٣٥. أسماء محمد عبد العاطي " محاور الحركة الرئيسية وتأثيرها علي التنمية الإقليمية " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٤ .
٣٦. إسماعيل عبد العزيز عامر " أهمية التخطيط الإقليمي في تقسيم الجمهورية لأقاليم تخطيطية كبري " ، مجلة جمعية المهندسين المصرية ، العدد الأول ، المجلد الخامس عشر، ١٩٧٦ .
٣٧. إسماعيل عبد العزيز عامر " علاقة التخطيط الإقليمي والعمراني بشبكة الطرق " ، حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية ، جامعة قطر ، العدد (١٧) ، قطر ، ١٩٩٤ .
٣٨. إسماعيل عبدالعزيز عامر " التخطيط الإقليمي ومدى الاستفادة من تجارب الدول المختلفة وإمكانية تطبيقه في الدول النامية " ، مجلة جمعية المهندسين المصرية ، العدد الأول ، المجلد الثامن عشر ، ١٩٧٩ .
٣٩. إسماعيل عبدالعزيز عامر " التخطيط العمراني والتصميم الحضري " ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، ٢٠١٢ .
٤٠. إسماعيل عبدالعزيز عامر " المشاكل التخطيطية مابين القرنيين العشرين والواحد والعشرين " ، مجموعة أبحاث ، مجلة جمعية المهندسين المصرية ، ٢٠١٥.
٤١. إسماعيل عبدالعزيز عامر " آليات التخطيط العمراني في إطار التخطيط القومي للقرن الحادي والعشريين " ، مجلة جمعية المهندسين المصرية ، العدد الثاني ، المجلد الثامن والثلاثون ، ١٩٨٦ .
٤٢. إسماعيل عبدالعزيز عامر " أهمية التخطيط الإقليمي في تقسيم الجمهورية لأقاليم تخطيطية كبرى " ، مجلة جمعية المهندسين المصرية ، العدد الأول ، المجلد الخامس عشر ، ١٩٧٦ .
٤٣. إسماعيل عبدالعزيز عامر" استراتيجيات التخطيط الإقليمي " ، منظمة العواصم والمدن الإسلامية ، جدة ، ٢٠١٢.
٤٤. أكاديمية البحث العلمى " الملامح العريضة للمدن المصرية ٢٠٠٠ " ، المرحلة الثانية ، التقرير النهائي ، القاهرة ، ١٩٩٨ .
٤٥. أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، الهيئة العامة لبحوث البناء والإسكان والتخطيط العمراني " المسكن الحضري " ، الهيئة العامة للتخطيط العمراني ، الجزء الثالث ، ١٩٨٠
٤٦. أكاديمية البحث العلمي ، الهيئة العامة للبحوث والبناء والإسكان والتخطيط العمراني " المسكن الريفي والتخطيط العمراني للقرية لمصرية " ، الجزء الثالث ، القاهرة ، ١٩٨٠.
٤٧. آلايف " التخطيط الإقليمي فى البلدان النامية " ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٨٠.
٤٨. إلهام حسن " تحديات المستقبل في التخطيط الحضري : الدروس المستقاة من التجارب الأوربية " ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، سلسلة العلوم الهندسية ، المجلد (٢٧) ، العدد (٢) ، ٢٠٠٥ .
٤٩. الأمانة العامة للإدارة المحلية " قانون الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية " ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٩٨٩ .
٥٠. أمين الطربوش " أسس التقسيم الإقليمي " ، مطبعة جامعة دمشق ، ١٩٩٢.
٥١. أمين رشيد كنونة " التخطيط الاقتصادي " ، ط١ ، المكتبة الوطنية ، بغداد ، ١٩٨٣ .
٥٢. إياد محمد شناعة " التخطيط الإقليمي بين الواقع وحاجات المستقبل في قطاع غزة " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .
٥٣. أيمن الهبل " دراسات الآثار البيئية كعنصر أساسي في التخطيط البيئي ودوره في الحفاظ علي الخطط الإنمائية الشاملة " ، مركز الدراسات والبحوث البيئية ، جامعة دمشق ، فبراير ١٩٨٥ .
٥٤. أيمن عبدالحميد عبدالخالق " محاضرات في التخطيط الإقليمي " ، كلية الآداب ، جامعة الزقازيق ، ٢٠١٧
٥٥. باهر إسماعيل حلمي فرحات " تأثير لامركزية الإدارة علي التنمية العمرانية في مصر " ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، قسم التخطيط العمراني ، كلية الهندسة ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٦ .
٥٦. بشير العلاق " الإدارة الحديثة نظريات ومفاهيم " ، ط١ ، دار الباروزى العلمية للنشر والتوزيع ، الأردن ، عمان ، ٢٠٠٨ .
٥٧. بشير علي محمد خنريتش " أثر التخطيط الإقليمي علي التنمية الزراعية والصناعية بالجماهيرية الليبية ـ دراسة تطبيقية على شعبية يفرن ١٩٩٨ ـ ٢٠٠٦م " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النيلين ، الخرطوم ، ٢٠٠٨ .
٥٨. بوزغاية باية " المخططات العمرانية كأحد عوامل توسع المجال الحضري من أجل تحقيق التنمية المستدامة مدينة بسكرة نموذجاً " ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، العدد (١٥) ، جامعة قاصدي مرباح ـ ورقلة ، الجزائر، يونيه ٢٠١٤ .
٥٩. بوشارب سارة " الإقليم بين المقاربة المؤسساتية والمقاربة التسويقية لتحقيق التنمية المحلية ـ دراسة ميدانية لإقليم وهران " ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التيسير، جامعة وهران ٢ ، الجزائر ، ٢٠١٥.
٦٠. ثائر شاكر محمود الهيتي " تقويم التوجهات التخطيطية لاستعمالات الأرض في مدينة الرمادي باستخدام أسلوب التحليل العاملي " ، المجلة العراقية للهندسة المدنية ، جامعة الأنبار ، المجلد (٧) ، العدد (١) ، ٢٠١١.
٦١. ثائر مطلق محمد عياصرة " التخطيط الإقليمي : دراسة نظرية وتطبيقية " ، ط١ ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٩ .

٦٢. ثائر مطلق محمد عياصرة " التخطيط الإقليمي لمحافظة جرش "، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التخطيط والإدارة ، جامعة البلقاء التطبيقية ، السلط ، الأردن ، ٢٠٠٥ .
٦٣. جاد عبدالله حماد " التخطيط الإقليمي للمستقبل المصري " ، الاقتصاد والمحاسبة ، العدد (٦٠٢) ، القاهرة ، أكتوبر ٢٠٠٢ .
٦٤. جلال النطاط " التخطيط بين التنمية الاقتصادية وملامح المستقبل " ، مجلة المال والتجارة ، المجلد (٥)، العدد (٥٢) ، أغسطس ١٩٧٣ .
٦٥. جمال النسور ، وآخرون " مبادئ التخطيط " ، ط١ ، التطبيقية للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن ، ٢٠٠٩ .
٦٦. جمال حمدان " جغرافية المدن " ، الطبعة الثانية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٧ .
٦٧. جمال حمدان " دور التخطيط الإقليمي فى العلاقة بين موارد المياه والعمران فى مصر " ، مجلة مرآة العلوم الاجتماعية ، السنة الثانية ، مايو ١٩٥٩ .
٦٨. جمال داود سلمان " التخطيط الاقتصادي " ، ط١ ، المكتبة الوطنية ، بغداد ، ١٩٨٩ .
٦٩. جهاد موسي أبو طويلة " التخطيط الإقليمي والتنمية ، معطيات الواقع وآفاق المستقبل بقطاع غزة فى فلسطين المحتلة " ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الخرطوم ، ١٩٩٤ .
٧٠. جون كلايسون " مدخل الى التخطيط الإقليمي " ، ترجمة د.اميل جميل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي , جامعة بغداد , ١٩٨٧ .
٧١. حربي عريقات " التخطيط الإقليمي بين النظرية والتطبيق " ، المؤتمر العلمي حول التخطيط الإقليمي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في سورية ، جامعة دمشق ، ٢٠٠٧ .
٧٢. حسام قطب الغراب ، هايدي أحمد شلبي " فاعلية نظام التخطيط العمراني فى مصر فى تحقيق التنمية العمرانية المستدامة للمدن المصرية " ، المؤتمر العلمى السادس ، معهد التخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا ، جامعة بغداد فى الفترة ١٥- ١٦ /٢٠١٣/٥ .
٧٣. حسن أمين الفتوي " التخطيط الإقليمي " ، الجزء الأول ، مطبعة الداودي ، دمشق ، سوريا ، ٢٠٠٢ .
٧٤. حسن عيد " دراسات في التنمية والتخطيط " ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٩.
٧٥. حسون عبود دبعون الجبوري " محاضرات التخطيط الإقليمي و جغرافية التنمية " ، كلية الآداب ، جامعة القادسية ، ١٩٨٩ .
٧٦. الحسيني محمد بدر " السياسة الإقليمية والتخطيط الإقليمي " ، مجلة المال والتجارة ، مجلد (١٠) ، العدد (١١٧) ، القاهرة ، يناير ١٩٧٩ .
٧٧. حليم حسين عارف ، محسن بياض " تخطيط وتنظيم المدن بين النظرية والتطبيق " ، الجزء الأول ، جهاز نشر الكتاب الجامعي ، جامعة الإسكندرية ، ١٩٨٤ .
٧٨. حنان حسنى سليمان العصار " رؤية تحليلية لمحاور التخطيط الإقليمي للتنمية السياحية فى مصر (بالتطبيق على مدينة الإسكندرية) " ، مجلة اتحاد الجامعات العربية للسياحة والضيافة ، كلية السياحة و الفندقة ، المجلد (٧) ، العدد (١) ، جامعة قناة السويس ، يونيو ٢٠١٠ .
٧٩. حنان رجائى عبد اللطيف " الإدارة المحلية فى مصر (المبادئ – الأهداف – التوجهات) " ، مذكرة خارجية ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ٢٠٠٥.
٨٠. خالص حسني الأشعب " إقليم المدينة بين التخطيط الإقليمي والتنمية الشاملة " ، مطابع التعليم العالي ، الموصل ، ١٩٨٩.
٨١. خلف حسين علي الدليمي " التخطيط الحضري : أسس ومفاهيم " , دار العلم الثقافة للنشر والتوزيع , عمان ، الأردن ، ٢٠٠٢ .
٨٢. خلود رياض صادق " مناهج تخطيط المدن الذكية ـ دراسة حالة دمشق " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الهندسة العمارة ، جامعة دمشق ، ٢٠١٣ .
٨٣. داليا حسين الدرديري " المدن الجديدة وإدارة التنمية العمرانية في مصر" ، كتاب الأهرام الاقتصادي ، العدد (١٩٧) ، مايو ٢٠٠٤.
٨٤. راوية حسن " مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية " ، ط١ ، الدار الجامعية، الإسكندرية ،٢٠٠٥
٨٥. ربيع عبد الرحمن السعداوى " موسوعة الحكم المحلى فى جمهورية مصر العربية " ، المنظمة العربية للعلوم الإدارية ، الجزء الثالث ، القاهرة ، ١٩٨١ .
٨٦. رشاد أحمد عبد اللطيف " أساليب التخطيط للتنمية " ، ط١ ، المكتبة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٢ .
٨٧. رضا سلامة علي أحمد " دور المشاركة الشعبية في تحقيق أهداف التخطيط الإقليمي " ، المؤتمر العلمى الدولى الحادى والعشرون للخدمة الاجتماعية ، المجلد (٨) ، كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان ، مارس ٢٠٠٨ .
٨٨. رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة " تقرير المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية " ، الدورة السابعة ، سبتمبر – يونيو ١٩٨٦-١٩٨٧ .
٨٩. رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة " تقرير المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية " ، الدورة الحادية والعشرون ، ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠١ .
٩٠. رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة " دورة أورجواي ودلالاتها للاقتصاد المصري " ، المجلس القومي للإنتاج والشؤن الاقتصادية ، القاهرة ، ١٩٩٣ .
٩١. رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة " رؤية عصرية للتخطيط الإقليمي والإدارة المحلية فى مصر " ، مجلة جمعية المهندسين المصرية ، العدد الثالث ، القاهرة ، ١٩٥٥ .

٩٢. رياض جمال عزت أبوشهاب " اتجاهات التخطيط الإقليمي لمنطقة جنوب شرق نابلس واقتراح إقامة مراكز خدمات مشتركة " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس، فلسطين ، ٢٠٠٤

٩٣. رياض كاظم سلمان الجميلي " تخطيط استعمالات الأرض الدينية في المركز التقليدي لمدينة كربلاء " ، مجلة البحوث الجغرافية ، العدد التاسع ، كلية التربية للبنات ، جامعة الكوفة ، العراق ، ٢٠٠٨ .

٩٤. زكي محمود هاشم " الإدارة العلمية " ، ط٣ ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ١٩٨١.

٩٥. زين الدين عبد المقصود غنيمي " التخطيط البيئي مفاهيمه ومجالاته " ، سلسلة قضايا بيئية تصدرها الجمعية الكويتية لحماية البيئة ، دولة الكويت ، أبريل ١٩٨٢ .

٩٦. زين الدين عبدالمقصود غنيمي " محافظة الجهراء - دراسة في التخطيط البيئي والتنمية الريفية " ، مجلة الجمعية الجغرافية الكويتية ، إصدار خاص ، العدد الرابع ، الكويت ، ١٩٨١.

٩٧. زين العابدين على صفر " مبادئ تخطيط النقل الحضري " ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٤ .

٩٨. سالي بهاء الدين محمد المراغي " دراسة تحليلية لمعايير نجاح سياسة محاور التنمية الإقليمية (دراسة تطبيقية مصر) " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الهندسة ، جامعة القاهرة ، ٢٠١٤ .

٩٩. سام دلة " دور التخطيط الإقليمي في التنمية المستدامة " ، منشورات جامعة دمشق ، ٢٠٠٧ .

١٠٠. سامي أمين عامر، ابتهال أحمد " محاضرات في التنمية الإقليمية " ، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني ، جامعة القاهرة ، ٢٠١٠ .

١٠١. سعدي محمد صالح السعدي " التخطيط الإقليمي ، نظرية ، توجيه ، تطبيق " ، منشورات بيت الحكمة ، جامعة بغداد ، ١٩٨٩.

١٠٢. سفيان التل " التخطيط الإقليمي والتجربة الأردنية " ، إدارة التخطيط الإقليمي ، عمان ، الأردن ، ١٩٨١

١٠٣. سلوي توفيق رمضان " تأثير تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية على التنمية العمرانية " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٥ .

١٠٤. سلوي توفيق رمضان " نموذج تحليلي للسكان والعمالة للأقاليم التخطيطية المصرية " ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٠.

١٠٥. سليمان أبو جاموس " مبادئ الإدارة " ، نابلس ، فلسطين ، ١٩٩٢ .

١٠٦. سليمان عبد الستار خاطر " الجغرافي بين الخطة والتخطيط " ، الموسم الثقافي الأول للجمعية الجغرافية الكويتية ، ١٩٧٤.

١٠٧. سمير حكيم يوسف " التخطيط الإقليمي والأمن العام " ، مجلة الأمن العام ، وزارة الداخلية ، المجلد (٢٤) ، العدد (٩٥) ، القاهرة ، أبريل ١٩٨١ .

١٠٨. سمير محمد علي الرديسي " مدخل للتخطيط الإقليمي " ، ط١ ، مؤسسة التربية للطباعة والنشر ، الخرطوم ، ١٩٩٨.

١٠٩. سميرة كامل محمد " التخطيط الاجتماعي: مدخل إلى القرن الواحد و العشرين " ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، ١٩٨٨ .

١١٠. سميرة محمد الكندري " التخطيط البيئي " ، مجلة بيئتنا، الهيئة العامة للبيئة، العدد (١١)، الكويت، يونيو ١٩٩٩.

١١١. سيد محمد الكيلانى " الإدارة المحلية وتطورها علاقاتها بالتخطيط " ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، إبريل ١٩٨٨ .

١١٢. سيد محمد عبد المقصود خاطر " الإطار النظري العام للتخطيط الإقليمي " ، مذكرة داخلية رقم (٧٠١) ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

١١٣. سيد محمد عبد المقصود خاطر " التخطيط والتنمية الإقليمية " ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

١١٤. سيد محمد عبد المقصود خاطر " مقدمة فى الأساليب التحليلية للتخطيط الإقليمي " ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٨٧ .

١١٥. سيد محمد عبد المقصود خاطر ، وزملائه " تقسيم مصر إلي أقاليم تخطيطية " ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، العدد (١) ، المجلد (١٥) ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، يونيو ٢٠٠٧ .

١١٦. السيد محمد كيلانى ، سيد محمد عبد المقصود " الفوارق الإقليمية في مصر وطرق قياسها " ، معهد التخطيط القومي ، مذكرة رقم (١٣٢٤) ، القاهرة ، مايو ١٩٨٢ .

١١٧. شفيق العوضي الوكيل " التخطيط العمراني : مبادئ ، أسس وتطبيقات " ، الجزء الأول ، كلية الهندسة ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٦ .

١١٨. شوام بوشامة" مدخل إلى الاقتصاد العام " ، ط٢ ، دار الغرب للنشر والتوزيع ، القاهرة ،٢٠٠٠.

١١٩. صباح محمود محمد " الحاسبات وتخطيط النقل الحضري " , مجلة الجمعية الجغرافية العراقية , العدد (٢٩) , بغداد ، ١٩٩٥ .

١٢٠. صباح محمود محمد" المخل إلي تخطيط النقل الحضري" ، ط١، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٣.

١٢١. صبري فارس الهيتي " التخطيط الحضري " ، ط١ ، دار حامد اليازوري للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٩

١٢٢. صبري فارس الهيتي " تخطيط المدن والقري " ، ط١ ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٦

١٢٣. صبري فارس الهيتي " جغرافية المدن " ، ط١ ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٢.

١٢٤. صبري محمد حمد " التخطيط الإقليمي والتنمية : دراسة نظرية تطبيقية " ، الدار العالمية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٨ .

١٢٥. صدقي أحمد المومني " التخطيط الإقليمي وأثره في تحسين الأداء الكلي للمرافق والخدمات العامة : دراسة تحليلية للمرافق الصحية في محافظة الطفيلة " ، مؤتة للبحوث والدراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد (٩) ، العدد (٦) ، الأردن ، ١٩٩٤ .
١٢٦. صدقي أحمد المومني " تطبيق معايير التخطيط الإقليمي في عملية دمج البلديات في الأردن " ، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات والعلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد (٢١) ، العدد (٦) ، ، جامعة مؤتة ، الأردن ، ٢٠٠٦ .
١٢٧. صفوح خير " البحث الجغرافي ، مناهجه وأساليبه " ، دار المريخ للنشر والتوزيع ، الرياض ، ١٩٩٠.
١٢٨. صفوح خير " التخطيط الإقليمي " ، الجمهورية العربية السورية ، دمشق ٢٠٠٥ .
١٢٩. صفوح خير " التنمية و التخطيط الإقليمي " ، منشورات وزارة الثقافة ، سوريا ، دمشق ٢٠٠٠ .
١٣٠. صقر أحمد صقر " عشرون عاماً من التخطيط القومي فى مصر المعاصرة " ، العدد رقم (٣٧١) ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٧٨ .
١٣١. صلاح الدين بحيري " قراءات في التخطيط الإقليمي ، وجه نظر جغرافية " ، ط١ ، دار الفكر المعاصر للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، ١٩٩٤.
١٣٢. صلاح الدين علي الشامي " الجغرافية دعامة التخطيط " ، ط٢ ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ٢٠٠٠
١٣٣. صلاح الدين محمد نامق " أسس علم الاقتصاد الاشتراكي " ، ط٣ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٦ .
١٣٤. صلاح الشريف " التخطيط الإقليمي وسياسة الاستخدام " ، القاهرة ، ١٩٧٠.
١٣٥. صلاح محمد عكيل الشمري " المعايير التخطيطية وتغيرات استعمالات الأرض الحضرية حالة الدراسة محلتي ٩٧٩-٩٥٩ في الزعفرانة " ، رسالة ماجستير غير منشورة المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي ، جامعة بغداد ، ٢٠١٠.
١٣٦. طارق عبد اللطيف أبو عطا " محاضرات في التخطيط الإقليمي " ، كلية الهندسة ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٥
١٣٧. طارق عبد اللطيف أبو عطا " محاضرات في مادة التخطيط العمراني " ، كلية الهندسة ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٨
١٣٨. الطاهر لدع " الاتجاهات الحديثة في نظرية التخطيط العمراني : من عموميات النظريات المعيارية إلي خصوصيات الممارسة بحكمة في الواقع " ، بريد المعرفة ، العدد (١٦) ، أكتوبر ٢٠١٣ .
١٣٩. الطاهر لشعيبي ، سويهر نواري " التخطيط الإقليمي وآفاق التنمية المستدامة في الجزائر " ، مجلة الجمعية الجغرافية المصرية ، السنة (٤٤) ، العدد (٥٩) ، ٢٠١٢ .
١٤٠. طه عبد القادر حمد عبد الهادي " اتجاهات التخطيط الإقليمي والتطور العمراني للقرى الواقعة شمال غرب محافظة نابلس " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح ، ٢٠٠٥ .
١٤١. عادل محمود حمدى " الاتجاهات المعاصرة فى نظم الإدارة المحلية، دراسة مقارنة " ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٨٢.
١٤٢. عاطف حمزة حسن " تخطيط المدن أسلوب ومراحل " ، مطبعة قطر الوطنية ، جامعة قطر ،١٩٩٢.
١٤٣. عايد خطاب " سلسلة محاضرات في التخطيط غير منشورة " ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨٩ .
١٤٤. عايدة نسيم بشارة " المدخل إلي التخطيط الإقليمي " ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٦
١٤٥. عبد الإله أبوعياش " الجغرافيا والتخطيط " تحرير عبد الإله أبو عياش: التخطيط والتنمية فى المنظور الجغرافي ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ١٩٨٣ .
١٤٦. عبدالإله أبوعياش " التخطيط والتنمية في المنظور الجغرافي : دراسات مختارة " ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ١٩٨٣ .
١٤٧. عبدالإله أبوعياش " الجغرافيا والتخطيط " ، نشرة البحوث والجغرافية ، قسم الجغرافية ، جامعة الكويت ، الجمعية الجغرافية الكويتية ، العدد (٧١) ، نوفمبر ، الكويت ، ١٩٨٤ .
١٤٨. عبدالإله أبوعياش " توجهات التخطيط الإقليمي " ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد (١٦) ، العدد (١) ، الكويت ، ربيع ١٩٨٨ .
١٤٩. عبدالإله أبوعياش ، عبدالوهاب راشد الهارون " التخطيط للنقل العام توجهات في التجربة الكويتية " ، ط١ ، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي الكويت ، ١٩٨٦
١٥٠. عبدالأمير عباس الحيالي ، سارة عبدالله حسون " التخطيط الإقليمي والتنمية الريفية في ريف قضاء خانقين " ، مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية ، العدد (٦٧) ، جامعة ديالي ، ديسمبر ٢٠١٥ .
١٥١. عبدالباقى محمد إبراهيم " استراتيجية التنمية الحضرية في المدن المصرية " ، مركز الدراسات التخطيطية و المعمارية ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ٢٠٠٠ .
١٥٢. عبدالباقى محمد إبراهيم " تخطيط المناطق الصناعية من منظور بيئى " ، مركز الدراسات التخطيطية و المعمارية ، العدد (١٢٠) ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ديسمبر ٢٠٠٨ .
١٥٣. عبدالباقى محمد إبراهيم " دراسات تحليله فى تخطيط المدن المصرية " ، بحوث المؤتمر الهندسي العربي الثامن ، جامعة الإسكندرية سبتمبر ١٩٦١.
١٥٤. عبدالباقى محمد إبراهيم ، عبد المنعم أحمد الفقى " الإدارة البيئية للعمران الحضري " ، مركز الدراسات التخطيطية و المعمارية ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٩٨ .
١٥٥. عبدالحسين جواد السريح " إقليم المدينة والتخطيط الإقليمي " ، مجلة كلية التربية ، العدد (١) ، جامعة البصرة العراق ، ١٩٧٩ .
١٥٦. عبدالحليم مهروباشة " مبادئ و أسس التخطيط الحضري " ، ط١ ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٦ .

١٥٧. عبدالحليم مهورباشة " مبادئ وأسس التخطيط الحضري " ، ط١ ، دار حامد اليازوري للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٣ .
١٥٨. عبدالحميد عبد الواحد " مقدمة في تخطيط النقل الحضري " ، ط١ ، منشورات جامعة قطر ، ١٩٨٩ .
١٥٩. عبدالرحمن أحمد الحواس " أثر إدارة الوقت والتخطيط الاستراتيجي على الكفاءة الإنتاجية " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الزعيم الأزهري ، الخرطوم ٢٠٠٥ .
١٦٠. عبدالصاحب ناجي البغدادي ، محمد جواد عباس شبع " التنمية الصناعية والتخطيط الإقليمي في محافظة النجف الأشرف " ، مجلة كلية الآداب ، المجلد (٩) ، العدد (٢٧) ، جامعة الكوفة ، العراق ٢٠١٦.
١٦١. عبدالعزيز عجمية ، وزملائه " مقدمة في التنمية والتخطيط " ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٣.
١٦٢. عبدالفتاح صديق عبدالله " أسس الصور الجوية والاستشعار عن بعد " ، ط ٢، مكتبة الرشد ، الرياض ، ٢٠٠٦.
١٦٣. عبدالفتاح صديق عبدالله " التخطيط الإقليمي وتطبيقاته الجغرافية " ، دار المعرفة للتنمية البشرية ، الرياض ، ٢٠٠٧ .
١٦٤. عبدالفتاح قنديل " اقتصاديات التخطيط: الاعتبارات النظرية ـ القرارات الفنية ـ إجراءات التخطيط " ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ١٩٧٢ .
١٦٥. عبدالله بن سعد محمد الخالدي " الأسلوب الجغرافي التطبيقي في التخطيط الحضري " ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، مجلد (٣١) ، العدد (١١٩) ، جامعة الكويت ، أكتوبر ٢٠٠٥ .
١٦٦. عبدالله بن سعد محمد الخالدي " الاستقطاب الجغرافي المستدام في التخطيط الإقليمي وآلية تطبيقه " ، مجلة كلية الآداب ، مجلد (٧٣) ، ج (٥) ، جامعة القاهرة ، يوليو ٢٠١٣ .
١٦٧. عبدالله بن علي المرواني " التخطيط التنموي ، الإطار النظري والمنهج التطبيقي " ، دار المريخ ، الرياض ، ٢٠٠٥
١٦٨. عبدالله سالم عومر " محاضرات في التخطيط الإقليمي " ، قسم الجغرافيا ، كلية الآداب ، جامعة الفاتح ، ليبيا ، ٢٠٠٨ .
١٦٩. عبدالله علي حامد " التخطيط الإقليمي لشرق السودان " ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٤ .
١٧٠. عبدالله محمد حامد " الاقتصاد الإقليمي " ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، ٢٠٠٤ .
١٧١. عبدالمحسن صالح " التخطيط والتنمية : استعراض لبعض التجارب الناجحة في واقع ومستقبل التخطيط بدول مجلس التعاون الخليجي " ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، ٢٠٠٩ .
١٧٢. عبدالمطلب علي عبد المطلب " التخطيط الإقليمي في مصر في ظل الخطة الخمسية " ، مجلة الإدارة ، المجلد (١٣) ، العدد (٤) ، أبريل ١٩٨١ .
١٧٣. عبدالناصر صبري شاهر الراوي " الأسس الجغرافية لتخطيط المدن " ، ط١ ، دار صفاء للطباعة والنشر ، عمان ، ٢٠١٦ .
١٧٤. عبدالنبي إسماعيل الطوخي " التخطيط الإقليمي للموارد البشرية و علاقته بالتخطيط على المستوى القومي " ، مجلة الإدارة ، المجلد (١٠) ، العدد (٣) ، القاهرة يناير ١٩٧٨ .
١٧٥. عبدالهادي محمد والي " التخطيط الحضري- تحليل نظري وملاحظات واقعية " ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٣.
١٧٦. عبدوتي ولد عالي " التخطيط الإقليمي في موريتانيا : دراسة في البعد المكاني للتنمية " ، مجلة البحوث والدراسات العربية ، العدد (٢٨) ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٩٧ .
١٧٧. عبدوتي ولد عالي " ملاحظات و مفاهيم أساسية في العلاقة بين الجغرافيا والتخطيط الإقليمي " ، مجلة الجمعية الجغرافية المصرية ، الجزء الثاني ، العدد (٣٤) ، القاهرة ، ١٩٩٩ .
١٧٨. عبلة عبد الحميد بخاري " التنمية والتخطيط الاقتصادي : مقدمة في التنمية والتخطيط " ، الجزء الأول ، ، كلية الاقتصاد والإدارة ، جامعة الملك عبدالعزيز ، جدة ، ٢٠١٤.
١٧٩. عبلة عبد الحميد بخاري " التنمية والتخطيط الاقتصادي : نظريات النمو والتنمية الاقتصادية " ، الجزء الجزء الثالث ، كلية الاقتصاد والإدارة ، جامعة الملك عبدالعزيز ، جدة ، ٢٠١٧.
١٨٠. عبلة عبد الحميد بخاري " مقدمة في الاقتصاد الإقليمي " ، كلية الاقتصاد والإدارة ، جامعة الملك عبدالعزيز ، جدة ، ٢٠١٣.
١٨١. عبير محمد جلال الدين " نحو منهجية عمل لتنمية الأقاليم السياحية المصرية من خلال التعدد الاقتصادي لمدنها الساحلية " ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الهندسة ، جامعة القاهرة ، يونيو ٢٠١٢ .
١٨٢. عبير محمد جلال الدين " نحو منهجية عمل لتنمية الأقاليم السياحية المصرية من خلال التعدد الاقتصادي لمدنها الساحلية " ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الهندسة ، جامعة القاهرة ، يونيو ٢٠١٢ .
١٨٣. عثمان إبراهيم السيد " التخطيط مقوماته وإدارة تنفيذه " ، مركز البحوث والدراسات الإنمائية ، جامعة الخرطوم ، ١٩٨٨ .
١٨٤. عثمان محمد غنيم " التخطيط أسس ومبادئ عامة " , ط٤ , دار صفاء للنشر والتوزيع, الأردن , ٢٠٠٨.
١٨٥. عثمان محمد غنيم " المخططات الإقليمية والعمرانية ـ دراسة في منهجية إعدادها من منظور التخطيط العمراني " ، ط٢ ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٥ .
١٨٦. عثمان محمد غنيم " تخطيط استخدام الأرض ، إطار جغرافي عام "، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠١
١٨٧. عثمان محمد غنيم " تخطيط استخدام الأرض الريفي والحضري " ، ط٢، دار صفاء للنشر والتوزيع ، الأردن ، ٢٠٠٨.

١٨٨. عثمان محمد غنيم " تخطيط الخدمات والمرافق الاجتماعية من منظور عمراني " ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، الأردن ، ٢٠١٣ .
١٨٩. عثمان محمد غنيم " معايير التخطيط ، فلسفتها وأنواعها ومنهجية إعدادها وتطبيقاتها في مجال التخطيط العمراني " ، ط٢ ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١١ .
١٩٠. عثمان محمد غنيم " مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي " ، ط١ ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٩.
١٩١. عثمان محمد غنيم ، صباح فاضل الجميلي " التخطيط التنموي الإقليمي في إطار اللامركزية الإدارية - التجربة الأردنية "، مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والاجتماعية والإنسانية، المجلد (١٤) ، العدد (٢) ، يوليو ٢٠٠٢.
١٩٢. عدنان حميشو " محاضرات في التخطيط الإقليمي " ، معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، دمشق ، ٢٠٠٨ .
١٩٣. عدنان مكي عبد الله البدراوي ، فلاح جمال معروف العزاوي " التنمية والتخطيط الإقليمي " ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، العراق ، ١٩٩١ .
١٩٤. عزت سلامة " التخطيط الإقليمي وسيلة للتخطيط القومي الشامل " ، جماعة خريجي المعهد القومي للإدارة العليا ، الإسكندرية ، نوفمبر ١٩٦٦ .
١٩٥. عصام الدين محمد علي " رؤية مستقبلية في تخطيط المدن " ، مجلة البحوث الهندسية ، كلية الهندسة بشبين الكوم ، جامعة المنوفية ، المجلد (٢٦) ، العدد (٢) ، أبريل ٢٠٠٣.
١٩٦. عصام بن يحيى عمر الفيلالي " التخطيط العمراني الاستراتيجي والإدارة الاستراتيجية للمدن " ، سلسلة إصدارات نحو مجتمع المعرفة ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، العدد (١٥) ، جامعة الملك عبد العزيز ، ١٩٩٧.
١٩٧. عقيل جاسم عبد الله " المدخل إلى التخطيط الاقتصادي " ، الجامعة المفتوحة ، طرابلس ، ليبيا ، ١٩٩٧.
١٩٨. عقيل جاسم عبدالله " المدخل إلى التخطيط الاقتصادي : منهج نظري وأساليب تخطيطه " ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ١٩٩٩ .
١٩٩. علاء سيد محمود ، عبدالوهاب إبراهيم عيسي " مدخل إلي التخطيط الإقليمي : النظرية والتطبيق " ، ط٤ ، مكتبة نورهان للنشر والتوزيع ، طنطا ، ٢٠١٨ .
٢٠٠. علي إحسان شوكت " اقتصاديات الأقاليم " ، الجامعة المفتوحة ، ٢٠٠٠ .
٢٠١. علي الحسن محمد نور زروق " أثر التخطيط الاستراتيجي علي التنمية الاقتصادية في السودان - دراسة حالة : الخطة العشرية (١٩٩٢- ٢٠٠٢ م) " ، مجلة جامعة بخت الرضا ، العدد (١٥) ، الخرطوم ، ديسمبر ٢٠١٥.
٢٠٢. علي الحوات " التخطيط الحضري " ، ط١، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، طرابلس ، ١٩٩٠ .
٢٠٣. علي حاتم القريشي " تخطيط وإدارة الموارد الطبيعية " ، حوض الفرات للطباعة والنشر ، النجف الأشرف ، العراق ، ٢٠١٧ .
٢٠٤. علي سالم الشواورة " التخطيط في الريف والحضر " ، دار المسيرة للطباعة والنشر ، عمان ، الأردن ، ٢٠١٢.
٢٠٥. علي صبري محمود " التخطيط للتنمية الريفية المتكاملة " ، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية ، الفصل الأول ، ١٩٩٩.
٢٠٦. علي عباس" أساسيات علم الإدارة " ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ،عمان ، ٢٠٠٤.
٢٠٧. علي فلاح الزغبي " مبادئ و أسس التخطيط الحضري " ، ط١ ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠١٤
٢٠٨. علي لطفي " التخطيط دارسة نظرية وتطبيقية " ، الدار الجامعية ، بيروت ، ١٩٨٨ .
٢٠٩. عماد حمد المصري ، هبه محمد مرهف السقا " محور التنمية الرئيس في سورية (دمشق - حلب) وامتدادهما - دراسة تحليلية نقدية بين التخطيط الإقليمي و مأموله " ، مجلة العمارة والتخطيط ، جامعة الملك سعود ، المجلد (٢٣) ، العدد (٢) ، الرياض ، ٢٠١٠ .
٢١٠. عمر محمد علي محمد " التخطيط الإقليمي وتطبيقاته الجغرافية بين الأصالة والمعاصرة " ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الإسكندرية ، ٢٠٢٠.
٢١١. عمر محمد علي محمد " الجغرافية الإقليمية : الأسس والمفاهيم " ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الإسكندرية ، ٢٠١٧.
٢١٢. عمر محمد علي محمد " الجغرافية البشرية الأسس و الاتجاهات الحديثة والمعاصرة " ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الإسكندرية ، ٢٠١٥.
٢١٣. عمر محمد علي محمد " الجغرافية التطبيقية بين الأصالة والمعاصرة " ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الإسكندرية ، ٢٠١٧.
٢١٤. عمر محمد علي محمد " الفكر الجغرافي بين الأصولية و المنهجية و المعاصرة " ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الإسكندرية ، ٢٠١٨.
٢١٥. عمر محمد علي محمد " جغرافية المدن بين الدراسة المنهجية والمعاصرة " ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الإسكندرية ، ٢٠١٦.
٢١٦. عمر محمد علي محمد " جغرافية النقل والتجارة بين المنهجية والمعاصرة " ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الإسكندرية ، ٢٠١٩.
٢١٧. عمرو علي الصبان " تطوير مناهج مشروعات التنمية الإقليمية باستخدام تقنيات نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد " ، رسالة دكتوراه ، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٧ .
٢١٨. عوض يوسف الحداد " الأوجه المكانية للتنمية الإقليمية " ، جامعة قار يونس ، بنغازي ، ليبيا ، ١٩٩٨
٢١٩. عوض يوسف الحداد " التنمية المكانية و التخطيط الإقليمي - دراسة في تطور البارادايم " ، ط١ ، منشورات جامعة بنغازي ، ليبيا ، ٢٠١٢ .

٢٢٠. فاتنة الوتار ، وآخرون " الملامح التخطيطية لتحقيق آفاق التنمية المستدامة " ، مؤتمر المبادرات والإبداع التنموي في المدينة العربية ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٨ .
٢٢١. فارس صلاح حيدر " تخطيط التنمية الإقليمية في محافظة الزرقاء " ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، عمان ، ٢٠٠٤ .
٢٢٢. فاروق عباس حيدر " تخطيط المدن و القرى " ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٩٤.
٢٢٣. فتحي محمد أبوعيانة " الجغرافيا الإقليمية ـ دراسة لبعض أقاليم العالم الكبري " ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٨ .
٢٢٤. فتحي محمد مصيلحي خطاب " التخطيط الإقليمي ـ الإطار النظري وتطبيقات عربية " ، ط١ ، مطبوعات جامعة المنوفية ، ٢٠٠١ .
٢٢٥. فراس ثامر حمودي ، مهيب كامل فليح " سياسة التنمية الإقليمية ودورها في نشوء المستقرات البشرية وتطورها " ، مجلة كلية التربية للبنات ، المجلد (٢٠) ، العدد (٤) ، ٢٠٠٩ .
٢٢٦. فراس شهيد نوري الحجامي " جدلية العلاقة بين التخطيط الإقليمي و التخطيط الاقتصادي " ، يناير ٢٠١٠ .
٢٢٧. فهيم سلامي " التخطيط الإقليمي لمشاريع التنمية الاقتصادية في الساحل السوري " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد ، جامعة تشرين ، ٢٠٠٠ .
٢٢٨. فؤاد بن غضبان " مدخل إلي التخطيط الإقليمي والحضري " ، ط١ ، الدار المنهجية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ٢٠١٦ .
٢٢٩. فؤاد محمد الصقار " التخطيط الإقليمي " ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٩٤ .
٢٣٠. فوزي بودقة " أيّ دور للتهيئة والتخطيط الإقليمي في توازن الشبكة العمرانية، الجزائر نموذجاً " ، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة القطرية ، قسم الجغرافيا والتهيئة القطرية ، جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا ، الجزائر ، ٢٠٠٤.
٢٣١. كامل المغربي ، وآخرون " أساسيات في الإدارة " ، ط١ ، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان ، الأردن ، ١٩٩٥
٢٣٢. كايد عثمان أبو صبحة " جغرافية المدن " ، ط٣ ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ٢٠١٠.
٢٣٣. كريمة كريم " التخطيط العينى والمالي للاقتصاد القومي " ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٨ .
٢٣٤. كلايسون " مدخل إلى التخطيط الإقليمي " ، ترجمة الدكتور أميل جميل شمعان ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، مركز التخطيط الحضري والإقليمي ، جامعة بغداد ، ١٩٧٨ .
٢٣٥. كمال أحمد الجنزوري " التخطيط الزراعي " ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، ١٩٧٢ .
٢٣٦. كمال رياض " أسس التخطيط العمراني " ، ط٢ ، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٧.
٢٣٧. كولوسوفسكي ن. ن " أسس التقسيم الإقليمي الاقتصادي " ، موسكو ، ١٩٥٨ .
٢٣٨. ليفا آسيا حرم نحال " التخطيط الإقليمي " ، وحدة التخطيط والتهيئة الإقليمية ، جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا ، الجزائر ، ٢٠١٥.
٢٣٩. ماجدة أبو زنط ، عثمان محمد غنيم " التنمية المستديمة دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى " ، مجلة المنارة ، المجلد (١٢) ، العدد (١) ، كلية التخطيط والإدارة ، جامعة البلقاء التطبيقية ، ٢٠٠٦
٢٤٠. مالك الدليمي ، محمود العبيدي " التخطيط الحضري والمشكلات الإنسانية " ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، كلية الآداب ، مطبعة جامعة بغداد ، العراق ، ١٩٩٠ .
٢٤١. ماهر يعقوب موسي " التخطيط لاستخدامات الأرض الحضرية " ، المؤتمر العلمى الأول لكلية التخطيط العمراني ، جامعة الكوفة ، ٢٠١٢ .
٢٤٢. مجلس الوزراء " مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار" ، نشرة البيانات القومية ، نشرة ربع سنوية ، السنة السادسة ، العدد (٢٢) ، يناير ٢٠١٠.
٢٤٣. مجلس الوزراء ، مركز المعلومات دعم اتخاذ القرار " دليل التقسيم الإداري للمحافظات علي مستوي الشياخة والقرية " ، أشراف اللجنة القومية لمراجعة وتدقيق البيانات ، القاهرة ، يونيو ٢٠٠٦ .
٢٤٤. مجيد الكرخى " التخطيط الاستراتيجي المبنى على النتائج " ، بيت الغشام للنشر والتوزيع والترجمة ، مسقط ، عمان
٢٤٥. مجيد مسعود " المفاهيم الأساسية للعملية التخطيطية " ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، ١٩٨٩.
٢٤٦. محسن العبودي " التخطيط العمراني بين النظرية والتطبيق " , دار النهضة العربية , القاهرة ، ١٩٩٥
٢٤٧. محسن عبد الصاحب المظفر " التخطيط الإقليمي : مفاهيم ونظريات وتحليلات مكانية " ، دار شموع الثقافة ، ليبيا ، ٢٠٠٢ .
٢٤٨. محسن عبد علي الفريجي " التخطيط الإقليمي والتنمية " ، جامعة المرقب ، ليبيا ، ٢٠٠١ .
٢٤٩. محمد أحمد عبدالله " التخطيط الصناعي " ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٣ .
٢٥٠. محمد أزهر سعيد السماك " مناهج البحث الجغرافي بمنظور معاصر " ، مكتبة اليازوري ، عمان ، ٢٠١١ محمد السيد طلبة ، محمود أحمد المرسي " تحديات الإدارة في التخطيط المكاني- التخطيط الحضري والإقليمي" ، المنتدي الوزاري العربي الأول للإسكان والتنمية الحضرية ، وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة ، القاهرة ديسمبر ٢٠١٥ .
٢٥١. محمد الفتحي بكير محمد " التخطيط الإقليمي " ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٨.
٢٥٢. محمد جاسم شعبان العاني " الإقليم والتخطيط الإقليمي " ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٦ .
٢٥٣. محمد جاسم شعبان العاني " أساليب التحليل الكمي في مجال التخطيط الحضري والإقليمي بين النظرية والتطبيق " ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٧ .

٢٥٤. محمد جاسم شعبان العاني " التخطيط الإقليمي مبادئ وأسس – نظريات وأساليب " ، ط١ ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١١ .
٢٥٥. محمد جاسم شعبان العاني " دراسات تطبيقية لبعض جوانب التخطيط الحضري والإقليمي " ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٩ .
٢٥٦. محمد حجازي محمد " الاتجاهات العامة لتعديلات حدود الأقسام الإدارية فى مصر : نماذج تطبيقية الدلتا والإسكندرية " ، ندوة الأقسام والحدود الإدارية لمصر التى تنظمها لجنة الجغرافيا بالمجلس الأعلى للثقافة ، وزارة الثقافة – ٢٥ مارس ١٩٩٨.
٢٥٧. محمد حجازي محمد " التخطيط الإقليمي " ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، ١٩٨٨.
٢٥٨. محمد حجازي محمد " تجارب دولية في التخطيط الإقليمي– تجربة المملكة المتحدة والهند " ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، ١٩٧١.
٢٥٩. محمد حسن فج النور " حول التخطيط الإقليمي وتقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية " ، مذكرة رقم (١٢٢٥) ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٧٨ .
٢٦٠. محمد حسن فج النور " مجالات التخطيط الإقليمي وأساليبه التحليلية " ، معهد التخطيط القومي ، مذكرة رقم (١٠٤٠) ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٧٧.
٢٦١. محمد حسين سليمان أبوصالح " التخطيط الاستراتيجي " ، ط١ ، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، الخرطوم ، ٢٠٠٦ .
٢٦٢. محمد خميس الزوكة " التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية " ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٩ .
٢٦٣. محمد رشاد الحملاوى " إدارة الأزمات بأبو ظبي" ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،١٩٩٧
٢٦٤. محمد رفيق حمدان " التخطيط الإقليمي والتنمية الريفية " ، ط١ ، جامعة القدس المفتوحة ، ٢٠٠٤ .
٢٦٥. محمد زياد ملا " نظريات التخطيط " ، كلية الهندسة المعمارية ، منشورات جامعة دمشق ، ٢٠٠٩
٢٦٦. محمد سامي عسل " الإقليم وفكرة الإقليمية " ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧١ .
٢٦٧. محمد سلطان أبو علي " التخطيط الأقتصادي وأساليبه " ، مكتبة نهضة الشرق ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٥
٢٦٨. محمد شوقي بن إبراهيم مكي " المدخل إلي تخطيط المدن " ، دار المريخ للنشر والتوزيع ، الرياض ، ١٩٨٩ .
٢٦٩. محمد صالح عبدالقادر " المدخل إلي التخطيط الحضري و الإقليمي " ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، كلية الآداب ، مطبعة جامعة البصرة ، العراق ، ١٩٨٦ .
٢٧٠. محمد صلاح عبد البديع " الإدارة المحلية في مصر بين النظرية والتطبيق " ، دار النهضة العربية ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٩٦.
٢٧١. محمد عبد العزيز ، وزملائه " مذكرات فى التنمية والتخطيط " ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ، ١٩٨٤ .
٢٧٢. محمد عبد المنعم عفر " التنمية وتقييم المشروعات " ، ط١ ، جامعة الخرطوم ، ١٩٩٢ .
٢٧٣. محمد عبدالله محمد أحمد " دور التخطيط الإقليمي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السودان - دارسة حالة مشاريع السكر بولاية النيل الأبيض للفترة من ١٩٨٠-٢٠٠٩م " ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، الخرطوم ٢٠١٠
٢٧٤. محمد عبدالله محمد أحمد " دور التخطيط الإقليمي في تحقيق العدالة الاجتماعية في السودان " ، المجلة العلمية لجامعة الإمام المهدي ، العدد (١) ، جامعة الإمام المهدي ، السودان ، ٢٠١٣ .
٢٧٥. محمد على عمر الفرا " مناهج البحث الجغرافية بالوسائل الكمية "، ط٢ ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ١٩٧٥
٢٧٦. محمد علي الشناوي" التخطيط الإقليمي ودوره في التنمية الشاملة " ، معهد التخطيط القومي، القاهرة ، ١٩٧٦.
٢٧٧. محمد عمر المنشاوى " العوامل المحلية المؤثرة على تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية حتى عام ٢٠٠٠ " ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الهندسة ، جامعة الأزهر الشريف ، ١٩٨٥ .
٢٧٨. محمد عمر حافظ أدريخ " استراتيجيات وسياسات التخطيط المستدام والمتكامل لاستخدامات الأراضي والمواصلات في مدينة نابلس " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح ، نابلس ، فلسطين ، ٢٠٠٥
٢٧٩. محمد عنان " أهمية التخطيط " ، مجلة إدارة الأعمال ، العدد (١٢٢) ، سبتمبر ٢٠٠٨ .
٢٨٠. محمد فتحي عبد السلام " تخطيط المدينة بين الأصالة والمعاصرة - دراسة تطبيقية مقارنة بين مدينتى القاهرة ودمياط " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الهندسة ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٥.
٢٨١. محمد محمد سطيحة " الجغرافية الإقليمية – دراسة لمناطق العالم الكبرى " ، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٤.
٢٨٢. محمد محمد سليمان حسن " مدخل إعادة تشكيل الوحدات التنموية كركيزة لتحقيق التوازن التنموي على المستوى الإقليمي في مصر" ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الهندسة ، جامعة القاهرة ، ٢٠١٣ .
٢٨٣. محمد محمود إدريس " تخطيط الخدمة المدنية السودانية - دراسة تطبيقية ١٩٩٨- ٢٠٠٢م " ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة أم درمان الإسلامية ، السودان ، ٢٠٠٨ .
٢٨٤. محمد محمود الأمام " التخطيط الجزئي ودوره في التنمية " ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، ١٩٦٩ .
٢٨٥. محمد محمود الصقور " التخطيط الإقليمي والتنمية الريفية ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ،١٩٨٦.
٢٨٦. محمد محمود الصقور " التخطيط الإقليمي والتنمية في الريف : دراسة تطبيقية على الريف الأردني " ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد (١٦) ، العدد (٣) ، الكويت ، ١٩٨٨.
٢٨٧. محمد نعمة الله جبريل " المنهج الحديث للتخطيط الاستراتيجي " ، ط١ ، مطبعة جى تاون ، الخرطوم ، ٢٠٠٦

٢٨٨. محمود توفيق الريس " واقع وتنظيم التخطيط الإقليمي البحري في جمهورية مصر العربية : حالة دراسية ميناء (دمياط الجديد) " ، مجلة البحوث الإدارية ، المجلد (٤) ، العدد (١،٢) ، القاهرة ، أبريل ١٩٩١
٢٨٩. محمود حسن أحمد " إدارة التخطيط والتنظيم " ، ط١ ، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٧
٢٩٠. محمود حميدان قديد " التخطيط الحضري ودور التشريعات التخطيطية في النهوض بعملية التنمية العمرانية إمارة دبي نموذجاً " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الأكاديمية العربية في الدنمارك ، الإمارات العربية المتحدة ، دبي ، ٢٠١٠ .
٢٩١. محمود حميدان قديد ، رشيد عباس الجزراوي " التخطيط الحضري ودور التشريعات التخطيطية في النهوض بعملية التنمية العمرانية " ، ط١ ، مركز الكتاب الأكاديمي ، عمان ، ٢٠١٥ .
٢٩٢. محمود عبدالله الحبيس " التصنيف الإقليمي والتفاوت الاقتصادي بين البلدان النامية " ، المؤتمر العلمى حول التخطيط الإقليمى ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في سوريا ، جامعة دمشق ، ٢٠٠٧
٢٩٣. المركز القومي للبحوث الاجتماعية " أسس تصنيف القرى تبعاً لمعيار الخدمات " ، مطبوعات المركز ، القاهرة ، ١٩٧٠ .
٢٩٤. مصطفى أحمد مصطفى " التخطيط الإقليمي ودور المحليات : نظرة في إطار التنمية الشاملة " ، مجلة الإدارة ، المجلد (١١) ، العدد (١) ، يوليو ١٩٧٨ .
٢٩٥. مصطفى الحفناوي ، وآخرون " المسكن الريفي والتخطيط العمراني للقرية المصرية " ، الجزء الثالث : المسكن الريفي التقليدي والحديث ، القاهرة ، ١٩٨٠ .
٢٩٦. مصطفى عبد الله خشيم " بيئة التخطيط : النظرية والتطبيق " ، ندوة مفهوم ودور التخطيط فى ضل إعادة هيكلة الاقتصاد الوطنى ، ٢٠٠٦ .
٢٩٧. مصطفى منصور جهان " التخطيط الإقليمي بين النظرية والتطبيق " ، مجلة كلية الآداب ، العدد (٦) ، جامعة مصراته ، ليبيا ، ٢٠١٦ .
٢٩٨. مطانيوس مخول ، عدنان محمود غانم " ماهية التخطيط الإقليمي وتحدياته فى التنمية المستدامة " ، مجلة علوم إنسانية ، حوليات جامعة طاهري محمد بشار ، العدد (٤٦) ، الجزائر ، ٢٠٠١٠ .
٢٩٩. مطلق محمد عياصرة " مدخل إلى التخطيط الحضري : المفاهيم والنظرية والتطبيق " ، دار حامد للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٥.
٣٠٠. معتز محمد طلبه " الأنماط التخطيطية للمدن الجديدة في المناطق البيئية بجمهورية مصر العربية " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الهندسة ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٨ .
٣٠١. معهد التخطيط القومى " الحسابات الإقليمية كمدخل للامركزية المالية " ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٨٨) ، القاهرة ، ٢٠٠٦ .
٣٠٢. ممدوح عبدالله أبو رمان ، محمد جاسم شعبان العاني " نظريات وأساليب التخطيط الإقليمي " ، ط١ ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٥ .
٣٠٣. ممدوح محمد يونس أحمد " دور التخطيط الإقليمي فى تطوير القطاعات الإنتاجية " ، مجلة الدراسات الدبلوماسية ، العدد (١٧) ، الرياض ، ٢٠٠٢ .
٣٠٤. مها سامى كامل " منهج لتأثير العناصر الإقليمية بالمدن المتوسطة على توجيه النمو العمراني " ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠١ .
٣٠٥. موسي الأمين الزبير " أضواء على التخطيط المدني ومشكلاته (الخرطوم الكبرى مثالاً) " ، مجلة دراسات إفريقية ، مجلة دراسات أفريقية ، العدد (٤١) ، جامعة أفريقيا العالمية ، السودان ، يونيو ٢٠٠٩.
٣٠٦. موسي المدهون " التخطيط الإداري جوهره ومفهومه " ، مجلة الشرطة ، مديرية الأمن العام الأردنية ، العدد (١٤٦) ، يوليو ١٩٨٦ .
٣٠٧. موسي سمحة ، وآخرون " مبادئ التخطيط " ، مراجعة د. جمال النسور ، قسم التخطيط الإقليمي ، كلية التخطيط والإدارة ، جامعة البلقاء ، الأردن ، ٢٠١٠ .
٣٠٨. موسي يوسف خميس " دراسات في التخطيط والتنمية " ، ط١ ، دار حنين للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٩٥ .
٣٠٩. موسي يوسف خميس " مدخل إلى التخطيط " ، ط١ ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ١٩٩٩ .
٣١٠. مؤمن محمد ذيب نصر" التخطيط العمرانى من منظور جغرافى " ، منشورات الجامعة الإسلامية ، غزة ، ٢٠١٣
٣١١. ميساء محمود الشعبان " المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار التخطيطي " ، كلية الهندسة المعمارية ، جامعة دمشق ، ٢٠٠٧.
٣١٢. نادية أنس محمد قناوى " البعد المكاني فى خطط التنمية القومية فى مصر " ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، لكلية التخطيط العمراني والإقليمي ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٦ .
٣١٣. ناصر دادي عدون " الإدارة والتخطيط الاستراتيجي " ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ٢٠٠٩ .
٣١٤. نصرة عبدالرحيم أسعد عزريل " استراتيجيات التخطيط الإقليمي في محافظة سلفيت " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، فلسطين ، ٢٠٠١ .
٣١٥. نصرة عبدالرحيم أسعد عزريل " إستراتيجيات التخطيط الإقليمي في محافظة سلفيت " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، فلسطين ، ٢٠٠١ .
٣١٦. نعمة الله نجيب الله " أسس علم الاقتصاد " ، ط١ ، دار الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٤ .
٣١٧. نور الدين عبدالله الربيعي " الآفاق التخطيطية لأنماط النقل والمواصلات " ، ط١، بغداد ، ١٩٨٦.

٣١٨. نيفين صبرى جمعه محمد " المركزية وتأثيرها علي التميز التنموي للوحدات الإدارية المختلفة حالة جمهورية مصر العربية " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الهندسة ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٧ .
٣١٩. هبة محمد إبراهيم عمار " دور المدن الجديدة في التنمية الحضرية في إطار مراحل التنمية الاقتصادية " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التخطيط العمراني والإقليمي ، جامعة القاهرة ، ٢٠١١ .
٣٢٠. هبة مصطفى حسن محمد " تقييم دور خطط التنمية السياحية في عملية التنمية الإقليمية في مصر " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني ، جامعة القاهرة ، ٢٠١٢ .
٣٢١. هبه شماع " أهمية البعد الإقليمي والمكاني للتجمعات العمرانية في المدن الكبيرة - دراسة حالة محافظة حلب " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم التخطيط والبيئة ، كلية الهندسة المعمارية ، جامعة حلب ، ٢٠١٣ .
٣٢٢. هدى عبد القادر عزيز " الأهمية الإقليمية لمدينة المحمودية " ، مجلة الفتح ، العدد التاسع والعشرون ، الجامعة التكنولوجية ، العراق ، ٢٠٠٧ .
٣٢٣. واثق رسول أغا " مؤتمر حول التخطيط الإقليمى " ، جامعة دمشق ، ٢٠٠٩
٣٢٤. وزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة ، مركز بحوث الإسكان والبناء " التخطيط العمراني للقرية المصرية " ، المرحلة الثانية ، القاهرة ، ٢٠٠٠.
٣٢٥. وزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة ، مركز بحوث الإسكان والبناء " التخطيط العمراني للقرية المصرية " ، التقرير الأول ، ٢٠٠١ .
٣٢٦. وزارة الأسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية ، الهيئة العامة للتخطيط العمراني " إعادة ترسيم حدود مصر إلى أقاليم تنموية تفعيل توجهات المخطط الاستراتيجي القومي للتمية العمرانية " ، القاهرة ، أغسطس ٢٠١٣ .
٣٢٧. وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني" الرؤية المستقبلية والمشروعات الداعمة لتنمية محافظة البحر الأحمر" ، القاهرة ، مايو ٢٠١٧.
٣٢٨. وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني " مخطط التنمية العمرانية لمحافظة البحر الأحمر ٢٠٠٠ " ، القاهرة ، مايو ٢٠٠٣.
٣٢٩. وزارة التجارة و الصناعة " تقرير تحديث مصر " ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٧ .
٣٣٠. وزارة التخطيط " إطار الخطة الخمسية (١٩٧٨– ١٩٨٢) " ، المجلد التاسع ، الجزء الأول ، استراتيجية التنمية والتخطيط الإقليمي ، القاهرة ، ١٩٧٧.
٣٣١. وزارة التخطيط " الأبعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرية المصرية " ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ،١٩٨١
٣٣٢. وزارة التخطيط " الإطار العام الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨٠ – ١٩٨٤) " ، القاهرة ، أكتوبر ، ١٩٧٩ .
٣٣٣. وزارة التخطيط " مشروع الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٨٠ "، (المجلد الرابع) ، المجلد التاسع ، الجزء الأول ، الحكم المحلى والتخطيط الإقليمي ، القاهرة ، ١٩٧٩ .
٣٣٤. وزارة التخطيط ، معهد التخطيط القومي ، الهيئة العامة لتخطيط النقل " دراسة النقل القومي في جمهورية مصر العربية المرحلة الثانية " ، التقرير النهائي ، القاهرة ، ١٩٨١.
٣٣٥. وزارة التخطيط والإصلاح الإداري " تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية " ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، معهد التخطيط القومى ، العدد رقم (١٦٢) ، القاهرة ، ٢٠٠٣ .
٣٣٦. وزارة التخطيط والإصلاح الإداري " الاستراتيجية القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مستهل القرن الحادي والعشرين (٩٨/٩٧-٢٠١٧/١٦) " ، المجلد الأول ، أبريل ١٩٩٧ .
٣٣٧. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية " استراتيجية التنمية المستدامة : رؤية مصر ٢٠٣٠م " ، القاهرة ، ٢٠١٧ .
٣٣٨. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية " استراتيجية التنمية المستدامة : رؤية مصر ٢٠٣٠م (الأهداف ومؤشرات الأداء) " ، مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري ، القاهرة ، ١٣- ١٥ مارس ٢٠١٥ .
٣٣٩. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية " استراتيجية التنمية المستدامة في مصر ٢٠٣٠ " ، القاهرة، ٢٠١٨
٣٤٠. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية " الدليل الإجرائي لعملية التخطيط الاستراتيجي بالجهاز الإداري للدولة المصرية : رؤية مصر ٢٠٣٠م " ، الإصدار الأول ، القاهرة ، مارس٢٠٢١ .
٣٤١. وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري " رؤية جديدة للإصلاح الإداري في مصر" ، القاهرة ، ٢ أبريل ٢٠١٥ .
٣٤٢. وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري " رؤية جديدة للإصلاح الإداري في مصر " ، القاهرة ، ٢٠١٥/٤/٢.
٣٤٣. وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة واستصلاح الأراضي " دلائل أعمال التخطيط العمراني- إعداد وتنظيم البيانات التخطيطية " ، التقرير النهائي دليل رقم (٣) ، الجزء الثاني ، القاهرة ، ٢٠١٤ .
٣٤٤. وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي " استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة حتي عام ٢٠٣٠ م " ، القاهرة ، ٢٠١٨ .
٣٤٥. وليد عبد الله المنيس " التخطيط الحضري و الإقليمي " ، منشورات جامعة الكويت ، الكويت ، ١٩٨٥ .
٣٤٦. وليد عبد مولاه " التخطيط الاستراتيجي للتنمية " ، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية ، المعهد العربى للتخطيط ، العدد (١١٤) ، السنة (١١) ، يونيو٢٠١٢ .
٣٤٧. يحيي شديد ، وآخرون " مقرر التخطيط الإقليمي " ، كلية التخطيط والعمارة ، جامعة الملك سعود، الرياض، ٢٠٠٩
٣٤٨. يوسف أحمد سالم العايدي " التخطيط التنموي في وادي الأردن " ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية ، عمان ، ٢٠١١ .

٣٤٩. يوسف محمد بيومى " التخطيط الإقليمي كأسلوب لتنمية جنوب شرق البحر الأحمر " ، مركز التخطيط الإقليمي للدراسات ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، ٢٠٠٠ .
٣٥٠. يوسف يحيى طعماس " التخطيط الإقليمي في العراق " ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد (٦١) ، السنة (١٦) ، الكويت ، يناير ١٩٩٠ .
٣٥١. يوسف يحيى طعماس " التخطيط الإقليمي في العراق " ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد (٦١) ، السنة (١٦) ، الكويت ، يناير ١٩٩٠ .

ثانياً : المراجع الأجنبية

1. Alexander ,J.W., Economic Geography ,Prentice ,Hall ,Englwood, CliFFs ,New Jersey ,1963.
2. Allan G. Feldt, "Planning Theory" in Anthony J. Catanese and James C. Snyder, Urban Planning, 2nd ed., McGraw-Hill Book Comp., 1988 .
3. Allan G. Feldt, "Planning Theory" in Anthony J. Catanese and James C. Snyder, Urban Planning, 2nd ed., McGraw-Hill Book Comp., 1988 .
4. Andreas Faludi, A Reader in Planning Theory, Pergamon Press, Oxford, 1994 .
5. Annabelle J. Gonzalez “Upgrading The Road Network in Unplanned Settlement in Quezon City , Philippines" ,ITC, 1993 .
6. Barcken, Ian, , Urban Planning Methods: Research & Policy Analysis, Methuen, London , 1981 .
7. Boyce. D.E., Nijkamp, P., and Shefer, D. "Regional Science Retrospect and Prospect" Springer -Verlag , 1991 .
8. Branch Melville C., Regional Planning : Introduction and Explanation , Praeger ,New York , 1988 .
9. Cadwallader , M.,: Analytical Urban Geography , Prentic-Hall , Inc , New Jersey , 1985
10. Cadwallader , M.,: Urban Geography . An Analytical Approach , Prentic-Hall , Inc , New Jersey , 1996 .
11. Catanese, A., & Snyder, J., Urban Planning, McGraw-Hill Book Company, New York , 1991 .
12. Chandna , R., C.,: A Geography of Population Concepts , Determinants and Patterns kalyani. Publishers , New Delhi , 1986 .
13. Cheema, G. and Rondinelli, D. Decentralization and Developing Countries , SASE Publication , London , 1985 .
14. Conyers, D. Rural Regional Planning – Touards an Operational Theory, Wales , London , 1985.
15. Dao Huy Giap1, Yang Yi, , Application of GIS and Remote Sensing, Vietnam. Map Asia Conference , 2003 .
16. Dickinson, Robert e, “ City and Region”, DGE and Kegan paul Ltd, Londod, 1972.
17. Edgar M.Hoover,&Frank Giarratani , The Web Book of Regional , 1989.
18. Fawcett ,G.B., Provinces of England – London ,1991.
19. Frederik Steiner ,The Living Land Scap , An Ecolojical Approach To Land Scap Planning ,McGraw Hill inc., New York ,1991.
20. Friedmann john & William Alonso (eds.,) " Regional Development and Planning", Areader Cambridge. june, 1965.
21. Friedmann john & William Alonso (eds.,) " Regional Development and Planning", Areader Cambridge. june, 1965.
22. Gallis,Michael and s.Russell, James; World City, in: Architectural Record, vol.-, no.3, The AIA /C-E, McGraw-Hill co , 2002.
23. Gallis,Michael and s.Russell, James; World City, in: Architectural Record, vol.-, no.3, The AIA /C-E, McGraw-Hill co , 2002.
24. Gilpin, A.; Environmental Impact Assessment UK: Cambridge University Press , 1995
25. Greg Perry, Teach Yourself Visual Basic 6 in 21 days, SAMAS Publications , 1998 .

26. J. Friedmann, " Notes on Societal Action ", Jour of the Amer . Institute of Planners, Vol, 35 , 1969 .
27. J.B Mcloughlin , "The P.A.G report : Background and Prospect " , Jour, Town Planning Institute, Vol. 31. 1965.
28. Kenneth M.. David H., L., "Design of Agricultural Drainage Under Uncertainty "Conference on Water, 2003 .
29. Paul Davidoff & Thomas A. Reiner "A Choice Theory of Planning", in Andreas Faludi," A Reader in Planning Theory. Pergamom Press, 1994 .
30. Richardson,H,"Regional Growth Theory"Mac- Millan Press LTD, London ,1977.
31. Robinson, Roger, "Ways to Move", University Press, Cambridge, Britian , 1977.
32. Wooldridge, S.W. & East W, G., The Spirit and Purpose of Geography, London ,1952.

Abstract:

The need for regional planning arose as a result of the great differences between the parts of a single country, and this is mainly due to industrialization and urbanization. High rates of industrialization do not only lead to the establishment of cities, but to an increase in their size and expansion as a result of the tendency of industrial activity to be concentrated in certain areas. Income and living standards among residents of urban areas on the one hand, and rural areas on the other.

In the first stages of its emergence, regional planning began with local planning (for certain regions, which often enjoy rich untapped natural resources, and this led to the revitalization and development of these regions, but rather they became centers of weakness for other regions that are less rich than them, which called for consideration of the need to make planning for the regions However, this was not a sufficient solution, due to the emergence of many contradictions between the plans of its different regions, and therefore it was necessary for regional planning stemming from comprehensive national planning, considering that national planning achieves development for the state, with its different regions, achieves a balance between them, and ensures its growth and development. Without conflict or competition that may harm it.

The most important types and patterns of planning can be categorized according to the objectives, field, field, and range. For the objectives, the planning can be structural, structural or functional, directive. In the case of structural planning, a set of political decisions and actions are taken that aim at deep and far-reaching changes in the economic and social structure of the state, especially at the beginning of the process of modernization and development. In order to establish a new economic structure different from the previous one with new systems on which the society and the state are based.